الجامعــة الإسلاميــــة – غزة
عمـادة الدراســـــات العليــــا
كليــــــــــة التجـــــــارة
قسم المحـــــاسبة والتمويـــل



دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي

(دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)

إعداد الباحث

نـهاد اسحق عبد السلام أبوهويدي

إشراف الدكتور

حمـدي شحدة زعـرب

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1432 هـ – 2011م



﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (المجادلة: 11)





الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

عمادة الدراسات العليا

هاتف داخلي: 1150

الرقم: ج س غ/35/ Ref

التاريخ: 2011/05/26 Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ نهاد اسحاق عبد السلام أبو هويدي لنيل درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي-دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 25 جماد آخر 1432هـ، الموافق 2011/05/28م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. حمدي شحدة زعرب	مشرفاً ورئيساً	
أ.د. سالم عبد الله حلس	مناقشاً داخلياً	
د. محمد سابر الأعرج	مناقشاً خارجياً	



وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

د. زياد إبراهيم مقداد

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب 108 الرمال غزة فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، وقياس مدى الإدراك لتلك الأهمية، وتحديد مدى استخدام الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، والمعوقات التي تحد من مثل هذا الاستخدام، والتعرف على طرق تقييم قرارات الإنفاق الرأسمالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ولقد استُخدم المنهج الوصفي التحليلي واعتُمد على أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة؛ نظراً لقلة عدد أفراد مجتمع الدراسة المكون من 43 شركة، واعتمدت الدراسة على استبانة صُممت لخدمة أهدافها، ووُزعت على جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

1. تخطط العديد من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لاستثماراتها بشكل سنوي، إلا أنه يوجد عدد محدود من الشركات لا تضع خطة مطلقاً، أي أن هذه الشركات ليس لديها موازنة رأسمالية، وإنما تقيم قراراتها الرأسمالية آنياً.
2. تستخدم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين طرق التدفق النقدي المخصوم (مؤشر الربحية ومعدل العائد الداخلي) لتقييم المشاريع الاستثمارية الرأسمالية، كما يلاحظ أن الشركات تستخدم أكثر من طريقة لتقييم المشاريع الاستثمارية الرأسمالية، ومازالت تستخدم الطرق التقليدية بنسبة مرتفعة.
3. تواجه إدارة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين معوقات تؤدي إلى ضعف استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي وهي حسب وجهة نظر أفراد العينة، ما يلي: ضعف توفر المعلومات بالدقة والسرعة المطلوبة، وضعف مشاركة إدارات وأقسام الشركة في اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي، وبعد المؤهل الأكاديمي عن الجانب المحاسبي.

وأوصت الدراسة بضرورة تدعيم ثقافة استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ وتخطيط قرار الإنفاق الرأسمالي، وضرورة وضع خطة استراتيجية لمشاريع الاستثمارات الرأسمالية، وضرورة العمل على تطوير الخبرات النظرية والعملية للجهات التي تقوم بتقييم المشروعات الرأسمالية، العمل على إشراك موظفي الأقسام والإدارات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بعملية اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي، والاهتمام بالرقابة على نتائج قرارات الإنفاق الرأسمالي بعد تنفيذ القرار.

Abstract

the role of accounting information in rationalizing the decisions of capital expenditures.
"An empirical study on the listed companies in Palestine Exchange"

This study aimed to determine the importance of using accounting information in rationalizing the decisions of capital expenditures, to measure the perception of such importance, and to identify the extent of using this information by management in rationalizing decisions of capital expenditures. In addition, to define the challenges that may limit such use, and to specify the ways to assess the capital expenditures decisions by companies listed in the Palestine Exchange.

Descriptive Analytical Approach was used and comprehensive survey method for the population study was adopted due to the limited number of the population study members which consists of 43 companies. The study depends on a questionnaire designed to serve its objectives and distributed to all firms listed in the Palestine Exchange.

The study findings:

1. Many firms listed in Palestine Exchange make plans of their investments annually, but there is a limited number of companies do not develop a plan at all, that means, these companies do not have a capital budget, and they assess their capital decisions simultaneously.

2. The firms listed in Palestine Exchange use discounted cash flow methods (Profitability Index and Internal Rate of Return) to evaluate capital investment projects. As noted companies use more than one method to evaluate the capital investment projects. However, the traditional methods are still used in high percent.

3. The Management of the listed companies in the Palestine Exchange face challenges that cause weakness in using of accounting information in rationalizing decisions of capital expenditure, notably, to the following constrains: the weakness of information availability with the required speed and accuracy, the weakness of companies' management and departments participation to take capital expenditures decisions, and the absence of academic qualification to the accounting side.

The study recommended to support the culture of using accounting information in the process of capital expenditure decision, the necessity to develop a strategic plan for the capital investment projects, the need to develop theoretical and practical expertise related to parties involving in assessing the capital projects decision, giving the opportunity to involve the staffs' departments of listed companies in Palestine Exchange in the capital expenditures decisions process, and to monitor the control over the results of capital expenditures decisions after the implementation of such decision.

الإهداء

إلى روح والدي العزيز ...

رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى روح أمي الغالية ...

التي أفنت زهرة عمرها من أجل أبنائها، أسأل الله العلي القدير أن يجزيها خيراً، وأن يسكنها الفردوس الأعلى.

إلى زوجتي المثابرة ...

التي ما ادخرت جهداً في توفير المناخ المناسب طيلة فترة الدراسة، جزاها الله خيرا.

إلى أخي وأختي الأعزاء ...

اللذين أكنُّ لهما كل تقدير.

إلى أبنائي الذين أحبهم ...

أحمد - هلا - محمود - محمد.

إلى أهلي جميعاً وأصدقائي الذين آزروني من أجل تحقيق الآمال ...

إلى كل من له حق عليَّ ...

إليهم جميعًا أهدي هذه الدراسة

الباحث

نهاد اسحق عبد السلام أبوهويدي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، يا ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، يا ربي لك الحمد أن مننت علي ويسرت لي هذا العمل وقدرته وأعنتني عليه، فالحمد لله على تمام نعمه وكمال فضله.

يطيب لي بعد شكر الله عز وجل، أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى أستاذي الفاضل **د. حمدي شحدة زعرب** لتفضله بالإشراف على هذا البحث، وتوجيهاته السديدة التي كان لها أكبر الأثر في انجاز هذا البحث وإخراجه على أكمل وجه.

وأتقدم بجزيل الشكر لأساتذتي في كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، لما أمدوني به من عون وإرشاد، كما أتقدم بالشكر والامتنان لكل من **أ.د. سالم عبد الله حلس** مناقشاً داخلياً و**د. محمد ساير الأعرج** مناقشاً خارجياً، لتكرمهما بمناقشة هذا البحث، وعلى نصحهم وإرشادهم الذي كان له عظيم الأثر في تصويب مسار البحث؛ فجزاهم الله عني خيراً.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الموصول إلى كل من كان له يد عون وإسناد أو كلمة نصح وإرشاد، لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، سائلاً المولى عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتهم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وأسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعاً، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا، والله ولي التوفيق.

أسأل الله تعالى أن ينفعنا بما علّمنا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

نهاد اسحق عبد السلام أبوهويدي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

قائمة الاختصارات

الاختصار	المدلول	المعنى باللغة العربية
FASB	financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
SFAC	Statement of Financial Accounting Concepts	بيان مفاهيم المحاسبة المالية
NPV	Net Present Value	صافي القيمة الحالية
CI	Capital investment	الاستثمار الرأسمالي
CF	Cash Flows	التدفقات النقدية
r	Discount Rate	معدل العائد المطلوب أو معدل الخصم
t	Time	عدد سنوات عمر المشروع
SV	Salvage Value	قيمة الخردة
IRR	Internal rate of return	معدل العائد الداخلي
PI	Profitability Index	مؤشر الربحية
PB	Payback Period	فترة الاسترداد
ARR	Accounting Rate Of Return	معدل العائد المحاسبي
EVA	Economic Value Added	القيمة الاقتصادية المضافة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1- مقدمة:

اكتسبت المحاسبة أهميتها الاقتصادية والاجتماعية لكونها علماً يهتم بقياس ثروة الأفراد والمنظمات عبر التطور الاقتصادي للنشاط الإنساني، حتى أصبحت اليوم رافداً مهماً من روافد نظم المعلومات الإدارية، لترشيد القرارات الخاصة بتوجيه الموارد وتوزيعها على الاستخدامات اللازمة لها (الرمحي وآخرون، 2010: 13).

وتعتبر المحاسبة أحد فروع المعرفة تختص بإعداد المعلومات، وتسعى إلى قياس نتائج الوحدات الاقتصادية وتصوير مراكزها المالية، وتمثل أحد أهم مصادر المعلومات؛ حيث المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية (نجم، 2006: 2).

كما تعتبر وظيفة اتخاذ القرارات محور العمل الإداري وجوهر العملية الإدارية؛ إذ أن نجاح أي شركة يتوقف إلى حد كبير على قدرة وكفاءة القيادة الإدارية على اتخاذ القرارات الرشيدة، والتي لا يمكن اتخاذها إلا بتوفر المعلومات المحاسبية الملائمة (حمد، 2006: 24).

فإذا كانت القرارات الإدارية تنطوي على قدر كبير من الأهمية، فإن قرارات الإنفاق الرأسمالي تتطلب من الإدارة بذل جهد أكبر من خلال مراحل متعددة وبإشراك مستويات تنظيمية متنوعة لاتخاذ تلك القرارات، فتلك القرارات تحدد المسار الاستراتيجي للشركة مؤثرةً على قيمة الشركة وعلى الميزة التنافسية لها.

وانطلاقاً من هذا الأمر؛ فإن دراسة دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، تساهم في تعزيز قدرة تلك الشركات على تحقيق الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية، وتطوير ديناميكية اتخاذ القرار لدى الإدارة العليا لزيادة كفاءتها لاستغلال الموارد المتاحة استغلالاً أمثل.

يأخذ الإنفاق الرأسمالي أشكالاً متعددة، إلا أن القرارات المتعلقة به تنصب أساساً على قرارات شراء أصول جديدة، وقرارات إحلال الأصول، وقرارات التوسع، ويتخذ القرار الرأسمالي من خلال المفاضلة بين هذه الأشكال الثلاثة للقرارات الرأسمالية، أو المفاضلة بين البدائل المتاحة في الشكل الواحد من تلك الأشكال، فإذا كان القرار يتعلق بشراء أصول؛ فإنه يمكن المفاضلة بين البدائل المتعددة المتاحة للإدارة لاتخاذ قرار الشراء المناسب. وتحتاج الإدارة للمفاضلة بين تلك البدائل الاستثمارية المتاحة مزيداً من المعرفة بأساليب تقييم تلك البدائل للوصول إلى المشاريع الاستثمارية المجدية.

واستنادا إلى ما سبق من أهمية للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، سندرس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ويتناول هذا الفصل بالمناقشة والتحليل الإطار العام للدراسة؛ حيث يتطرق إلى مقدمة الدراسة ومشكلتها وأهميتها وفرضياتها والأهداف المرجو تحقيقها من الدراسة، والدراسات السابقة.

2- مشكلة الدراسة

تعتبر عملية اتخاذ القرار الرأسمالي معقدة، فهي تتطلب الموازنة في اتخاذ القرار واستقراء الأحداث المستقبلية وإدراك أبعاد ذلك القرار قبل اتخاذه، ولاسيما أن قرارات الإنفاق الرأسمالي تنطوي على مخاطرة كبيرة سببها الرئيس الآثار المترتبة على تلك القرارات.

وقد تواجه بعض الإدارات العليا صعوبات لاتخاذ القرار الرأسمالي السليم، إما نتيجة عدم المقدرة على فهم وتحليل المعلومات المحاسبية أو لعدم كفايتها، الأمر الذي قد يجعل متخذ القرار يعتمد على خبرته الشخصية في توجيه قراره الرأسمالي، وبالتالي فإن هذا القرار لن يبنى على أسس علمية سليمة، مما يؤثر في بعض الأحيان سلباً على القرار الرأسمالي.

ونظراً لأن القرار السليم المعتمد على المعلومات السليمة يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة، وفي المقابل القرار الخاطئ يؤدي إلى مخاطر تمتد آثارها إلى سنوات متعاقبة؛ فإن مشكلة الدراسة تتمحور وتتركز حول السؤال الرئيس التالي:

ما هو دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يدرك القائمون على إدارات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي؟
2. هل يتوفر لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين معلومات محاسبية كافية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي؟
3. هل يستخدم القائمون على إدارات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي؟
4. هل توجد معوقات تحد من استخدام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي تعزى للخصائص التالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين: نشاط الشركة، عمر الشركة، عدد موظفي الشركة؟

3- أهمية الدراسة:

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة والعولمة واشتداد حدة المنافسة العالمية ووجوب زيادة القدرة التنافسية للشركات، أصبح من الضروري على إدارات الشركات ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي؛ لاسيما وأن قرارات الإنفاق الرأسمالي تحتاج إلى مبالغ مرتفعة تؤثر على ربحية الشركة، ناهيك عن تأثيرها على مؤشرات المخاطرة في الشركة؛ إذ أن الرجوع عن قرارات الإنفاق الرأسمالي أمر صعب خاصة بعد تنفيذ جزء منها، إضافة إلى أن قرارات الإنفاق الرأسمالي تستوجب عملية تقييم لأحداث المستقبل وهي عملية غير دقيقة بطبيعتها؛ لأن عملية التنبؤ بالمستقبل عملية يكتنفها الغموض بسبب التغير السريع للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجيا.

الأمر الذي يستوجب من إدارات الشركات الاهتمام بتوفير المعلومات المحاسبية واستخدامها لترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي؛ لجعل هذه القرارات قائمة على أسس علمية متينة تخفض من مخاطرها وتزيد من فعاليتها.

وهذا بدوره يفيد في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي ومن ثم زيادة قيمة الشركة وبالتالي زيادة الدخل القومي. لاسيما أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تشكل ركيزة أساسية ودورًا هامًا وحيويًا في دعم الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وزيادة قدرتها وقيمتها يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للاقتصاد الوطني الفلسطيني.

كما تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول بالدراسة والتحليل موضوع مهم موضع اهتمام المؤسسات العامة والخاصة على السواء، إذ أن عملية اتخاذ القرار لا تتم بالصورة المنشودة بدون توافر قواعد المعلومات المناسبة، علاوة على أن القرار الرأسمالي يتطلب معلومات أكثر دقة وأكثر تخصصاً؛ لتأثير ذلك القرار على مستوى جميع هياكل الشركة.

4- أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. إبراز أهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي.
2. قياس مدى توفر معلومات محاسبية كافية للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرأسمالية.
3. تحديد مدى استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي
4. تحديد طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي المستخدمة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وتحديد المعوقات التي تحد من مثل هذا الاستخدام.
5. تقديم التوصيات التي يمكن أن تساهم في الارتقاء بعملية اتخاذ القرارات الرأسمالية بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

5- فرضيات الدراسة:

بقصد الإجابة على أسئلة الدراسة المطروحة في مشكلتها، فقد صيغت الفرضيات الآتية:

1. يدرك القائمون على إدارات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.
2. يتوفر لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين معلومات محاسبية كافية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.
3. يستخدم القائمون على إدارات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.
4. توجد معوقات تحد من استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي تعزى للخصائص التالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين: نشاط الشركة، عمر الشركة، عدد موظفي الشركة. وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي تعزى إلى نشاط الشركة.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي تعزى إلى عمر الشركة.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي تعزى إلى عدد موظفي الشركة.

7- الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة أبو ارميلة (2008)

بعنوان: "**الموازنات الرأسمالية والموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية**" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام الموازنات الرأسمالية والموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية، وتحديد مزايا وصعوبات استخدام هذه الأنواع من الموازنات، ولتحقيق هذه الأهداف تم تصميم استبانة وزعت على 60 مديراً مالياً ورئيس قسم محاسبة ومحاسب في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية، وبلغت نسبة الاستجابة 85.7% واستخدم في التحليل الإحصائي برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية. وقد أظهرت النتائج، أن أغلب الشركات تستخدم طرقاً متطورة تقوم على خصم التدفقات النقدية والتي تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، إلا أنها ما زالت تستخدم أيضا الطرق التقليدية التي لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود في تقييم المشاريع الاستثمارية باستثناء طريقة القيمة الاقتصادية المضافة، حيث لم يتبين أي استخدام لها. وأوصت الدراسة ضرورة العمل على تعزيز الخبرات النظرية للجهات التي تقوم بتقييم المشروعات الرأسمالية للإلمام بالآراء النظرية التي تغطي الجوانب المختلفة لقرارات الإنفاق الرأسمالي، وضرورة العمل على زيادة استخدام طرق تقييم المشاريع الاستثمارية المتطورة.

2. دراسة جربوع (2007)

بعنوان: "**مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين**" هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، ومدى قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية المنشورة في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

وأوضحت النتائج أن إدارة هذه الشركات يعتمدون على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية، كما أنها تستخدم كادرًا متخصصًا من المحاسبين لديهم معرفة جيدة، والقدرة على إعداد تقارير تحتوي على معلومات محاسبية تتميز بالدقة والموثوقية. وأوصى جربوع بضرورة أن تقوم الشركات المساهمة بعمل مقارنات لقوائمها المالية مع القوائم المالية لشركات أخرى تعمل في نفس المجال، وضرورة دعم الإدارة العليا بالشركات المساهمة أقسام المحاسبة بالكفاءات والخبرات اللازمة لتنفيذ الأعمال بطريقة جيدة.

3. دراسة أحمد (2006)

بعنوان "**دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة**"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتحليل دور نظم المعلومات المحاسبية في إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الكفاءة والفعالية، للوفاء بالاحتياجات الإدارية اللازمة لترشيد القرارات الإدارية في الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، تدني فعالية استخدام نظم المعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط وترجمة الأهداف ووضع السياسات للشركة، وكذلك عدم توفر المعايير والمؤشرات الرقابية اللازمة لتحديد المشكلة واتخاذ القرارات اللازمة بشكل فعال، وأوصت بضرورة الاهتمام بتوفير المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الرشيدة، وضرورة الاهتمام بالعوامل البيئية المحيطة بالشركة، وأن يتم اتخاذ القرارات بناءً على تحليل تلك البيئة، وأن لا يتم اتخاذ القرارات الإدارية بناء على الخبرات الشخصية فقط.

4. دراسة شبير (2006)

بعنوان: "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين**" هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين، ومدى استخدام الإدارة في الشركات المساهمة العامة للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: للمعلومات المحاسبية دور هام وحيوي عند اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة، وهناك اعتماد كبير على القوائم المالية في الحصول منها على معلومات محاسبية تستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية، تلتزم الشركات المساهمة العامة بنشر معلومات تفصيلية توضيحية مرفقة مع القوائم المالية لتعزيز الحصول على معلومات محاسبية أكثر وضوحًا لاستخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية.

ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة التوسع في استخدام المعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط بكافة أنواعها ورسم السياسات المستقبلية للشركة، ودعم الإدارة العليا في الشركات المساهمة لدوائر الإدارة المالية؛ وتزويدها بالكفاءات والخبرات لتساعد العاملين فيها بالارتقاء بمستواهم العلمي والمعرفي في مجال المحاسبة؛ لتقديم معلومات ومخرجات محاسبية ذات دقة وموضوعية عالية.

5. دراسة الرجبي (1998)

بعنوان: "**قرارات الإنفاق الرأسمالي وأثرها على الأداء: دراسة ميدانية**". هدفت الدراسة إلى التعرف على الممارسات العملية لتقييم الاستثمارات المالية التي تستخدمها الشركات الأردنية ومنشآت الخدمات الاستشارية الأردنية عند تقييم مشروعات الإنفاق الرأسمالي، ودراسة أثر ذلك على أداء الشركات المساهمة، وقد شملت عينة الدراسة على مجموعتين؛ تضم الأولى 43 شركة مساهمة؛ وتضم الثانية 22 جهة استشارية، وتوصل الرجبي إلى النتائج التالية:

1. أن 95% من عينة الدراسة يستخدمون طرقاً عدة لتقييم مشروعات الإنفاق الرأسمالية والمفاضلة بينها، وأن نسبة 81% من تلك العينة تستخدم عدة طرق في آن واحد، ولكن وجد أن أكثر من 50% من أفراد العينة يحددون المخاطرة وسعر القطع على أساس شخصي.
2. أن هناك اختلافاً إحصائياً بين الجهات الاستشارية والشركات المساهمة بخصوص أهمية أجزاء القرارات الاستثمارية وسماتها المختلفة، ولكن لا يوجد اختلاف إحصائي بين الشركات التي حصلت على دعم قانون تشجيع الاستثمار وتلك التي لم تحصل على هذا الدعم.
3. أعطت العينة أهمية عالية للسمات المختلفة لعملية الموازنة الرأسمالية.
4. هناك علاقة بين درجة تطور الموازنة الرأسمالية وأداء الشركات المساهمة.

وأوصى الرجبي بضرورة إعطاء موضوعات تحديد المخاطرة وسعر الحسم والتضخم عناية أكبر لرفع كفاءة قرارات الإنفاق الرأسمالية، وضرورة العمل على تطوير الخبرات النظرية للجهات التي تقوم بتقييم المشاريع الرأسمالية.

6. دراسة صيام وسعادة (1996)

بعنوان: "**دور البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإحلال (دراسة ميدانية)**". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور البيانات المحاسبية –المحلية منها والدولية- في ترشيد قرارات الإحلال في ظل تغير أسعار الصرف في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أجمعت الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على أهمية ترشيد قرارات الإحلال للأصول الثابتة، كما يتمتع متخذو القرارات ذات الطابع المحاسبي في الشركات بخبرة متخصصة طويلة في مجال المحاسبة والمالية، وتهتم الشركات إلى حد كبير بتوفير بيانات محاسبية محلية، فقد وجدت الدراسة أن 71% من الشركات الأردنية تهتم بتوفير معلومات محاسبية محلية لترشيد قرارات الإحلال، وتهتم الشركات بتوفير بيانات محاسبية دولية بشكل دقيق يقارب اهتمامها بالبيانات المحلية.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتقدير حالة الأصل القديم من خلال دراسة تكلفته التاريخية ودراسة تدفقاته النقدية خلال حياته، ومقارنة كفاءته ونوعه ومتطلبات تشغيله مع الأصل الجديد.

7. دراسة رمضان (1991)

بعنوان: "**طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي وعلاقتها بأداء الشركة (دراسة على الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن)**". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الطرق التي تستخدمها الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية في تقويم الإنفاق الرأسمالي، كما هدفت إلى التعرف على العلاقة بين أداء الشركة والطرق المستخدمة، ولتحقيق تلك الأهداف وزع رمضان استبانة على جميع الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها 46 شركة، وبلغ عدد الشركات المستجيبة 37 شركة أي ما نسبته 80.4%، واستخدم الأساليب الإحصائية الوصفية في تحليل البيانات، وكشفت الدراسة عن النتائج التالية:

1. هناك توجه لدى الشركات المساهمة العامة الصناعية نحو استخدام الطرق التي تقوم على خصم التدفقات النقدية في تقويم البدائل الاستثمارية.
2. لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الطرق المستخدمة في تقويم الإنفاق الرأسمالي وأداء الشركة، كما لم توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الطرق المستخدمة وكل من حجم الاستثمارات السنوية وحجم الشركة.

وانتهت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها ضرورة توعية المديرين في الشركات المساهمة العامة الصناعية بأهمية الطرق التي تقوم على خصم التدفقات النقدية في تخطيط الإنفاق الرأسمالي.

ثانياً: الدراسات الإنجليزية:

1. دراسة Smolarski, Wilner & Yang (2011)

بعنوان: "**استخدام المعلومات المالية الناجمة عن صناديق الأسهم الخاصة في تقييم الاستثمارات الجديدة**". هدفت الدراسة إلى دراسة استخدام المعلومات المالية وطرق التقييم بين صناديق الأسهم الخاصة في أوروبا والهند، وحلل Smolarski وزملائه التباين في اختيار طرق التقييم وكيفية استخدام المعلومات المالية، واستخدم في الدراسة اسلوب المسح لجمع البيانات، وخلصت الدراسة إلى أنه يوجد استخدام نماذج التقييم بشكل متجانس نسبيا عبر البلدان، وأن استخدام المعلومات المالية يتأثر بشكل كبير حسب نوع التمويل وتركيزه، ويزداد استخدام البيانات المالية المراجعة حسب نضوج الشركة، وتم العثور على اختلافات قياسية في التسويات المالية بين أنواع الصناديق والبلد، كما أظهرت النتائج الاعتماد على تكلفة العمالة ضعيف جداً في حين أن هيكل الصناعة لم يؤثر على تقييم مدراء الصناديق للاستثمارات، وتشير النتائج بان مدراء الصناديق الاستثمارية كيفوا سلوك اتخاذ قرارهم حسب نوع الصندوق والمخاطرة. ويرى Smolarski وزملائه أن فهم عدم التناظر والقضايا المهيكلة ربما يؤدي إلى تحسين عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية وأوصت الدراسة بأنه يتوجب التركيز مستقبلاً في الأبحاث على دراسة كل صندوق استثماري على حدى.

2. دراسة Bennouna, Meredith & Marchant (2010)

بعنوان: "**اتخاذ القرار في الموازنة الرأسمالية المحسنة: أدلة من كندا**". هدفت الدراسة إلى تقييم التقنيات الحالية في اتخاذ القرار في الموازنة الرأسمالية في كندا، واستخدم في الدراسة اسلوب المسح البريدي، وشمل 88 شركة من الشركات الكبيرة في كندا.

وخلصت الدراسة إلى استمرار الاتجاهات نحو تحقيق تقنيات متطورة، ولكن حتى في الشركات الكبيرة 17% منها لم تستخدم التدفق النقدي المخصوم، ومن تلك الشركات التي فعلت ذلك فإن الغالبية فضلت تطبيق صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي. وعموما ما بين (1من 10 إلى 1من 3) لا تطبق بشكل صحيح جوانب معينة من التدفقات النقدية المخصومة، وأوصت الدراسة إلى اتباع طرق التدفق النقدي المخصوم لتحسين فرص اتخاذ القرارات الرأسمالية.

3. دراسة Khamees, Al-Fayoumi & Al-Thuneibat (2010)

بعنوان: "**ممارسات الموازنة الرأسمالية في الشركات الصناعية الأردنية**". هدفت الدراسة إلى التزويد بأدلة تجريبية إضافية عن ممارسات الموازنة الرأسمالية في الاقتصادات الناشئة. واستخدمت الدراسة أسلوب الاستبيان والمقابلة لجمع المعلومات، وكان مجتمع الدراسة 81 شركة أردنية. وخلصت النتائج أن شركات الاستثمار الأردنية تعطي أهمية منخفضة لأسلوب التدفق النقدي في تقييم المشاريع الاستثمارية الرأسمالية، فمعظم الشركات تتبع مؤشر الربحية يليها مؤشر فترة الاسترداد وأوصت الدراسة بالاهتمام بتطبيق مفاهيم وتقنية الموازنة الرأسمالية بطريقة مناسبة وينبغي للشركات أن تنظر أيضا في أهمية تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في الموازنة الرأسمالية كما وتعتبر هذه الدراسة الأولى عن ممارسات الموازنة الرأسمالية في الشركات الأردنية.

4. دراسة Jiang, Chen & Huang (2006)

بعنوان: "**النفقات الرأسمالية وأرباح الشركات: أدلة من بورصة تايوان**". هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين النفقات الرأسمالية وعوائد357 شركة صناعية مدرجة في بورصة تايوان، خلال الفترة 1992 – 2002. وتم تقسيم فترة العينة إلى فترة استثمار رأسمالي وفترة أداء، جمعت شركات العينة في ثمانية محافظ استثمارية مرتبة حسب نسبة الاستثمار الرأسمالي مقدرة من مدة الاستثمار. تم فحص عوائد الشركات للمحافظ الاستثمارية الثمانية لمعرفة وجود أي علاقة إيجابية، وتم تطبيق اختبار الانحدار لاختبار العلاقة بين عوائد الشركات والانفاق الرأسمالي، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين النفقات الرأسمالية وحتى عوائد الشركات المستقبلية بعد الرقابة على العوائد الحالية للشركة، وأوصت الدراسة بضرورة الرقابة على العوائد الحالية للشركة والاهتمام بتقدير العوائد المستقبلية لارتباطها بالنفقات الرأسمالية.

5. دراسة Carr & Tomkins (1996)

بعنوان: "**قرارات الاستثمار الاستراتيجي: أهمية تحليل إدارة التكلفة الإستراتيجية المقارن لـ51 شركة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا**". هدفت الدراسة إلى تقييم الأهمية النسبية لأساليب التحليل المالي في مقابل أساليب التحليل الاستراتيجي في الممارسة العملية عند اتخاذ قرارات الاستثمار الاستراتيجي، من خلال عينة مقارنة 51 شركة في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا. وطبقت الدراسة على قطاع صناعة السيارات الذي يتميز باستخدامه للأساليب الحديثة في التصنيع، ولوجود مواقف تنافسية متعددة على مستوى هذه الصناعة، واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل المقارن، وركزت الدراسة على أساليب تقييم المشاريع التالية: أسلوب صافي القيمة الحالية، أسلوب فترة الاسترداد، أسلوب معدل العائد على الاستثمار، كأمثلة على مدى استخدام أساليب تقييم المشاريع بالشركات. واستخدمت أساليب التحليل الاستراتيجي التالية: سلاسل القيمة الزمنية، تحليل مسببات التكلفة، تحليل الميزة التنافسية، تحليل المنافس، تحليل القوى الخمس لبورتر، وتحليل السوق. وخلصت الدراسة إلى أن أساليب التدفقات النقدية المخصومة بحاجة إلى تدعيم عن طريق استخدام أساليب التحليل الاستراتيجي، وأن المعرفة المتراكمة والخبرة الشخصية لها تأثير عند اتخاذ قرار الاستثمار الاستراتيجي، والاختلاف في استخدام الأساليب بين الشركات في كل من ألمانيا وانجلترا والولايات المتحدة يرجع إلى تباين بيئة القرار، وهياكل الشركات، ومراكزهم المالية، وأوصت الدراسة إلى تدعيم أساليب التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أساليب التحليل الاستراتيجي وزيادة المعرفة المتراكمة والخبرة الشخصية.

6. دراسة Klammer (1972)

بعنوان: "**الأدلة العملية لاعتماد تقنيات الموازنة الرأسمالية**" هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام أساليب الموازنة الاستثمارية المتطورة وأساليب تقييم المشاريع الاستثمارية في الشركات الصناعية، من خلال دراسة ميدانية بالشركات الصناعية بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم اختيار عينة تبلغ 369 شركة من أكبر الشركات الصناعية، وكانت الاستجابة من 184 شركة.

وقد اختبرت الدراسة مدى استخدام الشركات الصناعية للأساليب الإدارية التالية: إعداد الموازنات الرأسمالية طويلة الأجل، ووجود هيئة مختصة للموازنة الاستثمارية طوال الوقت، كما اهتمت الدراسة بالتعرف على مدى استخدام الأساليب الحديثة لتقييم المشاريع الاستثمارية.

وخلصت الدراسة إلى أن استخدام الأساليب الإدارية في نمو مستمر، وتبين وجود علاقة قوية بين تحليل المخاطر واستخدام الأساليب العلمية للتقييم، كما اتضح أن 85% من الشركات في العينة تستخدم العديد من الأساليب لتقييم المشاريع الاستثمارية، مع وجود انخفاض في استخدام فترة

الاسترداد كمعيار من معايير تقييم المشاريع الاستثمارية، وأصت الدراسة إلى تدعيم استخدام الأساليب الإدارية لتقييم المشاريع الاستثمارية.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يلاحظ اتفاقها على أهمية المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات في جميع الأصعدة وفي المؤسسات والمواقع المختلفة، وأن هناك اعتماداً كبيراً على القوائم المالية في الحصول منها على معلومات محاسبية تستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية، كما أن تلك الدراسات تتفق في تناول موضوع المعلومات المحاسبية باعتبارها أداة هامة تستخدم عند اتخاذ القرارات الإدارية، مؤكدة على الدور الإيجابي الذي تلعبه المعلومات في صناعة القرارات الإدارية. وأوضحت بعض الدراسات أن هناك طرقاً عدة وأساليب حديثة لتقييم مشروعات الإنفاق الرأسمالية والمفاضلة بينها.

غير أن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة، بتسليطها الضوء على قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وربطها بدور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار الرأسمالي، لاعتبار أن النفقات لها أهمية كبيرة، وأن القرارات المتعلقة بتلك النفقات تنطوي على مخاطرة كبيرة، ولذلك كان من الضروري ولأهمية دور تلك المعلومات المحاسبية، أعدت هذه الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ويلاحظ أن الدراسات السابقة ركزت على ترشيد القرارات الإدارية بشكل عام، بينما هذه الدراسة تركز على قرار الإنفاق الرأسمالي، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع النفقات الرأسمالية إنما تناولته بشكل جزئي، في حين أن هذه الدراسة تتناول موضوع قرارات الإنفاق الرأسمالي من جميع جوانبه، لتفصح عن دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وتحديد المعوقات التي تواجه تلك الشركات عند اتخاذها قرار الإنفاق الرأسمالي، هذا بالإضافة إلى توضيح مدى استخدام تلك الشركات لطرق تقييم الإنفاق الرأسمالي وأي من تلك الطرق أكثر اعتباراً عند هذه الشركات.

إضافة إلى أن تلك الدراسات السابقة أجريت في بيئة تختلف عن البيئة الفلسطينية التي لها ظروف خاصة، غير أن الباحث استرشد بتلك الدراسات من خلال التعرف على منهجيتها في البحث والتحليل وعند إعداد الاستبانة.

الفصل الثاني

المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات

مقدمة:

يوضح هذا الفصل مفهوم المعلومات المحاسبية وأهميتها لدى متخذي القرارات، وعلاقة محتوى تلك المعلومات بالمستويات الإدارية المتعددة، وحاجة الإدارة لمعلومات محاسبية ذات جودة عالية تدعم القرارات الاستراتيجية، ومدى ارتباط تلك المعلومات المحاسبية بعملية اتخاذ القرارات، الأمر الذي يتطلب توضيح بعض المفاهيم والعناصر والمراحل المتعلقة بعملية اتخاذ القرارات، والتركيز على أهمية المعلومات المحاسبية في كل مرحلة من تلك المراحل، ومدى الحاجة لها عند كل مستوى من المستويات الادارية لاتخاذ القرار الفعال.

المبحث الأول

المحاسبة كنظام للمعلومات

أولاً: تمهيد:

تحولت ثورتا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ما يعرف بالجواد الجامح، المنطلق بأقصى سرعة، فالمعلومات هي قوة القيادة، إذ تهتم الشركات الناجحة بالمعلومات الضرورية التي تساعدها في تحقيق الميزات التنافسية وتعزيزها، من خلال مساهمة تلك المعلومات في اتخاذ القرارات الإستراتيجية (الطائي، والخفاجي، 2009: 11).

وهذا العصر هو عصر المعلومات، وأهم ما يميز هذا العصر هو حجم الاتصالات التي تحققت بين أفراده، ولا تعدو هذه الاتصالات أن تكون نقلاً للمعلومات؛ ولذا كانت تكمن المشكلة في توفير المعلومات ونقلها والتصرف بها بسرعة ودقة، وكلما زادت قدرة الإنسان على ذلك زادت قدرته الحضارية، ولذلك لم يكن غريباً أن تكون الحاسبات الآلية والأقمار الصناعية هي سمة هذا العصر، كما كانت الآلة البخارية هي سمة الثورة الصناعية (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 77).

فإذا كانت المعلومات ذات أهمية بشكل يؤثر على القيمة الحضارية للإنسان، فإنها بشكل خاص تؤثر في مجتمع الأعمال على قيمة الشركات، لاسيما المعلومات المحاسبية؛ فنجاح الشركات يعتمد إلى حد بعيد على المعلومات المحاسبية (القاضي، وحمدان، 2007: 129).

فالمحاسبة نشاط خدمي، وليست غاية في حد ذاتها، وتنبع ضرورتها من الحاجة إلى المعلومات التي يمكن أن توفرها تلبية لاحتياجات المستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ قرارات اقتصادية، ومن مدى فعالية تلك البيانات والمعلومات في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية، وعلى هذا يمكن اعتبار المحاسبة مصنعاً للمعلومات (حنان، 2009: 16).

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية أحد المكونات الرئيسة لنظم المعلومات الإدارية، ويتضمن كافة الأنشطة والعمليات التي تهدف إلى إنتاج وتوصيل المعلومات إلى مستخدميها الداخليين والخارجيين في المجالات المختلفة، كما ويعتبر النظام المحاسبي في ظل الثورة التقنية التي نعيشها من أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، والتي تؤثر في رفاهية الأفراد والمجتمعات (صيام، وسعادة، 1996: 1).

واستناداً إلى ما تقدم يتضح أن المعلومات المحاسبية ذات أهمية كبيرة تؤثر في قيمة الوحدة الاقتصادية، وفي مستوى رفاهية الأفراد والمجتمعات، ولكن لابد لها من صفات وخصائص ومعايير جودة؛ حتى تزيد من قيمة تلك الوحدات، وترفع من معدلات الرفاهية في المجتمع، وبذلك تكون قد حققت أهداف الوحدة الاقتصادية والمجتمع، ويتناول هذا المبحث مفهوم وأهمية المعلومات المحاسبية وتصنيفها، ومعايير جودة المعلومات المحاسبية، ومفهوم المعلومات الاستراتيجية.

ثانياً: مفهوم المعلومات المحاسبية:

تعتبر كل من البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظم المعلومات المحاسبية، وغالباً ما تستخدم في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة؛ بقصد الدلالة على معنى واحد رغم الاختلافات الجوهرية بينهما، ويعتبر مفهوم المعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل؛ إذ أن هناك لبس في التمييز بين البيانات والمعلومات، وإن معيار الاستفادة من قبل المتلقي (المستفيد) هو الأساس؛ للتمييز بين البيانات والمعلومات، ويعتمد هذا المعيار على خاصيتين أساسيتين للتمييز بينهما، وهما (قاسم،2003: 12-13):

1- **الإضافة المعرفية:** فإذا أدت البيانات إلى إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي تحولت إلى معلومات، وإلا فإنها تبقى في إطار البيانات.
2- **الارتباط:** فالبيانات تعتبر معلومات إذا كانت مرتبطة بحدث معين يتم اتخاذ قرار بشأنه وتؤثر في القرار المتخذ، فهي إما أن تؤدي إلى اتخاذ قرار سليم، وإما أن تؤكد على أن القرار المتخذ سليم، أو تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله.

فالمعلومات هي بيانات عولجت من خلال خطوات ومراحل مرت بها عملية المعالجة لتحويل البيانات إلى معلومات، وهذه الخطوات والمراحل هي: جمع البيانات، وتبويبها، وتصنيفها، وتحليلها وتفسيرها، وتخزينها واسترجاعها، حتى تصبح ذات دلالة مبينة وذات معنى وقيمة، وبالتالي تقودنا إلى اتخاذ القرارات (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 367).

غير أن المعلومات المحاسبية تعتبر بيانات عولجت للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث التفصيل أو الاختصار حتى تكون ذات منفعة لمتخذي القرار (جمعة، وآخرون، 2007: 8).

وقد عرفها (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 369) بأنها: كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، والتي تتم معالجتها والتقرير عنها في القوائم المالية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً، وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجرى على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة من استخدامها.

فتوفير المعلومات المحاسبية ليس هدفاً في حد ذاته، بل من الضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى إعلامي نافع يمكن الاستفادة منه من جانب مستخدمي المعلومات، وإن المنفعة ترتبط بالمعلومات وفائدتها من وجهة نظر معدي التقارير والقوائم، أي أنها تلتصق بالمعلومة (حمزة، 2007: 147).

وبذلك فإنه ليس من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بمعالجتها وتشغيلها فقط، بل أصبحت تحتاج إلى تحقيق شرطين مهمين؛ لتتحول البيانات إلى معلومات، وهما (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 370):

1. أن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات، وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمام متخذي القرارات.
2. أن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة متخذي القرارات، وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى مستقبلاً.

وإذا لم يتحقق أحد الشرطان فلا يمكن اعتبار ناتج العمليات التشغيلية على البيانات بمثابة معلومات، ويمكن اعتبارها "بيانات مرتبة" يمكن خزنها واستخدامها في النظام من جديد.

ثالثاً: أهمية المعلومات المحاسبية:

نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي؛ وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات المحاسبية تحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لاسيما متخذي القرارات، وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة؛ حيث إن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلاً، أو تقليل حجم التباين في الخيارات.

وعدم توفر المعلومات الكافية والصحيحة التي يعتمد عليها يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية والقصور في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها إلى المعلومات، حيث يطلب صناع القرار معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات (جمعة، وآخرون، 2003: 9-10).

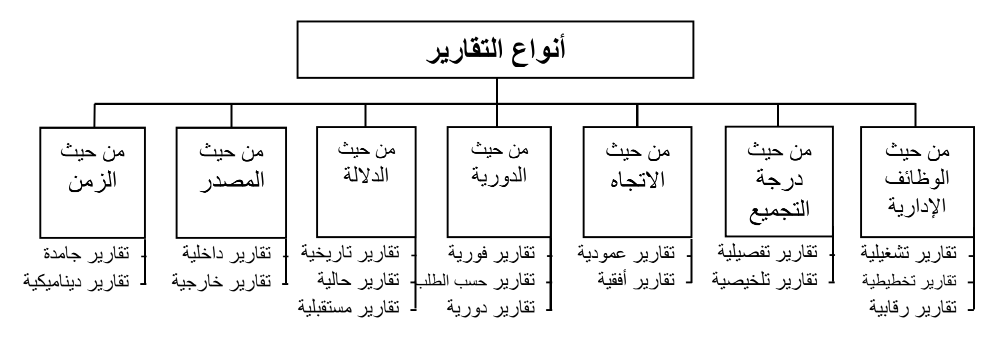
وقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر؛ لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة، مجملةً فيما يلي (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 379):

1. **النمو في حجم الشركة:** يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة.
2. **ازدياد قنوات الاتصال في الشركة:** ما يتطلب توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية.
3. **تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية:** ويتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.
4. **التأثر بالبيئة الخارجية:** تتأثر الشركة بالبيئة وتؤثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وهذا يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات.

رابعاً: تصنيف المعلومات المحاسبية:

تعتبر التقارير الشكل الأكثر استخداماً لتقديم المعلومات، وتختلف أشكال هذه التقارير بما تحويه من معلومات مالية، تتنوع بتنوع تلك التقارير، نستعرضها بالشكل (1) التالي:

الشكل رقم (1): تصنيف المعلومات المحاسبية حسب أنواع التقارير



(مطيع، وآخرون، 2007: 57-59) بتصرف

كما صنف (الطائي، 2009: 286) المعلومات من حيث المحتوى، إلى ثلاثة أنواع:

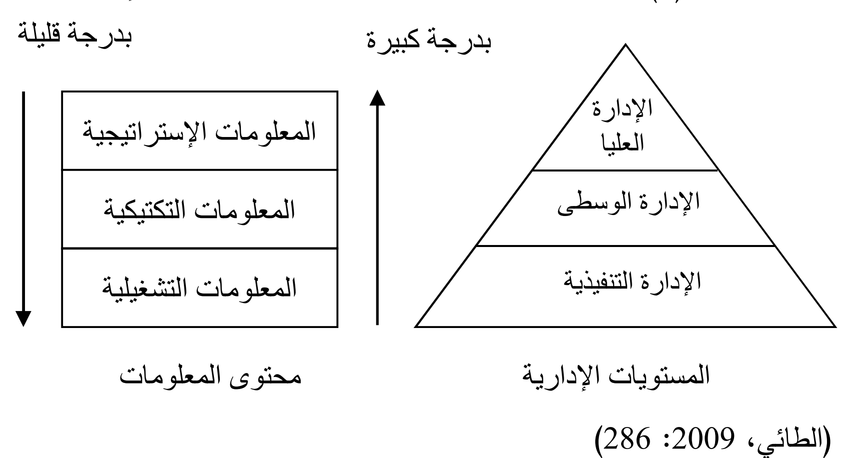
أ- **المعلومات الإستراتيجية:** وهي التي تغطي فترة زمنية طويلة نسبياً، وتتعلق بصياغة أهداف الشركة، والخطط طويلة الأجل؛ للوصول إلى هذه الأهداف.

ب- **المعلومات التكتيكية:** تتعلق بتنفيذ الإدارة الوسطى للإستراتيجيات الموضوعة من قبل الإدارة العليا، مثل: جدولة الإنتاج، وخطط الصيانة، وتدريبات الأفراد.

ج- **المعلومات التشغيلية:** هي التي تتعلق بعمليات الشركة اليومية، مثل: المعلومات المتعلقة بحضور الموظفين، وأنواع وكميات السلع المنتجة والمباعة.

والشكل (2) يوضح كيفية اختلاف محتوى المعلومات باختلاف المستويات الإدارية:

الشكل (2): اختلاف محتوى المعلومات باختلاف المستويات الإدارية



(الطائي، 2009: 286)

ويتبين من الشكل (2) أنه على نظام المعلومات توفير الأنواع الثلاثة من المعلومات لكل مستوى إداري بحسب حاجته.

خامساً: معايير جودة المعلومات المحاسبية:

إن الهدف الرئيس للمحاسبة بصورة عامة، هو إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات، أي أن المحور الأساس هو منفعة المعلومات. وتختص المحاسبة المالية بتقديم معلومات تفيد في ترشيد القرارات المتعلقة بالمنشأة، والتي تهم المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين (حنان، 2009: 58).

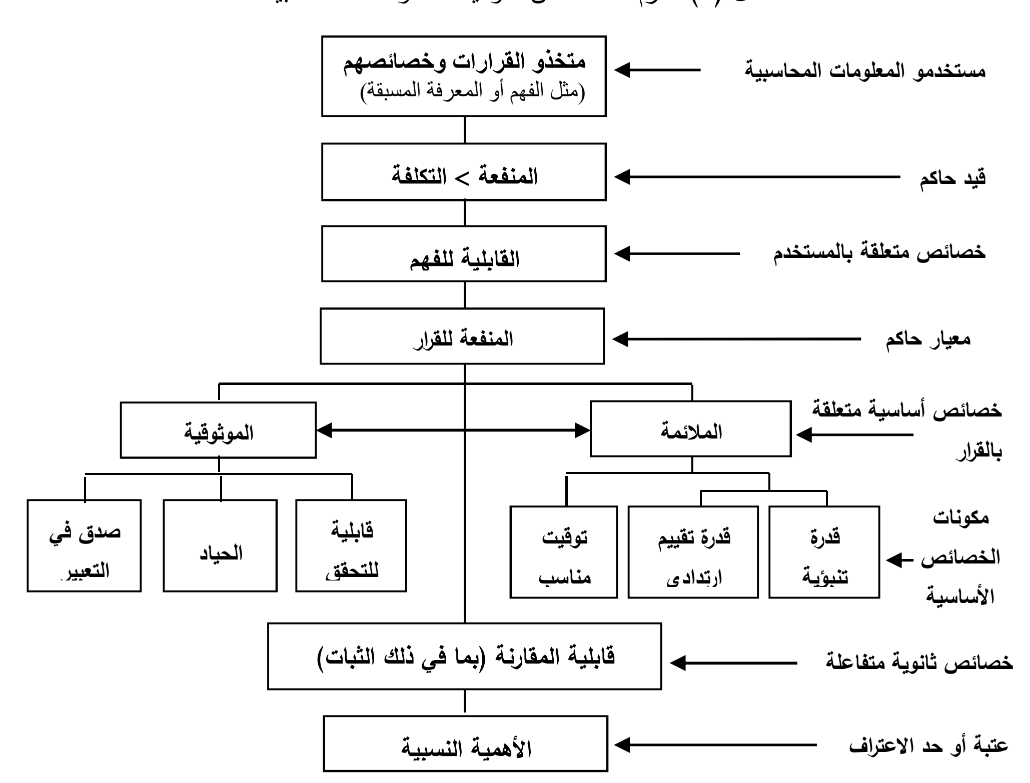
ولكي تحقق المعلومات المحاسبية الأهداف المرجوة منها، والتي تتمحور حول غرض أساسي هو منفعة المستخدم متخذ القرارات، لا بد أن تتوافر في تلك المعلومات مجموعة من الخصائص النوعية (مطر، والسيوطي، 2008: 330).

وبناءً على ما تقدم، فإنه يمكن القول أن الهدف الرئيس من تحديد خصائص المعلومات النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية.

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في البيان رقم (SFAC, No. 2) حول المفاهيم المحاسبية الذي أصدره عام (1980) هذه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (مطر، والسيوطي، 2008: 330).

والشكل (3) يبين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما قدمها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB):

الشكل (3): هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



(Belkaoui,2004:186)

يحتوي الشكل (3) السابق على الخصائص التالية:

1. خصائص تتعلق بمتخذي القرارات:

أي مقدرة متخذ القرار على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لديه؛ فمستوى الفهم والإدراك لدى مستخدم المعلومات المحاسبية يعتبر عاملاً مهماً في اتخاذ القرارات؛ فالمستخدم الذي لا يقدر على فهم المعلومات لا يمكنه اتخاذ القرار الصائب، حتى وإن كانت هذه المعلومات ملائمة وموثوقة ويمكن الاعتماد عليها.

وهنا تظهر لنا خاصية القابلية للفهم، التي تعتبر حلقة الوصل بين خصائص مستخدمي المعلومات وخصائص المعلومات نفسها.

القابلية للفهم: بمعنى أن تكون المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار، وتتأثر خاصية القابلية للفهم من زاوية مهارة وخبرة من يعد المعلومات من جهة، ثم من زاوية مهارة وخبرة من يستخدمها من جهة أخرى (مطر، والسويطي، 2008: 332).

حتى يكون الحكم عادلاً على المعلومات المحاسبية؛ فإن هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القرار الذي يستخدم تلك المعلومات، ومن هذه الصفات (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 373):

1. القدرة على فهم محتوى المعلومات.
2. القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة، التي أعدت من أجلها تلك المعلومات.
3. الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية، خلال فترة زمنية سابقة.

وعليه فإن استخدام المعلومات المحاسبية يجب أن يتحدد بمتخذ قرار مهيأ لذلك الاستخدام، فمن غير المعقول أن تُستخدم المعلومات المحاسبية من قبل شخص لا يفهم الحد الأدنى لما يمكن أن تعبر عنه المعلومات المحاسبية، ومن ثم يتم الحكم على المعلومات المحاسبية من خلال ذلك المستخدم بأنها غير جيدة أو غير مفيدة.

2. الخصائص الرئيسة (خصائص ذاتية للمعلومات المحاسبية):

إن تحقيق فائدة المعلومات يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين هما: خاصية الملاءمة، وخاصية المصداقية أو الموثوقية. فإذا فقدت المعلومات أياً من هاتين الخاصيتين الأساسيتين، فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين (حنان، 2009: 71).

1- الملاءمة:

الملائمة هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، يلزم توافر الخصائص الثانوية التالية (حنان، 2009: 72):

أ- **خاصية التزامن أو التوقيت المناسب للمعلومات:** توفير المعلومات المحاسبية في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

ب- **خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات:** لأن مستخدم المعلومات المحاسبية يمارس نوعاً من التنبؤ عند اتخاذه لقراره؛ فإن المعلومات المحاسبية التي تكون لها أكبر قدرة تنبؤية هي أكثر ملاءمة لمستخدمي المعلومات.

مما سبق يتضح أن المعلومات المحاسبية الملائمة، هي التي تساهم في تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث المرتبطة بالنشاط المستقبلي في ضوء نتائج الماضي والحاضر، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة الأحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعتبر عملاً غير هادف. ولكي تؤثر المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرار لا بد أن تكون لها قدرة تنبؤية لعمل اختبارات مستقبلية، ويستحسن أن يكون لها أيضاً مقدرة على تقييم نتائج الاختبارات السابقة، فالقيمة التنبؤية للمعلومات تساعد مستخدميها على التنبؤ حول آثار الماضي والحاضر والمستقبل.

ج- **خاصية القدرة على التقييم الارتدادي:**

تمتلك المعلومات المحاسبية الملائمة قيمة استرجاعية، عندما يكون لها قدرة على تغيير أو تصحيح توقعات حالية أو مستقبلية، وهذه الخاصية لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات، وتساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات (الشيرازي، 1990: 200).

2- الموثوقية:

ويقصد بالموثوقية أن تصلح المعلومة كأساس يمكن لمتخذ القرار الاعتماد عليها في التنبؤ، فهي تتعلق بأمانة المعلومات، وإمكانية الاعتماد عليها، وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية (مطر، والسيوطي، 2008: 333):

أ- **خاصية قابلية التحقق:** بمعنى أن تكون المعلومة قابلة للتحقق من جهة صحتها، ويقصد بهذا المفهوم وجود درجة عالية من الاتفاق فيما بين القائمين بالقياس المحاسبي، الذين يستخدمون نفس طرق القياس، فإنهم يتوصلون إلى نفس النتائج.

ب- **خاصية الحياد وعدم التحيز:** أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وعدم تهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تخدم مستخدم دون آخر.

ج- **خاصية الصدق في التعبير:** ويقصد بها وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين الظواهر المراد التقرير عنها. فالعبرة بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشك.

الموازنة بين الملاءمة والموثوقية:

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في تحقيق أهداف القوائم المالية، فإنه يجب أن يتوافر فيها قدر معقول من خاصيتي الملاءمة والموثوقية في الوقت نفسه. فهاتين الخاصيتين غالباً ما تتعارض كل منهما مع الأخرى، فقد يكون من الضروري للوصول إلى قدر أكبر من الملاءمة أن نضحي بقدر من الموثوقية، فليس ممكناً تحقيقهما معاً بنفس الدرجة (حنان، 2009: 79).

فالقياس وفق التكلفة التاريخية يتوافر له قدر أكبر من القابلية للتحقق والموضوعية، وبالتالي درجة موثوقية أكبر من القياس وفق القيمة الحالية، رغم أن القياس وفق القيمة الحالية يعتبر أكثر ملائمة.

3. الخصائص الثانوية:

إن تفاعل أو تداخل الخاصيتين الأساسيتين (الملاءمة، والموثوقية) ينتج عنه أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة، وما يتطلب ذلك من توافر خاصية الثبات، ولقد أوضح (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 376) و(حنان، 2009: 80) مفهوم خاصيتي الثبات وقابلية المقارنة، على النحو التالي:

أ- **خاصية الثبات:**

تتضمن تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد من فترة مالية لأخرى، وكذلك تطبيق نفس المفاهيم وطرق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر في القوائم المالية.

ب-**خاصية التماثل وقابلية المقارنة:**

إن التماثل يعني استخدام نفس الإجراءات ومفاهيم القياس ونفس طرق الإفصاح بين المنشآت المختلفة؛ بهدف جعل القوائم المالية لنفس المنشأة قابلة للمقارنة بين فترة مالية وأخرى، أو جعل المقارنة بين المنشآت المماثلة أمراً ممكناً، بما يسهل عملية التحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات.

4. قيود استخدام الخصائص النوعية:

ليست كل المعلومات الملائمة أو الموثوق بها تعتبر مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر، كما قد تكون تكلفة الحصول عليها أكبر من العائد المتوقع منها، وبالتالي فإنه يتوجب إخضاع المعلومات إلى نوعين من الاختبار (الشيرازي، 1990: 206):

1- **التكلفة/العائد:** وهذا الاختبار قيداً رئيساً على إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية، والقاعدة العامة هي أن المعلومات المحاسبية لا يجب إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها على تكاليفها.

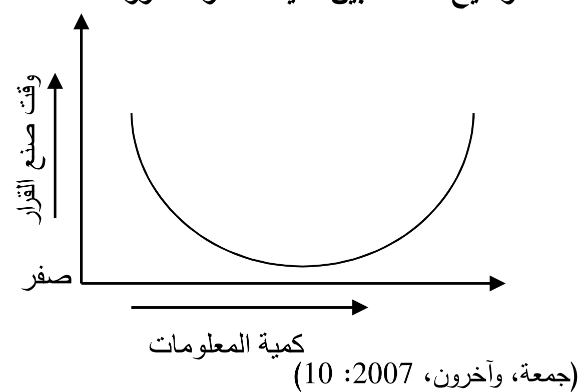
2- **الأهمية النسبية:** خاصية يعتمد تطبيقها على اعتبارات كمية ونوعية أو خليط منهما. وتدور الاعتبارات الكمية حول التساؤل "هل البند كبير لدرجة أنه يؤثر على اتجاه القرار؟ ويحدد مقدار البند بصورة نسبية. أما الاعتبارات النوعية فإنه يمكن القول بصفة عامة أن البند يمكن اعتباره ذو أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بصورة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

سادساً: توازن كمية المعلومات:

إن المشكلة التي تواجه الإدارة هي تحديد ما هو الكم المطلوب من المعلومات، وطريقة عرضها الملائمة لعملية اتخاذ القرارات، فهناك نقطة توازن بين فعالية صنع القرار وكمية المعلومات الواجب توفرها، لأن زيادة المعلومات عن الحجم الحقيقي المطلوب سيؤثر سلباً على عملية صنع القرار، فيجب أن تكون المعلومات ملائمة من حيث النوعية (الدقة- الشمول- الكمية) والوقت والتكلفة (جمعة، وآخرون، 2007: 10)، والشكل (4) التالي يوضح هذا المفهوم:

الشكل (4)

توضيح العلاقة بين كمية المعلومات ووقت اتخاذ القرار



(جمعة، وآخرون، 2007: 10)

يلاحظ وجود علاقة عكسية بين كمية المعلومات المتوفرة والوقت المستخدم لاتخاذ القرار، وتبقى هذه العلاقة مستمرة كلما ازدادت كمية المعلومات انخفض الزمن المستهلك لصنع القرار حتى نصل إلى نقطة حد الكفاية بعدها تصبح العلاقة بين الكمية والوقت علاقة طردية، أي أن زيادة كمية المعلومات يؤدي إلى زيادة الوقت المستخدم لاتخاذ القرار، الأمر الذي يؤثر سلباً على عملية اتخاذ القرار.

ولابد من إدراك أن تكلفة المعلومات تزداد بمتوالية هندسية كلما حاولت الإدارة جمع كمية أكبر من المعلومات حول موضوع معين، ويجب على الإدارة أن توازن بين تكلفة المعلومات وبين المنافع الناتجة عنها (الهزايمة، 2009: 389).

سابعاً: المعلومات الإستراتيجية:

يعتبر مفهوم نظم المعلومات الإستراتيجية من المفاهيم المعاصرة التي أظهرها مسار التطور التاريخي لتطبيقات نظم المعلومات في المجالات المختلفة، وارتبط هذا المفهوم بتسهيل مهمة الإدارة للقيام بالتخطيط الاستراتيجي.

1- مفهوم المعلومات الإستراتيجية (الطائي، والخفاجي، 2009):

1. **من حيث خصائصها:** هي المعلومات ذات الوجه المستقبلي والتي تنطوي على درجة عالية من حالات عدم التأكد والمخاطرة، والتي ترتبط بالخطط بعيدة الأمد، والتي تقع ضمن اهتمامات الإدارة العليا للشركة.
2. **من حيث مجالات استخدامها:** المعلومات التي تستخدمها إدارة الشركة إما في استباق المشكلة قبل حدوثها (توقع الفرصة قبل ظهورها)، أو في المشكلات واستغلال الفرص من قبل صانعي القرارات.

3. **من حيث أهدافها:** المعلومات التي تسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الرئيسة للشركة، والمتمثلة بالبقاء والنمو والربحية الإستراتيجية.
4. **من حيث المستويات الإدارية:** المعلومات التي تسهل مهمة التخطيط الإستراتيجي والتحكم الإستراتيجي، إلى جانب أداء الأنشطة المالية والمحاسبية الإستراتيجية في الشركة، لغرض تحقيق ميزات الإستراتيجية.

2- أهمية المعلومات الإستراتيجية:

إن نظام المعلومات الاستراتيجي الفعال يمكن الشركات من تحقيق الميزة التنافسية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وكذلك تعزيز مستوى الإبداع في الشركة.

فعملية بناء الميزة التنافسية أو تعزيزها ليست بالمهمة السهلة، بل تعد من أكبر التحديات التي تواجه الشركات، فالميزة التنافسية عمادها التكلفة المنخفضة والتمايز، فالشركة تمتلك ميزة تنافسية عندما يكون معدل أرباحها أعلى من معدل أرباح الصناعة، وتمتلك ميزة تنافسية إذا كانت قادرة على تطبيق عمليات إنتاج غير مطبقة في الشركات التنافسية، وبالتالي تحقق قيمة للشركة.

كما أن تعزيز الكفاءة التشغيلية يشير إلى القدرة التي تتمتع بها الشركة في أداء عملياتها التشغيلية المختلفة بأقل التكاليف الممكنة في إطار الموارد المتاحة، وصولاً إلى مستوى أداء مطلوب للشركة، وذلك مقارنة مع أداء منافسيهم لعملياتهم على نحو يحقق لها التفوق عليهم.

وتسهم نظم المعلومات الإستراتيجية في تعزيز مستوى الإبداع في الشركة سواء على مستوى ابتكار منتجات أو تطويرها، واستحداث أساليب جديدة في إنجاز مهام العمل، أو استحداث أساليب إدارية جديدة أو تطوير نظم جديدة.

3- المعلومات المحاسبية الإستراتيجية:

بناءً على ما تقدم من توضيح لمفهوم المعلومات الإستراتيجية وأهمية لتلك المعلومات، يشتق مفهوم المعلومات المحاسبية الإستراتيجية، بأنها المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية، وترتبط بالخطط بعيدة الأمد، وتقع ضمن اهتمامات الإدارة العليا للشركة، لأنها تدعم اتخاذ القرارات الإستراتيجية، وتسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية وتعزيز الميزة التنافسية للشركة.

فالمعلومات المتعلقة بتوفير الموارد المالية، وتطوير المنتجات وخطوط الإنتاج، وتخفيض تكاليف الإنتاج، والمعلومات المتعلقة بالقرارات الرأسمالية والتمويلية، جميعها تعتبر أمثلة للمعلومات المحاسبية الإستراتيجية.

المبحث الثاني

دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات

أولاً: تمهيد

تعتبر عملية اتخاذ القرارات محور العملية الإدارية وجوهرها، وإن نجاح الشركة يتوقف على قدرة وكفاءة الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة، ومن هذا المنطلق أصبح التفكير الإداري يتوقف على عملية اتخاذ القرارات ومناهجها المتبعة والعوامل المؤثرة فيها، ولم يتردد ليونارد وايت باعتبارها من الأمور الجوهرية للمدير ووصفها بأنها قلب الإدارة (الهزايمة، 2009: 396).

بل إن عملية اتخاذ القرارات أكثر أهمية من باقي العمليات الإدارية؛ فنجاح كافة العمليات والأنشطة الإدارية يعتمد على عملية اتخاذ القرارات، فهي محور أساس من محاور الأنشطة الإدارية، مثل عملية الاتصالات التي تتداخل في كل مظهر من مظاهر الأعمال الإدارية للشركة (عليان، 2010: 58).

وتزداد أهمية وخطورة القرارات كلما كبر حجم الشركة وتشعبت أنشطتها، وتزداد درجة تعقيد القرار في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات وكذلك العولمة التي أدت إلى المنافسة الشديدة والتغير البيئي المتسارع، فكل هذه التحديات جعلت عملية صنع القرارات أكثر تعقيدا وأهمية من أي وقت مضى (حريم، 2004: 225).

وفي ظل تلك الظروف والتحديات، لم تعد المشكلة التي تواجه متخذ القرارات هي مشكلة توافر المعلومات، بل أن المشكلة الحقيقية هي أنه أصبح هناك وفرة هائلة وكم ضخم من المعلومات التي تتطلب تصفيتها لاختيار المعلومات الملائمة والمناسبة لمتخذ القرار (موسى، 2010: 75).

ومن هنا تبدو الحاجة ملحة إلى معالجة المعلومات وتصنيفها، من أجل توفير التقارير المناسبة لصانعي القرارات ومتخذيها. ويمثل توفير المعلومات المحاسبية من أجل اتخاذ القرارات أحد الأهداف الرئيسة للتقارير المالية، ومما لا شك فيه أن المعلومات التي تقدمها التقارير المالية يكون من شأنها زيادة المعرفة العلمية والعملية لمتخذي القرارات وتوجيه سلوكها لاتخاذ القرار المناسب (المجهلي، 2009: 111).

وفي ضوء ما تقدم، ينبغي توضيح بعض المفاهيم، والخصائص، والعناصر، والمراحل المتعلقة بعملية اتخاذ القرار، وتوضيح أنواع القرارات، وأساليب ومعوقات اتخاذ القرار، وذلك في إطار توضيح دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات.

ثانياً: مفهوم عملية اتخاذ القرارات:

ميز (حسين، والساعد، 2001: 17) بين القرار وعملية اتخاذ القرار، موضحاً أن القرار هو: عملية الاختيار بين بديلين أو أكثر، بينما عملية اتخاذ القرار هي: تلك العملية المبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي الواعي للوصول إلى قرار، وقد أكد (حريم، 2004: 225) هذا الفرق موضحاً أن القرار هو: اختيار واعي من بين بديلين فأكثر تم تحليلها، يتبعه فعل أو إجراء لتنفيذ هذا الاختيار، أما عملية صنع القرار فتتضمن "سلسلة من الخطوات المترابطة المؤدية إلى القرار، وتنفيذ هذا القرار ومتابعته".

وفرق (طعمة، 2010: 20) بين عملية صنع القرار وعملية اتخاذ القرار، مبيناً أن عملية صنع القرار يتم من خلالها تحديد المشكلة والبدائل المتاحة ثم دراستها للوصول إلى حل لتلك المشكلة، فتشتمل عملية صنع القرار على الجهود المبذولة قبل إجراء عملية الاختيار وبعدها، أما عملية اتخاذ القرار تمثل ناتج عملية صنع القرار، ويمثل القرار اختيار البديل الأفضل.

هذا وقد عرف (Lunenburg, 2010: 2) عملية اتخاذ القرار بأنها عملية اتخاذ خيار من بين عدد من البدائل لتحقيق النتائج المطلوبة، وهذا التعريف يعتمد على ثلاثة عناصر رئيسة، الأول: صنع القرار ينطوي على عملية الاختيار من بين عدد من الخيارات، والثاني: اتخاذ القرار هو عملية تنطوي على أكثر من مجرد الاختيار النهائي من بين البدائل، وأخيراً: النتيجة المطلوبة، تتضمن الهدف الناتج عن النشاط الذهني المرتبط بمتخذي القرار للوصول إلى القرار النهائي.

ويلاحظ أن عملية اتخاذ القرارات هي عملية منهجية عقلانية، تقوم على اختيار أنسب البدائل المتاحة، بالمفاضلة بينها باستخدام معايير محددة، وبما يتماشى مع الظروف الداخلية والخارجية التي تواجه متخذ القرار، بهدف حل مشكلة معينة.

ثالثاً: خصائص عملية اتخاذ القرارات:

إن عملية اتخاذ القرارات تشتمل على مجموعة من الخصائص المميزة لها والتي توضح طبيعتها، مجملة فيما يلي (كنعان، 2003: 87-91):

1- **عملية قابلة للترشيد:** فليس بالإمكان الوصول إلى ترشيد كامل للقرار، وإنما يمكن الوصول إلى حد من المعقولية والرشد.
2- **تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية:** وهذه الصفة نابعة من كون هذه العملية تتأثر بعوامل سيكولوجية نابعة من شخصية الأفراد المساهمون في القرار، وبعوامل اجتماعية نابعة من بيئة القرار.
3- **تمتد في الماضي والمستقبل:** فالقرار الإداري امتداد لقرارات سابقة، بل يعتبر حلقة من سلسلة قرارات. كما يمتد في المستقبل من حيث كون آثار القرار تنصرف إلى المستقبل.

4- **تقوم على الجهود الجماعية المشتركة:** فهذه العملية تحتاج إلى جهد مشترك يبرز من خلال مراحلها المتعددة، فالقرار خلاصة جهد جماعي.

5- **تتصف بالعمومية والشمول:** تتصف بالعمومية من حيث أن أنواع القرارات وأسس وأساليب اتخاذها عامة بالنسبة لجميع الشركات. وشاملة من حيث أن القدرة على اتخاذ القرارات ينبغي أن تتوافر في جميع من يشغلون المناصب الإدارية.

6- **عملية ديناميكية مستمرة:** فهي عملية مرحلية تنتقل من مرحلة لأخرى وصولاً إلى الهدف، كما أن التغير المستمر للمشكلة يفرض على متخذ القرار متابعة هذا التغيير لحل المشكلة.

7- **عملية مقيدة وتتسم بالبطء أحياناً:** فمتخذ القرار يخضع لقيود متعددة ويتعرض لضغوط متنوعة، كما أنها عملية تتسم بالبطء؛ لكونها تستغرق وقتا طويلاً لاتخاذ القرار.

8- **عملية معقدة وصعبة:** تتطلب نشاطات متعددة، وقدرات ومهارات لإنجازها.

رابعاً: عناصر عملية اتخاذ القرار:

تتكون عملية اتخاذ القرارات من عناصر أساسية، موضحة بالتالي (عليان، 2010: 61-62):

1- **متخذ القرار:** فقد يكون فردا أو جماعة، ومتخذ القرار الرشيد بحاجة إلى الابتكار، أي أن تكون لديه القدرة على إيجاد أفكار جديدة مفيدة ومناسبة للمشكلة، تختلف عما فعل سابقاً.

2- **موضوع القرار:** وهو المشكلة التي تتطلب البحث عن حل أو اتخاذ قرار بشأنها، فأغلب المشاكل لا تظهر بشكل واضح، وهناك مشاكل ظاهرية لا تعبر عن المشكلة الحقيقية.

3- **الأهداف والدافعية:** فلا يتخذ قرار إلا إذا كان وراءه دافع لتحقيق هدف محدد.

4- **المعلومات:** إن توفير المعلومات (الملائمة والموثوقة) عن المشكلة، مسألة حيوية لنجاح القرار.

5- **التنبؤ:** يعتبر ركناً أساسياً يساعد في إدراك أبعاد المشكلة تمهيداً لاتخاذ قرار بشأنها.

6- **البدائل:** يمثل البديل مضمون القرار الذي سوف يتخذ لحل مشكلة ما، فمتخذ القرار الجيد هو الذي يختار البديل الأنسب والأفضل من بين البدائل المتاحة لحل المشكلة.

7- **مناخ القرار:** أي الجو العام الذي يتم فيه اتخاذ القرار من ظروف داخلية وخارجية تضع أمام متخذ القرار قيود عند اتخاذه للقرار. لذا يجب عليه أن يحسن التعامل مع هذه القيود.

يلاحظ أن تلك العناصر مترابطة بشكل تفاعلي، حيث يدرس متخذ القرار المشكلة موضوع القرار مستخدماً أساليب اتخاذ القرار؛ لتحليل المعلومات المتاحة حول البدائل المتوفرة، وإدراك أبعاد المشكلة؛ تمهيداً لاتخاذ قرار بشأنها، مع الأخذ بعين الاعتبار المناخ العام والقيود التي تواجه القرار، متبعاً في ذلك كله مراحل عملية اتخاذ القرار.

خامساً: مراحل عملية اتخاذ القرارات:

تتضمن عملية اتخاذ القرارات عدد من المراحل يمر بها متخذو القرار للوصول إلى الحل الأنسب. وقد حدد (Adair, 2007: 23) خمس خطوات تقليدية من المفيد اتباعها عند اتخاذ القرار، فهي تسلسلاً فكرياً طبيعياً، وهذه الخطوات موضحة في الشكل (5) التالي:

الشكل (5): المدخل التقليدي لاتخاذ القرارات

الخطوة	المرحلة
خطوة 1	تحديد الهدف والمشكلة
خطوة 2	جمع المعلومات ذات الصلة
خطوة 3	توليد الخيارات الممكنة
خطوة 4	اتخاذ القرار
خطوة 5	التنفيذ والتقييم

المصدر: (Adair, 2007: 23)

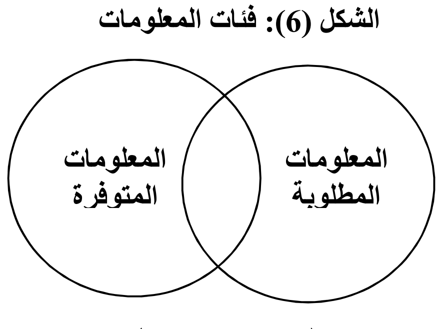
1) **تحديد الهدف والمشكلة:**

يجب أن يعرف متخذ القرار ماذا يريد أن يحقق، وأن يعرف بوضوح ما الذي يريد أن يحصل عليه، وإلا فإن إتمام عملية اتخاذ القرار سيكون ضبابياً. (Adair, 2007: 24) فتحديد المشكلة يتطلب التعرف على جميع جوانبها بشكل دقيق وصحيح (الموسوي، 2009: 15).

2) **جمع المعلومات ذات الصلة:**

الخطوة التالية هي جمع وتمحيص المعلومات ذات العلاقة بالمشكلة، إذ أن بعض تلك المعلومات يكون متوفر بوضوح، والبعض الآخر ربما يكون مفقود؛ فمن الضروري التمييز بين المعلومات المطلوبة والمعلومات المتاحة، ومن الخطأ النظر إلى القرار الواسع ثم الرجوع إلى المعلومات المتوفرة دون النظر هل هذه المعلومات ذات علاقة، فهناك خلط بين التصنيفين كما هو مبين بالشكل (6):

الشكل (6): فئات المعلومات



(Adair, 2007: 26)

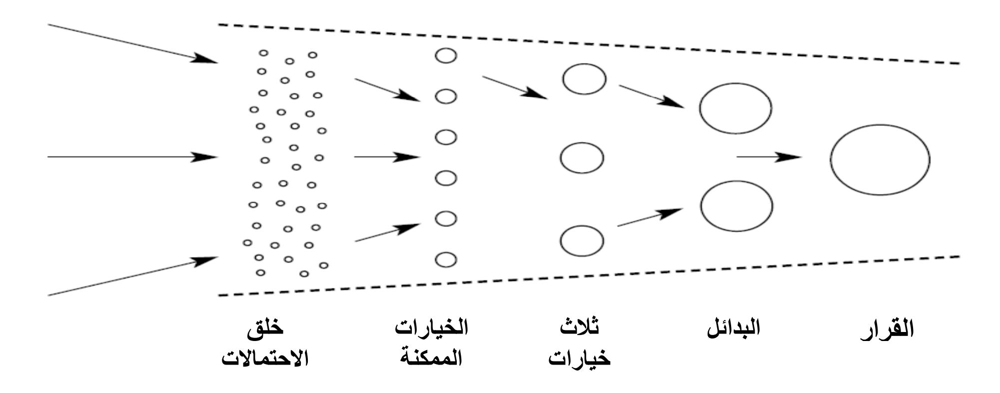
فغالباً كميات البيانات المقدمة تعتبر مجرد إضافة للحجم إذا لم يعرف متخذ القرار المعلومات المطلوبة. ولاسيما أن تطور التكنولوجيا ساهم في إيجاد معضلة جديدة، وهي زيادة المعلومات بشكل كبير؛ الأمر الذي أدى إلى عدم المقدرة على التعامل مع البيانات المتراكمة، وهذه المعضلة تمثل مشكلة لدى متخذي القرار (Adair, 2007: 26).

يلاحظ من الشكل (6) أن متخذ القرار يطلب معلومات لتقليل درجة عدم التأكد وبالتالي تقليل مخاطر اتخاذ القرار، ولكنه يواجه قيد عدم توفر كل المعلومات المطلوبة؛ فليس كل ما هو مطلوب متوفر، غير أن هناك مساحة مشتركة تتقاطع عندها المعلومات المطلوبة والمتوفرة، فكلما اتسعت هذه المساحة قلت درجة عدم التأكد.

3) توليد الخيارات الممكنة:

إن صناع القرار الذين يفتقرون إلى المهارة يقفزون بسرعة للوصول إلى البدائل، ولا يعطوا ما يكفي من الوقت والطاقة الذهنية لتوليد على الأقل ثلاث أو أربع احتمالات، ومتخذ القرار الرشيد بحاجة إلى إمعان النظر في جميع الاحتمالات، لأن ذلك سببا لتوليد الأفكار، وبعد ذلك يُعمِل قدرته التقييمية من أجل تحديد الخيارات الممكنة، ومن ثم يختبر تلك الخيارات من أجل حصرها في ثلاث خيارات ثم إلى بديلين حتى يصل إلى القرار المناسب، ويلاحظ أن البديل هو واحد من اثنين من المسارات المتاحة (Adair, 2007: 28)، ويتضح ذلك بالشكل (7) كما يلي:

الشكل (7): نموذج حصر الخيارات الممكنة



(Adair. 2007: 29)

وبعد توليد الأفكار، يحتاج متخذ القرار إلى تقييم البدائل، بتحليل كل بديل للتعرف على مزاياه، وعيوبه، وقوته، وضعفه، وما يترتب عليه من إيجابيات وسلبيات، وتتطلب هذه العملية المقارنة بين البدائل ووجود المعايير الدقيقة والمحددة الواجب الالتزام بها عند المفاضلة بين البدائل، ومن أهم تلك المعايير (طعمة، 2010: 25):

1. **الكفاءة:** يتسم البديل بالكفاءة إذا كان بالإمكان احتواء المشكلة وانتهاز الفرصة المتاحة.
2. **الجدوى:** ويشير هذا المعيار للعوائد التي يمكن أن تتحقق إذا تم تبني هذا البديل.
3. **إمكانية التطبيق:** في ظل الموارد والإمكانيات المتاحة، وفي ظل القيود المحيطة بالقرار.
4. **المخاطرة:** تتضمن معظم البدائل عنصر المخاطرة المتعلق ببذل الجهود والاستثمارات.
5. **الوقت:** يمثل الوقت أحد المعايير الهامة للمفاضلة بين البدائل.
6. **التكاليف:** ما يتحمله متخذ القرار من أعباء مختلفة خاصة ما ترتبط بالتكاليف المالية.
7. **القيم الشخصية:** يشير إلى القيم والمعتقدات والاتجاهات الشخصية لمتخذ القرار.

4) اتخاذ القرار:

في هذه المرحلة يترجم متخذو القرار جهودهم السابقة إلى اختيار أفضل البدائل، الذي يعطي أكبر قدر من المزايا المحتملة ويقلص السلبيات إلى أقل ما يمكن. وقد حدد (عبد الحميد، 1996: 539) معاييراً تساعد متخذ القرار على اختيار أفضل البدائل لمعالجة المشكلة، منها:

1. تحقيق البديل للأهداف، ويفضل البديل الذي يحقق أهم الأهداف والتي تحقق الأهداف الكلية.
2. مدى اتفاق البديل مع أهداف الشركة، وقيمها، ونظمها، وسياستها.
3. مدى كفاءة البديل في استغلاله للموارد المتاحة.
4. درجة المخاطر المتوقعة من تنفيذ البديل.
5. اختيار البديل الذي يحقق أفضل النتائج وبأقل تكلفة وجهد ممكن.
6. الأخذ في الاعتبار الإمكانيات والموارد اللازمة لتنفيذ البديل، ومدى توفرها في الشركة.
7. ملائمة البديل لعوامل البيئة، ومراعاة مدى تناسب البديل مع العوامل البيئية الخارجية.
8. الوقت الذي يستغرقه اختيار البديل وتنفيذه، وأن يعالج البديل المشكلة في الوقت المناسب.

وأضاف (كنعان، 2003: 150) معاييراً إضافية أخرى لتقييم البديل المتاح لحل المشكلة، وهي:

9. آثار تنفيذ البديل على الشركة أو على الشركات الأخرى، بل على المجتمع ككل.
10. الآثار الإنسانية والاجتماعية للبديل وانعكاساته على الأفراد داخل الشركة وخارجها.
11. مدى استجابة المرؤوسين وتقبلهم للقرار، فعدم استجابتهم يخلق عقبات تحول دون تنفيذه، ومن هنا تبدو أهمية إشراكهم في عملية اتخاذ القرار.

5) التنفيذ والتقييم:

من الخطأ الاعتقاد بأن مهمة متخذ القرار تنتهي بإقرار القرار، فعملية اتخاذ القرار لا تنتهي بمجرد اختيار البديل الأفضل؛ لأن متخذ القرار لا ينفذ القرار بنفسه، وإنما بجهود الآخرين، وعلى متخذ القرار أن ينقل للآخرين القرار المتخذ، ويشرح لهم أبعاده، ويقنعهم به حتى يطمئن إلى قبولهم لفكرة القرار، ويدفعهم ويحفزهم إلى تنفيذه بالشكل الذي يحقق الهدف المطلوب (كنعان، 2003: 165).

كما يتوجب على متخذ القرار القيام بمتابعة عمليات تنفيذ القرار؛ بغرض التعرف على مستوى الإنجاز والمشكلات التي تواجه المنفذين، ومحاولة حلها، وهذا يسهم في التقييم المستمر للقرار ولمراحل تنفيذه المختلفة، واتخاذ الإجراءات المناسبة نحو القرار (عليان، 2010: 67).

سادساً: أنواع القرارات وتصنيفاتها:

يصعب حصر كافة أنواع القرارات الإدارية؛ بسبب تعدد المعايير التي طرحها علماء الإدارة لتحديد أنواع تلك القرارات وفقاً لأفكار واتجاهات كل منهم لهذه القرارات، مما ترتب عليه تنوع القرارات الإدارية ووقوع تداخلات بين هذه القرارات، **وقد ذكر (كنعان، 2003: 249-259) أنواعاً للقرارات صنفت وفقاً للمعايير التالية:**

1. **وفقاً للوظائف الأساسية بالشركة:** وتصنف القرارات وفق هذا المعيار إلى:
- **قرارات تتعلق بالأفراد،** مثل: الاختيار، والتعيين، والتدريب، والترقيات.
- **قرارات تتعلق بالوظائف الإدارية ذاتها،** مثل: القرارات الخاصة بالأهداف المراد تحقيقها، والإجراءات الواجب إتباعها، والسياسات، وبرامج العمل.
- **قرارات الإنتاج،** مثل: اختيار موقع المصنع، أنواع الآلات، تصميم المصنع.
- **قرارات التسويق،** مثل: الأسواق التي سيتم التعامل معها، والدعاية والإعلان.
- **قرارات التمويل،** مثل: طرق التمويل، والسيولة، وتوزيعات الأرباح.

2. **وفقاً لأهمية القرارات:** وتصنف القرارات وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:
- **القرارات التنفيذية (التشغيلية):** تتعلق بمشكلات العمل اليومي، وتعتبر من اختصاص الإدارة التنفيذية. وهذه قرارات مبرمجة تتطلب الالتزام بأساليب وقواعد وأوامر محددة.
- **القرارات التكتيكية:** تتعلق بالإدارة الوسطى، وغالباً ما تهدف هذه القرارات إلى تقرير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط، وبيان حدود السلطة والمسؤولية، وتحديد قنوات الاتصال. وهي قرارات شبه مبرمجة أو غير مبرمجة.

- **القرارات الإستراتيجية:** تتميز بالثبات النسبي طويل الأجل، وبضخامة الاستثمارات أو الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها، والاختصاص في اتخاذها مناطاً بالإدارة العليا. إن بنية المشكلة لهذا النوع من القرارات تكون غير محددة يصعب برمجتها، وتتعامل القرارات الإستراتيجية مع الأهداف والخطط الرئيسة للشركة، ومن أمثلتها: توظيف وإنفاق رأس المال.

ويتميز القرار الإستراتيجي بالخصائص التالية (طعمة، 2010: 32):

أ- **المركزية في المستويات العليا:** عادة ما يتم اتخاذ القرارات الإستراتيجية في أعلى المستويات الإدارية، المتمثلة غالباً في مجلس الإدارة أو المدير العام للشركة ومساعديه؛ لإلمامهم بإمكانيات وموارد الشركة.

ب- **يعد القرار الإستراتيجي قراراً حتمياً:** إذ ينبغي على الإدارة أن تتخذه قبل البدء في عملياتها الإدارية والتشغيلية.

ج- **القرار الإستراتيجي غير متكرر:** إذ غالباً ما تمثل تلك القرارات معالم رئيسة تسير الشركة على نهجها دون تغيير يذكر.

د- **قرارات قليلة نسبياً في عددها.**

هـ- **تتعلق بالمدى الطويل:** غالبا ما تخدم تلك القرارات فترات زمنية طويلة قد تمتد لتشمل حياة الشركة.

و- **قرارات تتعلق بالشركة ككل:** تتعلق بمختلف الإدارات والأقسام في الشركة.

ز- **قرارات تنظم العلاقة بين الشركة وبيئتها الخارجية:** تهتم بالبيئة الخارجية للشركة؛ إذ منها تستمد الشركة مواردها، التي تحدد بشكل كبير مدى استمرار الشركة واستقرارها بتلك البيئة.

3. **وفقاً لإمكانية برمجة القرارات أو جدولتها:** وتنقسم إلى (الموسوي، 2009: 17):

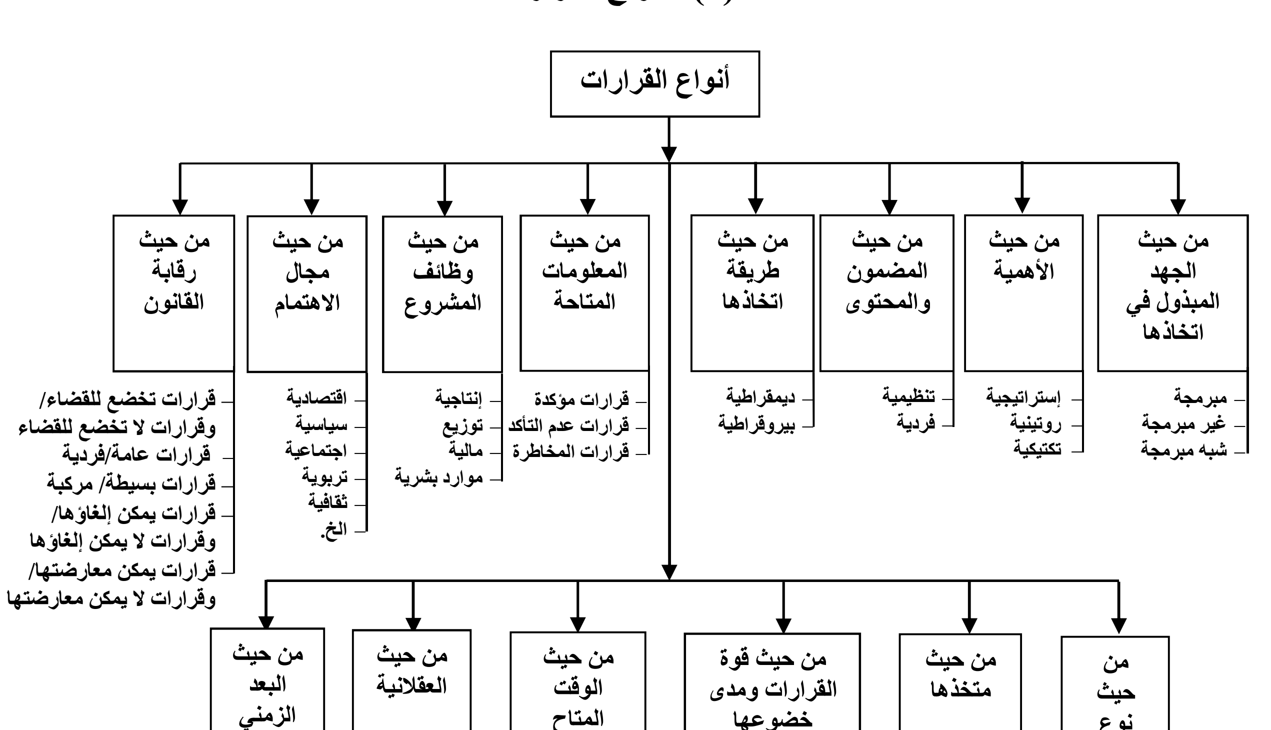
- **قرارات مبرمجة:** القرارات التي تؤخذ بشكل روتيني ومتكرر، حيث تؤخذ بسرعة بناءً على الخبرة والمعرفة والتجربة السابقة، وعلى ضوء المعلومات المتوفرة ولا تحتاج إلى جهد إداري.
- **قرارات غير مبرمجة:** القرارات المتعلقة بجوانب متعددة تتطلب الاهتمام والدراسة والتفكير والابتكار وتحتاج إلى وقت طويل لاتخاذها.
- **القرارات شبه المبرمجة:** التي تكون فيها مشكلة القرار شبه محددة تماماً، كأن تكون الإجراءات محددة مسبقاً، وهناك جوانب أخرى غير واضحة وليست معلومة لمتخذ القرار.

4. **وفقاً لظروف اتخاذها:** وتنقسم إلى:

- **قرارات في ظل التأكد:** تتخذ بعد توفر المعلومات المطلوبة عن المشكلة.
- **قرارات في ظل عدم التأكد:** لا تتوافر كل المعلومات المطلوبة عن المشكلة.
- **في ظل حالة المخاطرة:** تشير إلى أن ما سيجري في المستقبل ليس مؤكداً، فالمعلومات غير كافية؛ لذا فإن على متخذ القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات محتملة الحدوث مستقبلاً ودرجة احتمال حدوثها (مشرقي، 1997).

غير أنه يوجد أنواعاً عديدة أخرى من القرارات، أجملت بالشكل (8) (عليان، 2010: 73):

الشكل (8): أنواع القرارات



(عليان، 2010: 73) بتصرف

من خلال الاستعراض السابق لأنواع القرارات الإدارية تصنَّف قرارات الإنفاق الرأسمالي محل الدراسة بأنها: قرارات تنظيمية إستراتيجية أساسية طويلة الأجل، مكتوبة بشكل صريح، وهي أيضاً قرارات كمية غير مبرمجة؛ لأنها تتخذ في ظل عدم التأكد، حيث تقوم الإدارة العليا مجتمعة بدارسة المعلومات المتوفرة بشأنها والتنبؤ بالأحداث المستقبلية المتأثرة بها.

سابعاً: القرار الفعال

الفعالية في اتخاذ القرارات تعني: قدرة متخذ القرار على اختيار البديل الذي يحقق أقصى عائد باستخدام نفس الموارد، أي أن الهدف من اختيار البديل الأفضل هو تعظيم الناتج من استخدام كمية محددة من الموارد.

والقرار الفعال هو الذي يتم اتخاذه في ضوء نظرة شاملة إلى التنظيم ومحيطه، وليس في ضوء نظرة قاصرة على مشكلة محلية أو وقتية، وهذا يتطلب من متخذ القرار الموازنة بين المخاطر التي قد يسببها اتخاذ القرار والمزايا التي قد يجلبها. فيجب أن يمحص كل بديل لمعرفة مدى الأفضلية التي ينطوي عليها (كنعان، 2009: 388).

العوامل المؤثرة في فعالية القرار:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في سلوك متخذ القرار أثناء اختياره بين البدائل المتاحة لاتخاذ القرار، وتؤثر بالتالي على فعالية القرار. وتتمثل هذه العوامل في القيود التي تفرضها القوانين على متخذ القرار، وفي الضغوط البيئية التي يتعرض لها أثناء اتخاذ القرار، وفيما يلي أهم العقبات التي تؤثر على فعالية القرار (كنعان، 2009: 393-396):

أ- **القوانين والأنظمة:** يعتبر القرار جزءاً من السياسة الشاملة للشركة، لذلك يكون متخذ القرار مضطراً الأخذ في الاعتبار عوامل معينة أهمها: الالتزام بالأنظمة القوانين، الموازنة، الخطة، مدى وقع القرار على السلطات العليا، والرأي العام، واعتبار القرارات السابقة.

ب- **العوامل الإنسانية:** هذه العوامل إما أن تكون نابعة من سلوك شخص القائد، أو مساعديه، أو مرؤوسيه، موضحة على النحو التالي:

1) **شخص متخذ القرار:** وهي الاعتبارات المتمثلة في شخصية متخذ القرار وعواطفه وقيمه وخبرته ومركزه، كلها عوامل تؤثر على فعالية القرار المتخذ.
2) **المساعدون والمستشارون المتخصصون:** يكمن تأثيرهم من خلال أسلوب تفكيرهم، وطرق عرضهم وتناولهم للموضوعات.
3) **المرؤوسون وغيرهم من يمسهم القرار:** فيجب النظر إلى المرؤوسين باعتبارهم أفراد لهم ميولهم ورغباتهم ودوافعهم، من الممكن أن يساهموا بآرائهم ووجهات نظرهم في إيجاد الحلول التي يختار متخذ القرار من بينها البديل الأفضل.

العوامل الإنسانية المؤثرة في فعالية القرار توضح كيف أن عملية الاختيار من بين البدائل ليست عملية منطقية أو حسابية خالصة، بل هي عملية إنسانية أيضاً لها جوانبها المنطقية وغير المنطقية، وبدون إدراك متخذ القرار لهذه الجوانب جميعاً وتقديره لأبعادها لا يمكنه أن يضمن فعالية القرار.

ج- **الضغوط:** فمتخذ القرار يتعرض لضغوط -سواء خارجية أو داخلية- تؤثر في توجيه القرار وتحد من فعاليته، وأهم هذه الضغوط:

1) **الضغوط الخارجية:** تتمثل في ضغوط الرؤساء أو السلطات العليا، وضغوط الرأي العام، والقوى الاقتصادية؛ كالمنافسة والندرة، وكذلك ضغوط المهتمون بالشركة، مثل: المستثمرون، الدائنون، المستهلكون، الموردون، الأجهزة الرقابية والسياسية.
2) **الضغوط الداخلية:** أهمها ضغوط التجمعات غير الرسمية ومراكز القوى التي تخلقها تلك التجمعات، وكذلك وقت متخذ القرار، ومدى تعدد الحلول البديلة؛ فكلما تعددت الحلول البديلة كلما تطلب القرار جهداً ووقتاً لدراستها.

ثامناً: معوقات اتخاذ القرارات

توجد العديد من المعوقات التي تواجه متخذ القرار، وتحد من وصوله إلى القرار الفعال (الأمثل)، ومن هذه المعوقات ما يلي (طعمة، 2010: 29):

1. **الإخفاق في تحديد الأهداف:** عدم مقدرة متخذ القرار على تحديد الأهداف التي يمكن تحققها باتخاذ القرار، يجعل عملية اتخاذ القرار أمراً صعباً؛ لأن متخذ القرار لا يعرف الهدف النهائي. وقد لا يميز بين الأهداف الفرعية والرئيسة، مما يجعل من الصعب تحديد أولويات الأهداف.
2. **اعتماد منظور ضيق:** عندما يكون متخذ القرار مقيداً بمنظور ضيق، فإنه سيخفق في التفكير بطريقة إبداعية منطقية، الأمر الذي ينعكس على سلامة القرار وعقلانيته.
3. **الإخفاق في تقييم الخيارات بالشكل المناسب:** إن عدم توقف متخذ القرار عند كل بديل مطروح وقفة متأنية مدروسة بعمق، ومعرفة نتائج كل بديل ومزاياه ومحاذيره، يؤدي إلى اتخاذ قراراً متسرعاً، واختلاف النتيجة عن الهدف المرسوم.
4. **عدم إدراك المشكلة وتحديدها بدقة:** إن عدم إدراك المشكلة وتحديدها بدقة، قد يتوجه الجهود إلى اتخاذ قرارات تركز على المشكلات الفرعية دون أن يؤدي ذلك إلى المشكلة الرئيسة.
5. **شخصية متخذ القرار:** إن خضوع متخذ القرار إلى لبعض القيود، مثل: الجمود، والروتين، والمركزية، والتفرد في اتخاذ القرار، سيؤدي ذلك إلى آثار سلبية تنعكس على فعالية القرار.
6. **نقص المعلومات والخوف من اتخاذ القرارات:** فنقص المعلومات يؤثر على جودة المعلومات ويزيد من درجة عدم التأكد المحيطة بالقرار. كما قد يمتنع متخذ القرار عن اتخاذ القرار، لأسباب منها: ضعف كفاءة المدير، وعدم توفر الخبرة لديه.

تاسعاً: دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات

إن الوظيفة والهدف النهائي للمعلومات المحاسبية هو زيادة المعرفة، أو تحويل المجهول إلى معلومة، أو تخفيض حالات عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات، مما يساعدهم على اتخاذ القرارات الهادفة في إطار موضوعي.

وفي ضوء ما تقدم من دراسة لمراحل عملية اتخاذ القرارات والظروف التي في ظلها تتخذ القرارات المختلفة، يتبين مدى الحاجة للمعلومات سواءً في تحديد وتحليل المشكلة، أو وضع وتحديد البدائل الممكنة لحل هذه المشكلة، أو في تقييم تلك البدائل، وتقدير احتمالات حدوثها ونتائجها.

ولوحظ من خلال دراسة أنواع المعلومات المحاسبية وأنواع القرارات ومستويات الإدارة في الشركة، وجود حاجة حقيقية للمعلومات المحاسبية عند كل مستوى من مستويات اتخاذ القرار، سواء القرار التشغيلي أو التكتيكي أو الاستراتيجي، وعند كل وظيفة من الوظائف الأساسية للشركة (التمويل، الأفراد، التسويق، الإنتاج)، وكذلك عند كل مستوى من مستويات الإدارة في الشركة (العليا، والوسطى، والتشغيلية). فلا يمكن لأي مستوى إداري أن يتخذ أي قرار بشأن أي وظيفة من وظائف الإدارة إلا بالاعتماد على المعلومات المحاسبية، والشكل (9) يوضح اعتماد كل مستوى من مستويات الإدارة على مستويات المعلومات والقرارات المتعددة عند كل وظيفة من وظائف الشركة:

الشكل (9)
مستويات الإدارة وعلاقتها بالقرارات والمعلومات

مستويات الإدارة
الإدارة العليا
الإدارة الوسطى
الإدارة التشغيلية

مستويات المعلومات والقرارات
المستوى الإستراتيجي
المستوى التكتيكي
المستوى التشغيلي

وظيفة الموارد البشرية
الوظيفة المالية والمحاسبية
وظيفة التصنيع والإنتاج
وظيفة المبيعات والتسويق

وظائف الشركة

Laudon & Laudon, 2010:55

ويحصل متخذ القرار على المعلومات اللازمة لقراراته من مصادر مختلفة، ولكن التقارير المالية تعد أفضل مصادر المعلومات؛ والسبب في ذلك أن لهذه المعلومة الكمية قابلية للتحقق من صحتها، كما أن أحد الأهداف الرئيسة للقوائم المالية هو توفير المعلومات من أجل اتخاذ القرار (المجهلي، 2009: 118).

ويتضح مما سبق أهمية المعلومات المحاسبية عند كل مستوى وكل وظيفة في الشركة، وفي كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار، وتزداد أهمية تلك المعلومات عند القرارات الإستراتيجية، لاسيما قرارات الإنفاق الرأسمالي؛ لما يترتب عليها من مخاطر وما يحفها من عدم تأكد؛ لتعلقها بالمستقبل واعتمادها على التنبؤ المبني على المعلومات المعززة، وتأثيرها القوي على الأهداف الإستراتيجية للشركة؛ وبالتالي تأثيرها على قيمة الشركة.

الفصل الثالث

أدوات الإدارة لاتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي

مقدمة:

يوضح هذا الفصل مفهوم الإنفاق الرأسمالي، وأنواعه، ومراحله، ثم التطرق إلى الاستثمارات الرأسمالية ومقومات نجاحها باعتبارها ترجمةً للإنفاق الرأسمالي، ويتطرق إلى الموازنة الرأسمالية باعتبارها خطة تجمع مجموعة من الاستثمارات الرأسمالية المخطط تنفيذها مستقبلاً، ويركز على عملية الموازنة الرأسمالية باعتبارها أداة لتقييم المشاريع الرأسمالية، مستعرضاً طرق تقييم مقترحات المشاريع الرأسمالية التي تساعد متخذ القرار على اتخاذ قراره الفعال لترشيد الإنفاق الرأسمالي.

المبحث الأول

قرار الإنفاق الرأسمالي

أولاً: تمهيد

يعتبر قرار الإنفاق الرأسمالي من أهم قرارات الإدارة؛ لأن الاستثمارات المنفذة بناءً على تلك القرارات تحدد –على المدى البعيد– مستقبل الشركة وسمعتها المالية. فينبغي ألا ينظر إلى قرار الإنفاق الرأسمالي ببساطة؛ فهذا القرار في واقع الأمر هو خلاصة سلسلة من الدراسات والفحوص، ما يعني أنه محصلة جهود متضافرة من عدة أطراف (حنفي وقرياقص، 2002: 44).

ونظراً لتلك الأهمية فإنه من المهم بمكان توضيح مفهوم الإنفاق الرأسمالي، والمعايير التي تميزه، وأنواعه، ومراحله، ثم التطرق إلى الاستثمارات الرأسمالية وأهدافها باعتبارها ترجمةً لقرار الإنفاق الرأسمالي، وكذلك أنواعها، وخصائصها، ومقومات نجاحها، وأخيراً توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بدراسات الجدوى الاقتصادية؛ باعتبارها أداة مهمة من أدوات اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.

ثانياً: مفهوم الإنفاق الرأسمالي:

إن مفهوم الإنفاق الرأسمالي؛ يقتضي تبيان العمليات المالية المتعلقة برأس المال، وتبيان موقع النفقات الرأسمالية من تلك العمليات، ومن ثم تعريف الإنفاق الرأسمالي، على النحو التالي:

أ- عمليات رأس المال:

تنقسم العمليات المالية التي يقوم بها المشروع بحسب طبيعتها إلى قسمين (أبو صرة، 2009: 141):

1) **العمليات التمويلية:**

العمليات المتعلقة برأس المال والتغيرات التي تطرأ عليه سواء بالقروض أو بوسائل التمويل الأخرى.

2) **العمليات الاستثمارية:**

العمليات التي تستثمر بها أموال المشروع في خدمة أهدافه وغاياته المحددة، وهذه الأموال يكون مصدرها العمليات التمويلية. وتنقسم العمليات الاستثمارية إلى ثلاثة أقسام:

1. **العمليات الاستثمارية طويلة الأجل (الرأسمالية):**

العمليات المتعلقة بالموجودات الثابتة للمشروع، والتغيرات التي تطرأ عليها، والنفقات والإيرادات الناجمة عنها.

2. **العمليات الاستثمارية قصيرة الأجل (الإيرادية):**

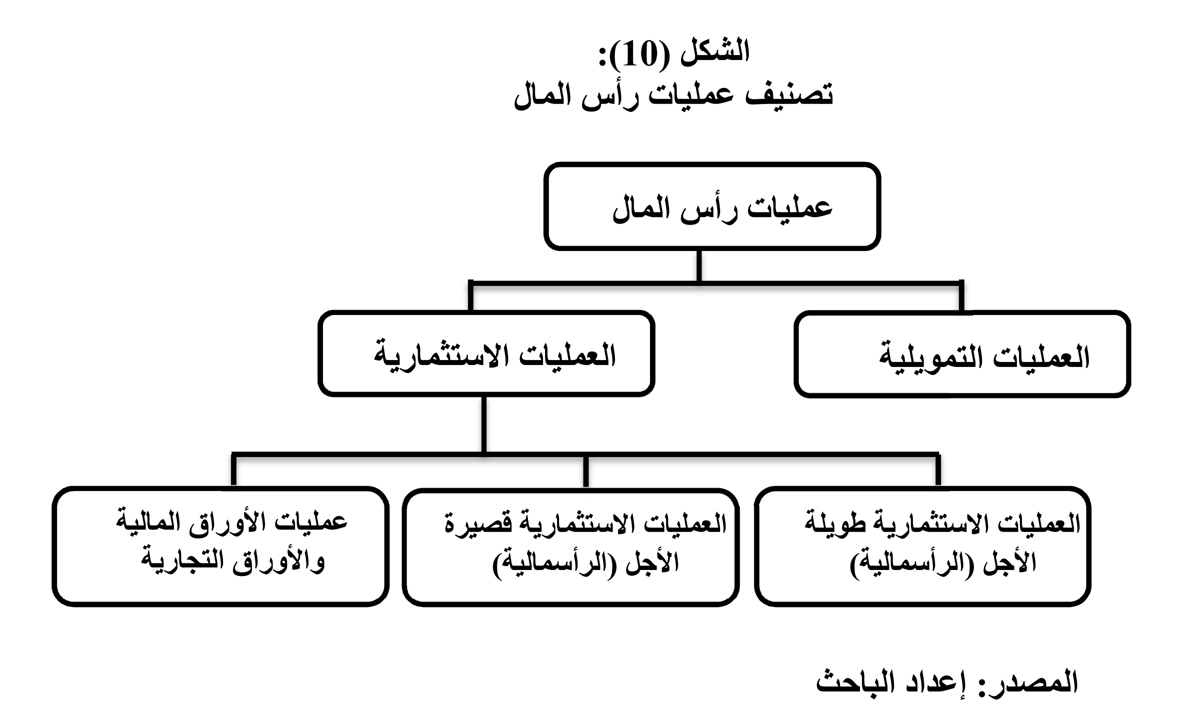
العمليات المتعلقة بشراء البضاعة وبيعها وما يتعلق بهذا النشاط التجاري، وما يترتب عليه من مصاريف، وما ينتج عنه من إيرادات.

3. **عمليات الأوراق النقدية والأوراق التجارية:**

هي النقود والشيكات، والكمبيالات، وسندات السحب المحررة لأمر المشروع أو التي يحررها المشروع لأمر الآخرين.

والشكل (10) يوضح موقع العمليات الاستثمارية طويلة الأجل (الرأسمالية) من العمليات المالية المتعلقة برأس المال في لشركة:

الشكل (10):
تصنيف عمليات رأس المال



المصدر: إعداد الباحث

إن كل قسم من تلك الأقسام لعمليات رأس المال له إسهاماته في خدمة أهداف الشركة، ولكن تركز الدراسة على ترشيد القرارات المتعلقة بالعمليات الاستثمارية طويلة الأجل (الرأسمالية).

ب- تعريف الإنفاق الرأسمالي:

عرفت النفقات الرأسمالية بأنها: استخدام الأموال في الاستثمار في الموجودات الثابتة، وتنطوي على أعباء مالية ضخمة ولفترة زمنية طويلة (آل آدم والرزق، 2006: 282).

بينما عرف (القاضي وحمدان، 2007: 167) النفقات الرأسمالية بأنها: النفقات التي تؤدي خدمات طويلة الأجل للمشروع، وتتمثل عادة في الأصول الثابتة التي تقتنى بهدف تحقيق الإيراد عن طريق الاستثمار، وليس عن طريق إعادة البيع في دورة المشروع العادية، سواء أكانت هذه الأصول أصولاً ملموسة أم غير ملموسة، قابلة أم غير قابلة للاستهلاك.

ويرى (النعيمي وآخرون، 2009: 379) أن الإنفاق الرأسمالي هو: الإنفاق غير المتكرر الذي يختص بفترات طويلة، حيث أن المبالغ المنفقة كبيرة نسبياً، وتقوم الشركات عادة بدراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريع الإنفاق الرأسمالي لما لهذه المشاريع من أثر كبير على بقاء واستمرار الشركة، حيث أن الخطأ في الإنفاق الرأسمالي يعد خطأ فادحاً بسبب الحجم الكبير لهذا الإنفاق وبسبب امتداد أثر هذا الإنفاق لمدة زمنية طويلة.

وذهب (عقل، 2009: 86) إلى تعريف النفقات الرأسمالية بأنها: النفقات التي تنفق في سبيل الحصول على الأصول التي لها صفة الدوام نسبياً، وتلك التي تزيد من مقدرة هذه الأصول على إنتاج الإيرادات، كما تشمل النفقات التي تنفق لزيادة القدرة الإنتاجية للأصول الثابتة القديمة.

واعتبر (شبيب، 2009: 263) الإنفاق الرأسمالي بأنه: استثمار الأموال المتاحة بأصول طويلة الأجل بشكل مثالي؛ لتحقيق العوائد المستقبلية ولعدد من السنين القادمة.

ومما تقدم من تعريف للنفقات الرأسمالية، تتضح معالم الإنفاق الرأسمالي بالخصائص التالية:

1. يؤدي خدمات طويلة الأجل للمشروع
2. غير متكرر
3. يختص بفترات طويلة.
4. مبالغه كبيرة نسبياً.
5. له أثر كبير على استمرارية الشركة.
6. قد يكون أصول ثابتة ملموسة أو غير ملموسة.

ج- معايير التمييز بين النفقات الرأسمالية والإيرادية:

وتم التمييز بين النفقات الرأسمالية والإيرادية، وفقاً للتالي (عقل، 2009: 86):

1. **طبيعة النفقة والغرض منها:** فالنفقة المدفوعة للحصول على أصل ثابت يمنح الشركة خدمات سنوية دورية تعتبر رأسمالية، وهي تختلف بذلك عن النفقة الإيرادية التي يراد منها الحصول على منفعة عاجلة.

2. **الدورية والتكرار:** فالنفقة الرأسمالية لا يتكرر صرفها خلال دورة النشاط العادي للشركة، بينما يتكرر صرف النفقات الإيرادية بشكل اعتيادي.

3. **طبيعة نشاط الشركة:** إذ تعتبر نفقة ما رأسمالية في شركة ودورية في شركة أخرى تختلف في نشاطها عن الأولى.

4. **فترة الانتفاع بالنفقة:** فترة الانتفاع بالنفقات الإيرادية لسنة واحدة؛ أي أن آثارها لا تمتد إلا لفترة لا تزيد عن عام، بينما فترة الانتفاع بالنفقات الرأسمالية لعدة سنوات؛ فآثارها تمتد لأكثر من عام.

ثالثاً: أنواع الإنفاق الرأسمالي:

لا تقتصر النفقات الرأسمالية على شراء الموجودات الثابتة وعلى نفقات إعدادها لتكون جاهزة للإنتاج، وإنما تشمل أنواعاً أخرى، هي (القاضي وحمدان، 2007: 168):

1. **نفقات التحسين:** أي النفقات التي تؤدي إلى تحسين الموجودات الثابتة، كنفقات تركيب تدفئة مركزية في مباني المشروع. وتؤدي نفقات التحسين إلى إطالة حياة الأصل الإنتاجية، أو زيادة قدرته الإنتاجية العادية، أو تخفيض تكاليف الإنتاج، مما ترتب على ذلك اعتبار نفقات التحسين نفقات رأسمالية، ويتمثل التحسين في عملية استبدال جزء بآخر، أو في عملية إصلاح على نطاق واسع.

2. **نفقات الإضافة (التوسع):** وهي النفقات التي تصرف على أحد الموجودات الثابتة فتضيف إليه شيئاً جديداً، كنفقات بناء طابق جديد فوق مبنى المشروع، فهي استثمار جديد لرأس المال عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية المستغلة، والتوسع في شراء الأصول الثابتة، لأجل زيادة الطاقة الإنتاجية والدخول في أسواق جديدة، وتكون البدائل المتاحة إما الدخول في قرار التوسع أو عدم القيام به.

3. **نفقات الإحلال:** تتمثل في استبدال أصل جديد بأصل قديم، كنفقات استبدال الآلات الكاتبة اليدوية بآلات إلكترونية، أو استبدال جزء آخر جديد بجزء رئيس من أصل قديم، مما يترتب عليه زيادة الطاقة الإنتاجية للأصل المستخدم، ما يجعل هذه النفقات بحكم النفقات الرأسمالية، ففي مثل هذا النوع من القرارات توجد عدة بدائل مثل: نوع الآلة المشتراة، أو شراء آلة جدية أو مستعملة أو تصليح الآلة نفسها، لكن لن يكون من البدائل توقف الإنتاج.

وأرجع (آل آدم والرزق، 2006: 286) سبب قرار الاستبدال لأسباب الاستهلاك، أو التقدم التكنولوجي، أو تخفيض التكاليف، بحيث يصبح استخدام الأصل القديم غير مجد اقتصادياً.

4. **نفقات التعديل:** وهي نفقات إجراء تعديل في الأصل القائم؛ ليتلاءم مع استعمالات جديدة، كنفقات إزالة بعض الجدران الداخلية في مبنى لمشروع للحصول على قاعة واسعة.

رابعاً: الاستثمارات الرأسمالية

عرف (شبيب، 2009: 265) الاستثمارات الرأسمالية بأنها: مقدار التضحية (التي يتحملها المستثمر) بمنفعة حالية يمكن تأجيل تحقيقها إلى المستقبل؛ بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر من تلك التي يمكن إشباعها الآن.

والاستثمار الرأسمالي بهذا المعنى هو تخلي المستثمر عن أموال يمتلكها في الوقت الحاضر، بهدف الحصول على تدفقات مالية في المستقبل تعوضه عن القيمة الحالية لهذه الأموال، وتعوضه كذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، وتوفر عائد مجزي مقابل تحمل مخاطر الاستثمار.

خصائص الاستثمارات الرأسمالية:

يعد اتخاذ القرارات الرأسمالية من أهم وأخطر القرارات في حياة المشروع؛ كونها تؤثر على بقاء واستمرار ونمو واتجاه أعمال المشروع الحالية والمستقبلية، وتؤثر هذه القرارات على طبيعة الأصول الثابتة ومكوناتها وكلفها والرافعة التشغيلية للمشروع، وكذلك تزيد من قيمة الأصول المتداولة للمشروع، وتأتي أهمية الاستثمارات الرأسمالية للخصائص التي تتصف بها، وهي (شبيب، 2009: 268):

1. يترتب على اتخاذ القرارات في الاستثمار الرأسمالي أعباء مالية كبيرة لفترة زمنية طويلة، إضافة إلى التكلفة الغارقة التي ستدفع للمشروع سواء نفذ أم لم ينفذ.

2. تتعرض النفقات الرأسمالية لدرجة خطر كبيرة، كونها لا تحقق عائد سريع في الفترة قصيرة الأجل، وأن أي خطأ في تقدير مدى نجاح هذا الإنفاق في توليد التدفقات النقدية يؤدي نتائج تؤثر على قيمة المشروع، ولاسيما أن كلفة الخطأ عالية تؤثر على أعمال المشروع وترفع من درجة الخطر.
3. أن الاستثمار الرأسمالي يتطلب عملية قراءة وتقييم لأحداث مستقبلية تعتمد على دقة التنبؤ في المستقبل، وهي عملية معقدة.
4. تتطلب إعداد دراسات مقارنة دقيقة؛ لغرض مقارنتها مع الاستثمارات البديلة، وهذا ما يعرف بتكلفة الفرص البديلة لاختيار قرار الاستثمار الرأسمالي.
5. صعوبة الرجوع عن الاستثمار أو تبديله بعد التنفيذ بسبب ضخامة الأموال وطبيعة البناء، مما يؤدي إلى تحقيق خسائر كبيرة في حالة عدم نجاح المشروع وعدم تحقيق الأهداف المطلوبة من الاستثمارات الرأسمالية.

أهداف الاستثمارات الرأسمالية:

يقوم المستثمرون والشركات بعملية الاستثمار امتثالاً للأهداف التالية (الوادي وآخرون، 2010):

1. **تحقيق عائد مناسب:** فالمستثمر يرغب الحصول على عائد يناسب تضحيته بالأموال المستثمرة.
2. **المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية:** من خلال اللجوء إلى دراسات الجدوى الاقتصادية، لاختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة، بما يضمن المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر.
3. **استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته:** من خلال تحقيق النمو في معدل العائد على رأس المال المستثمر.
4. **ضمان السيولة اللازمة:** أي توفير حد مناسب من السيولة لتغطية متطلبات العمل والعملية الإنتاجية، والتمكن من تغطية حالات الطوارئ التي قد تواجه العملية الإنتاجية.
5. **تحقيق ميزة تنافسية للمشروع:** وذلك من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية وتخفيض كلفة الوحدة المنتجة.

وأضاف (النعيمي والتميمي، 2009: 43) هدفا إضافياً لتلك الأهداف السابقة، وهو:

6. **تجنب الضرائب:** من خلال الاستفادة من الامتيازات الضريبية الممنوحة للاستثمارات الجديدة.

مقومات نجاح الاستثمارات الرأسمالية:

لكي يكون القرار الاستثماري ناجحاً؛ ينبغي على متخذ القرار أن يستند على أسس ثلاثة (كداوي، 2008: 17):

1) **اعتماد استراتيجية ملائمة:** يتوقف ذلك على أولويات متخذ القرار والتي يكشف عنها منحنى تفضيله الاستثماري الذي يتشكل من رغبات المستثمر تجاه كل من الربحية والسيولة والأمان، فضلاً عن عوامل ذاتية خاصة بالمستثمر.

2) **الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ القرار:** حتى يكون قرار الاستثمار رشيداً، يتوجب على متخذ القرار أن يوظف أولاً المنهج العلمي في اتخاذ القرار، ثم الاعتماد على عدد من المبادئ والمعايير كأساس لاتخاذ القرار، أهمها:

أ- **مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية:**

أي اختيار القرار المناسب من بين عدد من البدائل، قد تكون مشاريع مختلفة ضمن القطاع الواحد، أو تتعدد حسب القطاعات أو المناطق الجغرافية، وكلما تعددت البدائل فإنها تعطي متخذ القرار مرونة أكبر وتمكنه من اتخاذ القرار الصائب.

ب- **مبدأ الملاءمة:**

أي أن تتلاءم هذه الاستثمارات المختارة مع طبيعة المشروع وكفاءته وخبراته لتسهيل مهمة إدارة هذه الاستثمارات

ج- **مبدأ الخبرة والكفاءة:**

يفضل أن يحمل المستثمر قدراً كبيراً من الكفاءة والخبرة، أو الاستعانة بالمستشارين ممن لديهم الخبرة والكفاءة القادرة على الاختيار من بين البدائل.

د- **مبدأ تنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية:**

إن تنويع الأدوات الاستثمارية بشكل محسوب يؤدي إلى تخفيض الخطر، وفي ضوء العلاقة بين العائد والمخاطرة تختار الأدوات الاستثمارية الملائمة.

3) **مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة:** يرتبط قرار متخذ القرار بمتغيرين أساسيين، هما: العائد المتوقع من الاستثمار، ودرجة المخاطرة المرافقة للأداة الاستثمارية، ولهذا، على المستثمر قبل اتخاذ قراره أن يعرف مقدماً كل من العائد المتوقع ودرجة المخاطرة.

أنواع الاستثمار:

هناك عدة أنواع من الاستثمار، وهي (علوان، 2009: 36):

1. **الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي:**

ويقصد بالاستثمار الحقيقي هو الاستثمار في الأصول الحقيقية، كالاستثمار بالمباني، والآلات، والأراضي، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار هو الأساسي في زيادة الدخل القومي، كما أن هذا النوع من الاستثمار سيكون محور الدراسة.

أما الاستثمار المالي، فهو ذلك النوع الذي يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية، كالأسهم والسندات.

2. **الاستثمار قصير الأجل والاستثمار طويل الأجل:**

الاستثمار قصير الأجل يتمثل بالاستثمار في أدوات الاستثمار التي تأخذ شكل أذونات الخزينة، أو شهادات الإيداع، وغالباً ما يطلق على هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار النقدي.

أما الاستثمار طويل الأجل، فيتعامل مع أدوات الملكية والمديونية التي تأخذ شكل الأسهم والسندات، ويعرف بالاستثمار الرأسمالي.

3. **الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز:**

الاستثمار المستقل هو الأساس في زيادة الدخل والناتج القومي من قبل قطاع الأعمال أو الحكومي أو الاستثمار الأجنبي.

بينما الاستثمار المحفز فهو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل.

4. **الاستثمار المادي والاستثمار البشري:**

إن الاستثمار المادي يمثل المفهوم التقليدي للاستثمار، والذي يتمثل بالاستثمار الحقيقي.

أما الاستثمار البشري، فيتمثل بالاستثمار في المجالات التي تخص وتتعلق بالعنصر البشري، كالاستثمار في التعليم والصحة والثقافة، وفي مجالات التدريب والتأهيل.

إن الإنفاق الرأسمالي يعتبر استثماراً حقيقياً طويل الأجل، يترتب عليه أعباء مالية كبيرة يصعب التراجع عنها بعد تنفيذ الاستثمار؛ فهو يحتاج إلى مجهودات كبيرة لاتخاذ قرار بشأنه.

أنواع الاستثمار الرأسمالي:

تصنف أنواع الاستثمار الرأسمالي وفقاً لمعيارين، هما:

المعيار الأول: الاستثمارات حسب الهدف (حنفي، 2002: 252):

1. **استثمارات إحلالية:**

وهي استثمارات تهدف إلى إحلال الأصول الجديدة بدل القديمة، وسبب الاستبدال هو إما لاستهلاك الآلة، أو بسبب التقدم التكنولوجي، وتهدف إلى زيادة الأرباح عن طريق تخفيض التكاليف مع ثبات حجم الإنتاج والمبيعات، وتنخفض درجة الخطر على مثل هذا النوع من الاستثمارات لعدم تغير طبيعة المنتج.

2. **استثمارات ابتكارية أو تطويرية:**

وهي التي تعتمد على التغيرات التكنولوجية؛ لتلبية أذواق المستهلكين، أو لمواكبة التطور التكنولوجي لزيادة القدرة على المنافسة، وتتعرض مثل هذه الاستثمارات إلى ارتفاع درجة الخطر نتيجة لتغير طبيعة المنتج نفسه؛ فإنتاج فرشاة الأسنان بالبطارية قد لا تجذب المستهلكين، وبذلك يكون الخطر أكبر لعدم تقبل المستهلكين لمثل هذا النوع من الإنتاج، وفي المقابل يتوقع المشروع ارتفاع العائد في حالة رواج السلعة الجديدة المبتكرة.

3. **الاستثمارات التوسعية:**

وتهدف هذه الاستثمارات إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمشروع نظراً لحصول المشروع على أسواق جديدة، ويكون القرار الاستثماري على أساس جدوى القيام بتوسيع الطاقة الإنتاجية من خلال المقارنة بين الدخل الناتج من الإيراد الإضافي والتكاليف الإضافية طول حياة المشروع.

المعيار الثاني: الاستثمارات حسب شكل الإنفاق (شبيب، 2009: 273):

1. **استثمارات في الأراضي والمجوهرات:**

وهو الاستثمار في تجارة الأراضي والتحف والمجوهرات والمعادن الثمينة، وتكون طبيعة الإنفاق لهذا الاستثمار عبارة عن تدفق نقدي خارج عند الشراء، وهو عبارة عن قيمة الأصل المدفوعة إلى البائع، أما التدفق الداخل فيتمثل في ثمن بيع الأصل عند اتخاذ قرار البيع.

2. **استثمارات في الأوراق المالية:**

ويتمثل في حيازة أوراق مالية كالأسهم والسندات، بقصد الاستفادة من الإيراد الناتج من توزيعات الأرباح، وليس بقصد المضاربة، وتتمثل التدفقات الداخلة لهذه الاستثمارات في الإيرادات الجارية التي يحصل عليها المستثمر من توزيعات الأرباح، إضافة إلى العائد الرأسمالي الذي يحصل عليه المستثمر عند بيع الأسهم والسندات في نهاية الفترة.

3. استثمارات في الأصول الثابتة:

وهي الاستثمار في رأس المال الثابت، أي الاستثمار في الآلات والمعدات وتشييد المصانع بهدف إنتاج السلع وتقديم الخدمات، ويشمل هذا النوع من الاستثمارات قيمة الأصل وجميع النفقات التي أنفقت على الأصل حتى يصبح جاهزاً للاستخدام، أما التدفقات الداخلة لهذه الاستثمارات فتحصل خلال عمر الأصل، إضافة إلى قيمة الخردة في نهاية العمر الإنتاجي لهذه الأصول.

4. الاستثمار في العقارات:

يمثل الاستثمار في المباني، وتتمثل الاستثمارات في قيمة شراء العقار ومصاريف الحيازة، أما التدفقات الداخلة لها فهي عبارة عن الإيرادات الجارية الناجمة عن استثمار العقار، إضافة إلى قيمة بيع العقار في نهاية فترة الاستثمار.

خامساً: مراحل اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي:

تتطلب عملية تخطيط المشاريع الرأسمالية العديد من العناصر الأساسية التي تساهم في اختيار وتنفيذ المشروع بأسلوب علمي، معتمدين على دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لتحقيق الهدف الأساس من الاستثمار. ولا بد أن تمر عمليات اتخاذ القرار الرأسمالي بالمراحل التالية (الوادي وآخرون، 2010: 50):

1. مرحلة تحضير المشروع: التعرف على المشروع وعمل الدراسات الأولية.
2. مرحلة دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية.
3. اتخاذ القرارات الاستثمارية والاستعداد للتنفيذ.
4. مرحلة تنفيذ المشروع وتجربته.
5. مرحلة تقييم المشروع.

ومن خلال تلك المراحل يتبين أن قرار الإنفاق الرأسمالي تسبقه مرحلة أساسية، يعتمد متخذ القرار عليها في اتخاذ قراره، وهي مرحلة دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية، وهي مرحلة مهمة؛ فعليها يرتكز قرار الإنفاق الرأسمالي، وتعتمد هذه المرحلة بشكل أساس على المعلومات الملائمة والدقيقة لتقديم الإشارات المجدية لاتخاذ القرار الرشيد.

سادساً: دراسات الجدوى:

تعتبر دراسات الجدوى أسلوباً علمياً ينطلق من منطلق ندرة الموارد؛ للكشف عن احتمالات نجاح الأفكار الاستثمارية، فهي منهجية علمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، حظيت بعناية وأهمية كبيرة في الدول المتقدمة، ويظهر هذا الاهتمام من خلال اهتمام متخذي القرارات الرأسمالية بتلك الدراسات لتخفيض درجة عدم التأكد في قراراتهم الاستثمارية (الوادي وآخرون، 2010: 38).

إن دراسات الجدوى التي تقوم على المفاضلة بين المشروعات المقترحة وصولاً إلى اختيار البديل الأفضل تساعد على توجيه الأموال المعدة للاستثمار نحو تلك المشروعات المجدية اقتصادياً وتجنب الفشل؛ إذ تعتبر دراسة الجدوى المرحلة السابقة لقرار الاستثمار، وبالتالي فإنها تتضمن كل الدراسات اللازمة لتقييم جدوى إنشاء المشروع قبل أن يدخل حيز التنفيذ، ثم يلي هذه المرحلة تنفيذ المشروع وتشغيله، وتعتبر دراسات الجدوى إحدى الأدوات الهامة والمنهجية الفعالة للتخطيط الاستراتيجي لاتخاذ القرار الاستراتيجي؛ إذ أنها تعطي نظرة تنبؤية ثاقبة إلى المستقبل لتخفيض مخاطر عدم التأكد (موسى وسلام، 2009: 15).

وفي ضوء ما تقدم تتضح أهمية الإنفاق الرأسمالي في حياة الشركة؛ إذ أن قرار الإنفاق الرأسمالي يؤثر على استراتيجية الشركة؛ حيث يؤثر على قيمة الشركة وميزتها التنافسية، وبالتالي فهو قرار استراتيجي تتخذه الإدارة العليا بعناية فائقة، معتمدة على معلومات دقيقة ملائمة وموثوقة، منتهجةً طرقاً وأساليبَ علميةً ونظريةً لاتخاذه.

وتتضح كذلك أهمية الإنفاق الرأسمالي في المشاريع الاستثمارية؛ إذ أن قرار الإنفاق الرأسمالي يمثل للمستثمر قراراً مصيرياً؛ يتوقَّع أن يحقق من خلاله عوائد رأسمالية تزيد من ثروته وتعوضه عن مقدار المخاطر والتضحية التي تحملها؛ لذلك تطلَّب اتخاذ القرار الرأسمالي حصر جميع البدائل المتاحة، والقيام بالدراسات المعمقة والتحليلات المناسبة لاختيار البديل الملائم، ومن ثم التأكد من الجدوى الاقتصادية للمشروع قبل تنفيذه، ذلك كله لخطورة قرار الإنفاق الرأسمالي؛ إذ أن الخوض في تنفيذه يتطلب تكاليف غارقة وتكاليف بديلة تزيد من مخاطر التراجع عنه.

ولا يكتفى بتلك الإجراءات لتنفيذ القرار الرأسمالي فحسب، بل يستلزم تقييم مقترحات تلك الاستثمارات في إطار الموازنة الرأسمالية للشركة؛ حيث إن الشركة تضع خطتها الاستثمارية لسنوات قادمة في إطار شامل يعرف بالموازنة الرأسمالية.

المبحث الثاني
أساليب تقييم الاستثمارات الرأسمالية

أولاً: تمهيد

تعد مسألة تقييم الاستثمارات الرأسمالية من المواضيع التي نالت اهتمام وعناية كبيرة خاصة في البلدان المتقدمة؛ انطلاقاً من اهتمامها بأهمية تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة والنادرة، فعملية التقييم تشكل مرتكزاً أساسياً في صناعة القرار الاستثماري والتمويلي، ولها أثر فعال على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، علاوة على أن كفاءة المشروع تقاس بمدى قدرته على تحقيق أقصى عائد ممكن، وتحقيق الكفاءة الإنتاجية، وزيادة الطاقة الإنتاجية، وحسن استخدام الموارد المتاحة، وتحقيق القيمة المضافة (نور الدين، 2010: 205).

وتعتبر عملية تقييم الاستثمارات الرأسمالية وسيلة يمكن من خلالها المفاضلة بين عدة مشاريع رأسمالية مقترحة لاختيار البديل الأفضل الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة. ويترتب على المفاضلة قراراً استثمارياً ينتظره مستقبل مجهول تكتنفه العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية (العيساوي، 2005: 97)؛ لذا، ومن أجل تحقيق مستوى من الأمان للأموال المستثمرة، لابد أن تستند عملية اتخاذ القرار الرأسمالي إلى عملية تقييم تحدد أولويات الاستثمارات المقترحة، ووضع تلك الاستثمارات المقترحة في موازنة تمثل خطة استراتيجية للشركة يطلق عليها الموازنة الرأسمالية.

ومن هذا المنطلق، ينبغي توضيح مفهوم وأهمية الموازنة الرأسمالية، ومراحل إعدادها، ومن ثم استعراض معايير تقييم الاستثمارات الرأسمالية التي ينبني عليها قرار الإنفاق الرأسمالي.

ثانياً: الموازنة الرأسمالية:

يستخدم كتاب كل من الاقتصاد والإدارة المالية مصطلح الموازنة الرأسمالية ومصطلح تحليل الاستثمار كمترادفات، على اعتبار أن كل من المصطلحين يشيران إلى عملية تخطيط وتقييم النفقات الرأسمالية (Wilkinson, 2005: 432).

وتعتبر الموازنة الرأسمالية أكثر أنواع الخطط أهمية وتعقيداً لدى إدارة الشركة، فمن خلالها تحدد برنامجها الاستثماري طويل الأجل، بما يتناسب مع مستقبل الشركة ومستويات التجديد والتوسع والنمو فيها (الزبيدي، 2004: 571).

عرف (العلي، 2010: 277) الموازنة الرأسمالية بأنها: "خطة الإنفاق الرأسمالي في الموجودات الثابتة، التي تقوم بإعدادها الإدارة المالية بالشركة، من خلال تحليل المشاريع واتخاذ القرارات اللازمة لشمول بعضها في الخطة المذكورة".

بينما يعرف (Braun, et al., 2010: 670) الموازنة الرأسمالية بأنها: "عملية اتخاذ قرارات الاستثمار الرأسمالي، فالشركات تقوم بالاستثمار الرأسمالي عندما تحصل على الأصول التي تستخدم لفترة زمنية طويلة الأجل".

وعرفها (النعيمي والتميمي، 2009: 212) بأنها: "الخطة التفصيلية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناجمة عن التعامل بالأصول الثابتة خلال فترة زمنية قادمة، وبالتالي هي عملية تقييم المشاريع طويلة الأجل بغرض اختيار المجدي منها".

وذهب (Garrison, Noreen and Brewer, 2008: 626) إلى تعريف الموازنة الرأسمالية بأنها: "تستخدم لوصف كيفية تخطيط الاستثمارات الهامة والكبيرة في المشاريع التي تنفذ في فترة طويلة الأجل، مثل: مشتريات أجهزة حديثة، أو بناء مصانع، أو إنتاج منتجات جديدة. فمعظم الشركات لديها العديد من المشاريع المحتملة أكثر مما يمكنها أن تمول في الواقع، وبالتالي يتوجب على المدراء الاختيار بعناية تلك المشاريع التي تبشر بعوائد مستقبلية كبيرة".

وعرفها (العامري، 2007: 355) بأنها: "عملية إدارة النفقات الرأسمالية، أي أنها عملية تحليل قرارات الاستثمار طويلة الأجل التي تخص النفقات الرأسمالية".

وميز (Brigham & Ehrhardt, 2005: 344) بين الموازنة الرأسمالية وعملية الموازنة الرأسمالية، موضحاً أن الموازنة الرأسمالية هي مجمل الاستثمارات المخطط تنفيذها في الأصول التشغيلية، بينما عملية الموازنة الرأسمالية فهي عملية تحليل المشاريع والبت فيها واختيار المشاريع التي تكون مناسبة لإدراجها ضمن الموازنة الرأسمالية.

ومن التعريفات السابقة تتضح معالم الموازنة الرأسمالية، على النحو التالي:

1. الموازنة الرأسمالية خطة للتدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة.
2. تعتمد على عملية تقييم مقترحات الاستثمارات الرأسمالية المتاحة.
3. تعد لاختيار مجموعة الاستثمارات المتناسبة مع أهداف وإمكانيات وأولويات الشركة.
4. تعد لفترة مالية قادمة طويلة الأجل.
5. تُجمع مقترحات الاستثمار المناسبة المقرر تنفيذها خلال الفترة القادمة، المختارة من خلال عمليات الموازنة الرأسمالية، في محتوى واحد يسمى الموازنة الرأسمالية.

أهمية الموازنة الرأسمالية:

تعد الموازنات الرأسمالية أكثر الخطط أهمية في تحديد مستقبل الشركة وفي ضمان استمراريتها ونموها، وتتأثر باستراتيجية الشركة، ويتوقف على تنفيذها نجاح الشركة أو فشلها؛ لذلك فإن مسؤولية تقييم المشاريع الاستثمارية وبرمجة الخطط المستقبلية تقع على عاتق أعلى مستوى إداري، وتبرز أهمية الموازنة الرأسمالية في النقاط التالية (الحناوي والعبد، 2007: 107):

1- **الآثار طويلة الأجل:** يمتد أثر تنفيذ الخطط الرأسمالية إلى فترات طويلة الأجل تصل إلى عدة سنوات مالية، مما يعني صعوبة إلغاء المشروع الاستثماري في الفترات القادمة، لذلك فإن هذه القرارات تفتقر إلى بعض المرونة في إجراء تعديلات كبيرة عليها، وينبغي الانتظار لمدة زمنية طويلة قبل أن تتمكن الإدارة من معرفة النتائج النهائية من نشاط هذه الأصول.

2- **توقيت الحصول على الأصول الرأسمالية:** إن الخطأ في توقيت الحصول على الأصول الرأسمالية يعني خسارة كبيرة تحيق بالشركة، وينبغي على الشركة التنبؤ الدقيق بمبيعاتها المستقبلية قبل تحقق المبيعات الفعلية بفترة كافية تسمح لها الاستعداد المسبق لمواجهة ارتفاع الطلب قبل تحققه، لأن عدم تلبية الشركة لطلبات الزبائن يعني اتجاه الزبائن إلى الشركات المنافسة ونسج علاقات دائمة معها.

3- **جودة الأصول الرأسمالية:** إن التخطيط السليم يساعد في تحسين جودة الأصول التي تحصل عليها الشركة، ولاسيما أن تصنيعها يستغرق وقتاً طويلاً لتصبح بالجودة والمواصفات المطلوبة، فالموازنة الرأسمالية تعطي الشركة فرصة للحصول على الأصول الرأسمالية بالجودة العالية قبل تحقق الارتفاع المتوقع للطلب على منتجات الشركة.

5- **ضخامة الأموال المستثمرة:** تتعلق الموازنة الرأسمالية بمشاريع ضخمة، مثل: إضافة أصول جديدة كالمباني والآلات الجديدة، وتطوير منتجات جديدة، وهي خطط تتطلب أموالاً كبيرة تزيد كثيراً عن الأموال المطلوبة لإدارة رأس المال العامل؛ لذلك كان على الشركة وضع الخطط اللازمة للحصول على مصادر التمويل اللازم قبل مدة كافية وبشروط وتكاليف تمويل مناسبة.

6- **المقدرة على المنافسة:** إن التطور الدائم في التجهيزات الرأسمالية يعود بالفائدة على الشركات لمواجهة تطور المنافسين؛ لأنه يمنح الشركة مزايا تنافسية تنفرد بها عن منافسيها.

وذكر (Brigham & Ehrhardt, 2008: 378) أهمية أخرى للموازنة الرأسمالية، وهي أنها:

7- **تحدد اتجاه الشركة الاستراتيجي:** قرارات الموازنة الرأسمالية للشركة تحدد اتجاهها الاستراتيجي، لأنها تتحرك باتجاه منتجات وخدمات جديدة أو دخول أسواق جديدة، يجب أن تُسبق بنفقات رأسمالية.

ويتضح مما تقدم أن أهمية الموازنات الرأسمالية تنبع من أنها تحتاج إلى استثمارات ضخمة، وتتطلب من الإدارة بذل العناية الكافية لدراسة مدى جدوى وربحية تلك المشاريع التي تشملها الموازنة الرأسمالية؛ لأن آثارها تمتد لفترة طويلة الأجل؛ وبالتالي فإن عوائدها تستمر لفترات طويلة الأجل، ولأن الزيادة في الاستثمار -أو النقص في الاستثمار- يؤثر على الميزة التنافسية للشركة؛ الأمر الذي يتطلب من إدارة الشركة إحكام دقة عمليات التنبؤ في المبيعات المستقبلية؛ لأن دقة التنبؤ في المبيعات تؤثر على مدى استعداد الشركة لمواجهة أي زيادة مستقبلية في الطلب على المنتجات، مما يؤثر على الحصة السوقية للشركة، فيؤثر على قدرة الشركة التنافسية، وبالتالي يؤثر على قيمة الشركة.

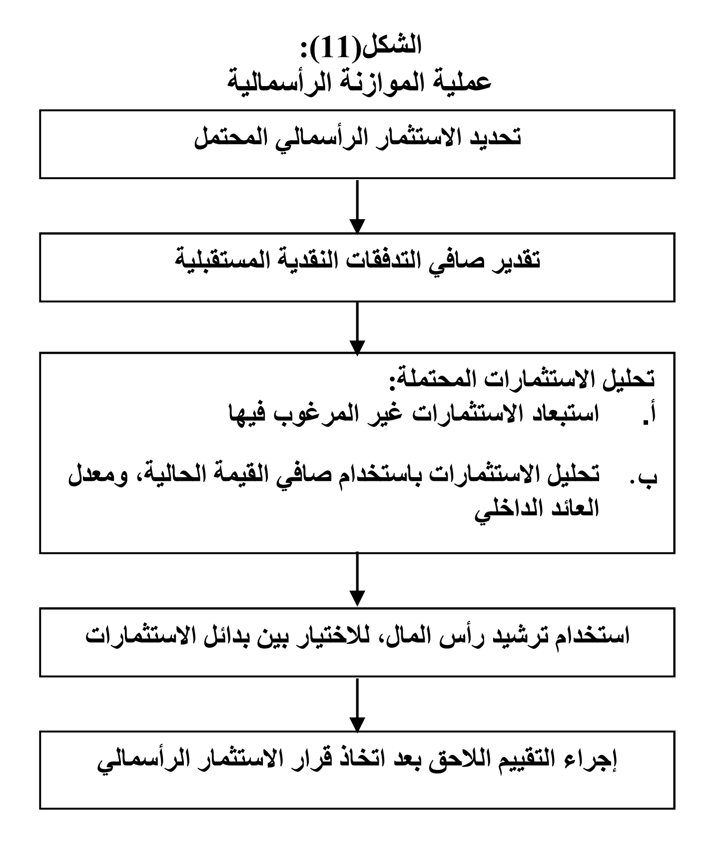
مراحل إعداد الموازنة الرأسمالية:

أورد (Braun, et al., 2010: 671-672) خمس خطوات لعملية الموازنة الرأسمالية، مبتدئاً **الخطوة الأولى** بتحديد الاستثمار المحتمل، وذلك بإشراك الموظفين والمستشارين ورجال البيع في تقديم مقترحات تساعد في تحديد تلك الاستثمارات.

وبعد تحديد تلك الاستثمارات المحتملة تأتي **الخطوة الثانية** لتقدير صافي التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة، تمهيداً للانتقال إلى **الخطوة الثالثة** وهي تحليل الاستثمارات، ويتضمن التحليل عملية من مرحلتين، في المرحلة الأولى يمسح المدراء الاستثمارات المقترحة باستخدام واحد أو كل الأساليب التي لا تأخذ القيمة الزمنية للنقود في الحسبان (مثل: فترة الاسترداد، ومعدل العائد المحاسبي) فباستخدام هذه الأساليب البسيطة يمكن التخلص بسرعة من الاستثمارات غير المرغوب فيها، وتحلل المرحلة الثانية الاستثمارات المحتملة باستخدام الأساليب التي تأخذ القيمة الزمنية للنقود بالحسبان (مثل: صافي القيمة الحالية، ومعدل العائد الداخلي)، غير أن الشركة قد لا تستطيع تنفيذ بعض تلك المشاريع بسبب محدودية الموارد؛ لذا تنتقل إلى **الخطوة الرابعة** وهي استخدام الترشيد الرأسمالي لاختيار البديل المناسب من بين البدائل الاستثمارية المتعددة، **وكخطوة أخيرة** فإن الشركات تجري مراجعة لاحقة للاستثمارات المنفذة، من خلال مقارنة صافي التدفقات النقدية الداخلة المتولدة عن الاستثمار مع صافي التدفقات النقدية الداخلة المخططة. التقييم اللاحق يساعد الشركة على تحديد أي الاستثمارات الناجحة وتستحق الدعم المستمر، وأيها تستحق التخلي عن المشروع وبيع الأصول (إن كان ذلك ممكناً).

والشكل (11) يوضح خطوات إعداد الموازنة الرأسمالية (Braun, et al., 2010: 671):

الشكل(11):
عملية الموازنة الرأسمالية



(Braun, et al., 2010: 671)

استناداً إلى الاستعراض السابق لعملية إعداد الموازنة الرأسمالية، تتضح المراحل المهمة في إعداد الموازنة الرأسمالية، حيث يلاحظ أهمية مرحلة تحديد الاستثمار الرأسمالي المقترح؛ إذ تعد المقترحات في جميع المستويات التنظيمية داخل الشركة، وبإشراك الموظفين والمستشارين والأطراف ذات العلاقة، بشكل يساعد الإدارة على تحديد مقترحاتها الاستثمارية، ومن ثم تقييم تلك الاستثمارات المحتملة وتحليلها بدقة وتقييم ربحيتها، لاختيار الاستثمارات الرأسمالية المجدية اقتصادياً ورفض الاستثمارات غير المرغوب فيها، من خلال تقدير صافي التدفقات النقدية للمشروع، وتحليل قيمة المشروع باستخدام أساليب التقييم المناسبة، وتختار الشركة المشاريع التي تتناسب مع إمكانياتها المالية والتمويلية، وتؤجل المشاريع التي تتطلب تمويل أكبر من قدرتها أو ترفضها، وتعتمد المشاريع التي تناسب قدرتها التمويلية، لتباشر تنفيذ الاستثمارات الرأسمالية المعتمدة وفقاً لأولوياتها التي حددتها في الموازنة الرأسمالية.

أنواع قرارات إعداد الموازنة الرأسمالية:

إن القرارات التي تحتاج إلى تحليل عند إعداد الموازنة الرأسمالية هي كل قرارات تتطلب إنفاقاً الآن لتحقيق عائد في المستقبل، ومن أمثلتها: قرارات خفض التكاليف، قرارات توسيع المصنع، قرارات الاختيار بين الآلات والمعدات، قرارات الشراء أو التأجير، قرارات إحلال أو استبدال المعدات القديمة الآن أم فيما بعد (Garrison, et al., 2008: 626)، وتقع قرارات إعداد الموازنة الرأسمالية في مجموعتين رئيستين، هما:

1) **قرارات الاستيفاء:**

وهي القرارات المتعلقة فيما إذا كان المشروع الاستثماري المقترح يستوفي المعايير المحددة مسبقاً، فمثلاً: أن لا تقبل الشركة أي فرصة استثمارية تحقق عائد اقل من 20%.

2) **قرارات التفضيل أو المفاضلة:**

وهي القرارات المتعلقة باختيار بديل من بين البدائل المطروحة كأن تفاضل الشركة بين ثلاث آلات وتختار آلة معينة وبالتالي يطلق على قرار الاختيار هنا قرار تفضيل.

وقسم (أبو نصار، 2003: 241) القرارات المتعلقة بالموازنات الرأسمالية إلى نوعين، هما:

1) **القرارات المتعلقة بقبول أو رفض المشروع الرأسمالي:**

ويرتبط هذا القرار بمدى وجود مصادر تمويل كافية لتغطية الاستثمارات المرغوب فيها والمنسجمة مع استراتيجية الشركة وخططها، ويتوجب على الإدارة قبول أو رفض أي من تلك الاستثمارات بناء على كفاية مصادر التمويل وأولويات تلك الاستثمارات في إطار استراتيجية الشركة وخططها، وكذلك بناءً على مدى ربحية تلك الاستثمارات.

2) **القرارات المتعلقة بالتخصيص الرشيد لرأس المال:**

يكون لدى الشركة في هذا النوع من القرارات عدة استثمارات مرغوب فيها ومتاحة، إلا أن الموارد المالية محدودة وتكفي للاستثمار بمشروع واحد أو بعدد محدود من تلك المشاريع، وبالتالي يتوجب على الإدارة اختيار أفضل تلك الفرص.

ومن خلال تلك التقسيمات يتضح أن قرارات الإدارة العليا الرأسمالية تخضع لاعتبارات عدة، منها المعايير المحددة للاستيفاء، ومحدودية موارد الشركة التي تدفع الإدارة إلى التفضيل، ومدى انسجام الاختيار مع أهداف واستراتيجيات الشركة، فكل هذه الاعتبارات تمثل قيود تدفع إدارة الشركة إلى ترشيد قرار الإنفاق الرأسمالي.

قيود إعداد الموازنة الرأسمالية:

تواجه الموازنة الرأسمالية عند إعدادها مجموعة من القيود، أهمها (حنفي، 2002: 253–257):

1- **استراتيجية وأهداف الشركة:** فيجب اختيار المشاريع الاستثمارية التي تحقق أهداف الشركة وسياساتها العامة وتنسجم مع استراتيجياتها، وأن تحقق الاستثمارات المدرجة في الموازنة الرأسمالية أهداف تعظيم قيمة الشركة، وزيادة حصتها السوقية، وزيادة ميزتها التنافسية؛ لذلك فالمدراء أمام قيد ترتيب الاستثمارات الرأسمالية بما يتناسب مع استراتيجية وأهداف الشركة، وهذه العملية ليست سهلة، فقد تتعارض تلك الاستثمارات مع أهداف الشركة، الأمر الذي يتطلب من الإدارة العليا تحديد الأهداف والسياسات العامة واستراتيجية الشركة بوضوح.

2- **التمويل:** تحديد حجم الأموال التي يمكن توفيرها لتمويل الاستثمارات، وتحديد وسائل التمويل التي يمكن اللجوء إليها (هيكل التمويل). فقيد التمويل يحدد الحد الأقصى للاستثمارات عن الفترة، وعلى الإدارة أن تحقق التناسق بين الاستثمارات ووسائل التمويل الممكنة.

وأضاف (النعيمي والتميمي، 2009: 303–308) قيوداً أخرى، هي:

3- **التضخم:** لا بد للمدير المالي أن يأخذ بالحسبان معدلات التضخم عند تقدير التدفقات النقدية الداخلة للاستثمارات الرأسمالية، ولاسيما أن التدفقات الداخلة للاستثمارات الرأسمالية طويلة الأجل؛ الأمر الذي يجعلها عرضة لتأثير التضخم الذي يؤثر سلباً على القوة الشرائية للنقد.

4- **المخاطر وعدم التأكد:** المخاطر في قرارات الموازنة الرأسمالية هي درجة التغير أو التذبذب في التدفقات النقدية للمشاريع، وتقوم عادة الإدارة بإدخال مخاطر المشروع ضمن قرارات الموازنة الرأسمالية عن طريق استخدام سعر خصم معدل بالمخاطر، ويتم تعديل معدل العائد المطلوب إذا كانت مخاطر المشروع تختلف بشكل جوهري عن متوسط المخاطرة المتعلقة بالأصول الحالية للشركة، ولكن بسبب عدم مقدرة قياس المخاطر بشكل دقيق؛ فإن عملية تعديل قرارات الموازنة الرأسمالية تخضع للحكم الشخصي.

ويتضح مما تقدم أن عملية اختيار المشاريع الاستثمارية الرأسمالية المقترحة لإعداد الموازنة الرأسمالية تخضع لقيود تعارض الأهداف، والتمويل، والتضخم، والمخاطر وعدم التأكد، وقيود سلوك الإدارة العليا تجاه تلك المخاطر، يتوجب على الإدارة العليا أخذها بالحسبان ومراعاتها عند تقييم الاستثمارات الرأسمالية المقترحة.

ثالثاً: معايير تقييم الاستثمارات الرأسمالية:

يعتبر قرار الإنفاق الرأسمالي مصيرياً بالنسبة للشركة؛ لأنه يؤثر تأثيراً قوياً على قيمة الشركة وبالتالي يؤثر على العلاقة بين الشركة والقوى الداخلية والخارجية التي ترتبط مصالحهم بالشركة، مثل: المساهمين، والمقرضين، والموظفين، والإدارة، ويؤثر كذلك على قدرة الشركة على تنمية ميزتها التنافسية، والمحافظة على زبائنها. وهذه الخصوصية للقرار الرأسمالي جعلت من تقييم المشاريع الرأسمالية مطلباً مهماً لخفض المخاطر التي تواجهها الشركة.

فعملية تقييم المقترحات الاستثمارية تسفر بالضرورة إما إلى قبول أو رفض أو تأجيل المشروع أو ترتيب المشاريع حسب الأفضلية في الموازنة الرأسمالية خلال فترة الموازنة، ونظرا لأهمية هذه العملية فينبغي أن تستند على معايير أو أسس للتقييم، لذلك فإن هناك العديد من المعايير التي يمكن الركون إليها في تقييم الاستثمارات الرأسمالية، ومما تجدر الإشارة إليه أن المعايير المطروحة في كثير من الأحيان تكون مكملة لبعضها وتعزز بعضها في تقييم الاستثمارات (كداوي، 2008: 123).

وتقوم فكرة التقييم على أساس مقارنة التدفقات النقدية المتوقعة لكل مقترح؛ لاختيار المقترحات التي تحقق أكبر تدفقات في ضوء شروط الإدارة، وتصنف معايير التقييم إلى معايير تتجاهل القيمة الزمنية للنقود وأخرى تأخذ القيمة الزمنية للنقود بالحسبان (آل آدم والرزق، 2006: 294).

ومن هذا المنطلق نرى ضرورة توضيح أساسين مهمين مرتبطان بعملية التقييم، هما: التدفقات النقدية للمقترحات الاستثمارية، والقيمة الزمنية للنقود، كمدخل لتوضيح معايير تقييم المقترحات الاستثمارية في إطار اتخاذ القرار الرأسمالي المناسب لإعداد الموازنة الرأسمالية.

1- التدفقات النقدية:

يتوقف تقييم ربحية المشروع المقترح على تحليل التكلفة والعائد الإضافي للمشروع، ويتطلب ذلك إعداد تقديرات للتدفقات النقدية المتوقعة من المشروع، وتنقسم التدفقات النقدية إلى (Garrison, et al., 2008: 629):

أ- التدفقات النقدية الخارجة:

إن أية مدفوعات تدفع في شكل استثمار مبدئي أو تكاليف تركيب، أو نفقات دورية للإصلاح والصيانة أو تكاليف تشغيل إضافية، تعامل باعتبارها تدفقات نقدية خارجة. ويتم التعامل مع الاحتياجات الإضافية من رأس المال العامل كجزء من الاستثمار المبدئي في المشروع.

ب-التدفقات النقدية الداخلة:

تتحقق التدفقات النقدية الداخلة من خلال المقبوضات المتحققة من تشغيل المشروع، مثل: المبيعات، وبيع المعدات الخردة، وأية إيرادات أخرى واردة للمشروع، وأي جزء من رأس المال العامل يحرر ويحول إلى نقدية يعتبر تدفق نقدي داخل.

2- القيمة الزمنية للنقود:

يعتبر توقيت التدفقات النقدية عاملاً مؤثراً على القرار الاستثماري، وتقوم فكرة القيمة الزمنية للنقود على أن قيمة النقد اليوم أكثر من قيمته غداً، للاعتبارات التالية (النعيمي والتميمي، 2009: 60):

1- نقد اليوم يعطي فرصة لتحقيق إشباع حاجات أكبر من المستقبل لذات المبلغ.

2- نقد اليوم يجنب المستثمر مخاطر انخفاض القوة الشرائية للنقود.

3- بإمكان المستثمر توظيف نقد اليوم لتعظيم العائد من الاستثمار.

طرق تقييم الاستثمارات المقترحة:

يوجد في الحياة العملية عدة طرق، منها الطرق المتطورة التي تأخذ بالحسبان القيمة الزمنية للتدفقات النقدية، والطرق التقليدية التي لا تأخذ بالحسبان العمر الإنتاجي الكامل للمشروع الاستثماري والقيمة الزمنية للتدفقات النقدية (التغير في القوة الشرائية للنقد). وقد صنف (Garrison, et al., 2008: 626) طرق تقييم الاستثمارات المقترحة تحت تصنيفين، هما:

أ- **طرق التدفق النقدي المخصوم**، التي تأخذ بالحسبان القيمة الزمنية للتدفقات النقدية:

1- صافي القيمة الحالية.

2- معدل العائد الداخلي.

وأضاف (النعيمي والتميمي، 2009: 229) أن ثمة طريقة تستخدم في التقييم، هي:

3- مؤشر الربحية.

ب-**طرق التقييم الأخرى**، التي لا تأخذ بالحسبان القيمة الزمنية للتدفقات النقدية المتوقعة من المشروع المقترح، هي كما أشار إليها (Garrison, et al., 2008: 642):

1- فترة الاسترداد

2- معدل العائد البسيط (معدل العائد المحاسبي).

غير أن (أبو نصار، 2003: 242) اعتبر طريقة القيمة الاقتصادية المضافة من الطرق التي لا تأخذ بالحسبان القيمة الزمنية للتدفقات النقدية المتوقعة:

3- القيمة الاقتصادية المضافة.

أولاً: طرق التدفق النقدي المخصوم:

1- صافي القيمة الحالية (NPV):

يستند هذا المعيار على المفاضلة بين الاستثمارات الرأسمالية المقترحة بتقييمها وفقاً لصافي القيمة الحالية، فالاستثمار المقترح ذو القيمة الحالية الصافية الأكبر يفضل على غيره من الاستثمارات، ويكون الاستثمار مجدٍ إذا كانت صافي القيمة الحالية موجبة.

صافي القيمة الحالية هو الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة للاستثمار وتكلفة الاستثمار (Braun, et al., 2010: 687).

لتقييم المشروع باستخدام طريقة صافي القيمة الحالية؛ فإنه يتطلب توفر البيانات الأساسية التالية (أبو نصار،2003: 247):

1. **مبلغ الاستثمار الأصلي (CI):** ويمثل المبالغ النقدية التي يتطلبها المشروع الاستثماري (التدفق الخارج)، والتي تدفع عادة في السنة الأولى من عمر المشروع ولمرة واحدة، على الرغم من أن هناك مشاريع قد تتطلب مبالغ إضافية خلال سنوات الاستثمار.
2. **التدفقات النقدية الداخلة السنوية المتوقعة (CF_t):** ويمثل التدفقات النقدية الداخلة المتوقع الحصول عليها من المشروع خلال عمره الإنتاجي.
3. **معدل العائد المطلوب (r):** وهو ما يطلق عليه أحياناً تكلفة التمويل، أو معدل الخصم، ويمثل العائد الذي يطلبه المستثمر على المشروع موضع التقييم، فلكل مشروع في العادة معدل عائد يختلف عن غيره نظراً لاختلاف درجة المخاطرة الخاصة بكل مشروع.
4. **عدد سنوات عمر المشروع (T):** وهي العمر الافتراضي المقدر للمشروع.
5. **قيمة الخردة (SV):** وهي القيمة المتبقية من الأصل بعد انتهاء عمره الافتراضي.

لتنفيذ هذه الطريقة لابد من اعتماد الخطوات التالية (Brigham & Ehrhardt, 2011: 384):

1. إيجاد القيمة الحالية لكل تدفق نقدي، ويشمل ذلك كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وقيمة الخردة، مخصومة بمعدل العائد المطلوب.
2. جمع تلك التدفقات النقدية المخصومة، وهذا المجموع يعرف بصافي القيمة الحالية للمشروع (NPV)، وتتمثل الخطوة الأولى والثانية بالمعادلة التالية:

$$NPV = \left[\sum_{t=0}^{n} \frac{CF_t}{(1+r)^t} + \frac{SV}{(1+r)^t}\right] - CI$$

أما في حالة أن يكون التدفق النقدي الخارج موزع على عدد من السنوات المستقبلية للمشروع، فإن معادلة الصافي القيمة الحالية تصبح على النحو التالي:

$$NPV = \left[\sum_{t=m+1}^{n} \frac{CF_t}{(1+r)^t} + \frac{SV}{(1+r)^n}\right] - \left[\sum_{t=1}^{m} \frac{CI}{(1+r)^t}\right]$$

حيث أن m هي عدد سنوات الإنفاق الرأسمالي لاكتمال المشروع.

واستناداً إلى نتيجة صافي القيمة الحالية يتم المفاضلة بين المشاريع البديلة، وقبول الناتج الموجب ورفض السالب، واستخدام القيمة الأعلى للمفاضلة بين المشاريع البديلة، وإذا كان الناتج صفر فإن المشروع يحقق العائد المطلوب.

2- معدل العائد الداخلي (IRR):

ليس من السهل الحصول على صافي قيمة حالية مساوياً لصفر إلا باستخدام عدة محاولات تفترض عدة معدلات للخصم من أجل الحصول على معدل الخصم الذي يحقق ذلك، فبمقارنة القيمة الحالية للتدفقات الداخلة بالقيمة الحالية للتدفقات الخارجة، يختار معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية مساوياً للصفر، ويحسب معدل العائد الداخلي باستخدام أسلوب آخر، بواسطة معادلة صافي القيمة الحالية مطروحاً منها رأس المال المستثمر في بداية المشروع ومساواتها بالصفر (آل آدم والرزق، 2006: 324)، وهي:

$$NPV = \left[\sum_{t=0}^{n} \frac{CF_t}{(1+r)^t} + \frac{SV}{(1+r)^t}\right] - CI = 0$$

ويستند قرار الاستثمار إلى أن المشروع يقبل إذا كان معدل العائد الداخلي أكبر من تكلفة رأس المال (العائد المطلوب)، ويرفض إذا كان المعدل أقل من تكلفة رأس المال (العامري، 2007: 390).

3- مؤشر الربحية (PI):

إن صافي القيمة الحالية المرتفع لمشروع لا يعني أن هذا المشروع مجدٍ إذا كانت تكلفة الاستثمار مرتفعة أيضاً؛ فيتطلب المقارنة بين العائد والتكلفة، وهذا ما يسمى مؤشر الربحية، فمؤشر الربحية هو تقسيم القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة، فإذا كانت قيمة المؤشر أكبر أو تساوي واحد فإنه يمكن قبول المشروع، وإلا فإنه لا يمكن قبول المشروع (العامري، 2007: 400).

$$PI = \frac{\sum_{t=0}^{n} \frac{CF_t}{(1+r)^t} + \frac{SV}{(1+r)^t}}{CI}$$

ثانياً: طرق التقييم الأخرى:

1- فترة الاسترداد (PB):

تستخدم طريقة فترة الاسترداد عادة لتقييم المقترحات الاستثمارية، وهي مقدار الوقت اللازم للشركة لاستعادة استثمارها الأولي في المشروع (Gitman, 2006: 355).

وهي مقدار الوقت الذي سيستغرق لتراكم التدفقات النقدية الداخلة بعد الضرائب لتغطية مبلغ الاستثمار الأصلي، وتقوم هذه الطريقة على افتراض أن الاستثمار الذي تغطيه تدفقاته النقدية الداخلة بطريقة أسرع هو أفضل من الاستثمار الذي يستغرق وقتاً أطول لتغطية الاستثمار النقدي الأصلي، والمعادلة التالية تعبر عن فترة الاسترداد (Hilton, 2005: 698):

$$\textbf{فترة الاسترداد } PB = \frac{\text{الاستثمار المبدئي المطلوب}}{\text{التدفق النقدي الداخل السنوي بعد الضرائب}}$$

فمن خلال هذه المعادلة تحتسب فترة الاسترداد للمشاريع التي تعطي تدفقات نقدية سنوية متساوية خلال عمره الإنتاجي، أما في حالة التدفقات الداخلة غير المتساوية التي يولدها المشروع خلال عمره الإنتاجي، فإن عملية إيجاد فترة الاسترداد تتم عن طريق إيجاد التدفقات النقدية المتراكمة التي يولدها المشروع خلال عمره الإنتاجي، ومن ثم تحديد الفترة التي تتساوى عندها التدفقات النقدية المتراكمة مع مبلغ الاستثمار الذي يتطلبه المشروع (نصار، 2003: 261).

وبسبب بساطة هذا الأسلوب فإن الشركات تعمد إلى استخدامه لتكوين صورة أولية عن نتائج القرارات التي ستستخدمها، فهذا الأسلوب يتميز بأنه سهل الاستيعاب والاحتساب، ويعطي بعض المعلومات عن مخاطرة الاستثمار، كما يعطي مقياس عام للسيولة، إلا أنه يهمل التدفقات النقدية المتحققة بعد فترة الاسترداد، ولا يأخذ القيمة الزمنية للنقود في الاعتبار، ولا يعتبر مؤشراً لزيادة قيمة الشركة، ويهمل مخاطرة التدفقات النقدية المستقبلية (النعيمي والتميمي، 2009: 225).

2- معدل العائد البسيط (معدل العائد المحاسبي) (ARR):

تعتمد هذه الطريقة في تقييم المشاريع الرأسمالية على مفهوم صافي الربح، أو صافي الدخل المحاسبي المتوقع أن يحققه المشروع خلال عمره الإنتاجي، وبخلاف الطرق السابقة التي تعتمد على التدفقات السنوية للمشروع، فإن هذه الطريقة تستخدم البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للشركة، مع مراعاة أن الربح المحاسبي للمشروع الذي يحتسب على أساس الاستحقاق يختلف عن التدفق النقدي للمشروع، وخلافاً لطريقة فترة الاسترداد فإن

طريقة معدل العائد المحاسبي تأخذ الربحية كهدف، ويؤخذ عليها أنها تتجاهل القيمة الزمنية للنقود، ويعبر عنها بالمعادلة التالية (Horngren, et al., 2008: 497):

$$\textbf{معدل العائد المحاسبي } ARR = \frac{\text{الزيادة في معدل الدخل التشغيلي السنوي المتوقع}}{\text{الاستثمار المبدئي المطلوب}}$$

$$ARR = \frac{\text{معدل صافي التدفق النقدي السنوي الداخل من التشغيل – معدل الاهتلاك التفاضلي السنوي}}{\text{الاستثمار المبدئي المطلوب}}$$

وقاعدة قرار الاستثمار أنه إذا كان معدل العائد المحاسبي أكبر من معدل العائد المطلوب على الاستثمار، فإن المشروع يكون رابحاً يمكن قبوله، وفي حالة المشاريع البديلة فإنه يتم قبول المشروع الذي يحقق عائد أكبر (العامري، 2007: 386).

3- القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):

على الرغم من أن طريقة القيمة الاقتصادية المضافة (أو طريقة الدخل المتبقي)، ظهرت كطريقة من طرق تقييم المشاريع الاستثمارية، إلا أن البعض يفضل استخدامها كأداة لتقييم الأداء (أداء الأقسام أو الشركة ككل) من منطلق أن اختيار القسم أو الشركة لمشاريع رأسمالية جيدة سينعكس بشكل ايجابي على عملية تقييم أداء الشركة ككل، وتحسب القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية (أبو نصار، 2003: 269):

القيمة الاقتصادية المضافة = الربح التشغيلي بعد الضرائب – (تكلفة رأس المال × الاستثمارات)

ويعتبر المشروع مجدٍ وينصح الاستثمار به في حالة كون القيمة الاقتصادية موجبة، فالقيمة السالبة تعني أن الربح التشغيلي للمشروع لا يغطي تكاليف الاستثمارات المستخدمة في المشروع.

الفصل الرابع

الإطار العملي للدراسة

مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة.

المبحث الأول

الطريقة والإجراءات

أولاً: تمهيد

إن منهج البحث عبارة عن الطريقة التي يتتبع الباحث خطاها، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، فهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية.

ثانياً: منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بغرض بيان دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وقد اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسين في جمع البيانات، وهما:

1- المصادر الثانوية:

تمثلت هذه المصادر بالكتب والدوريات والنشرات المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الدراسات النظرية والتطبيقية المتعلقة بذات الموضوع، وذلك بغرض جمع المعلومات المتعلقة بالمعلومات المحاسبية وقرارات الإنفاق الرأسمالي والموازنة الرأسمالية، للإحاطة بموضوع الدراسة من كافة جوانبه، والوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث.

2- المصادر الأولية:

نظراً لعدم كفاية المصادر الثانوية لتحقيق أهداف البحث واستكماله، لجأ الباحث إلى المصادر الأولية، من خلال تصميم استبانة وزعت على مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك بالاستناد إلى الإطار النظري، حيث وزعت على المستوى الإداري المتعلق باتخاذ القرار الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

- **مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وتتكون عينة الدراسة من جميع أفراد مجتمع الدراسة البالغ (43) شركة، ووزعت الاستبانة على المستوى الإداري المتعلق باتخاذ القرار الرأسمالي والمتمثل في المدير العام أو المدير المالي للشركة، واستخدم المسح الشامل في جمع البيانات، حيث تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة، وتم استرداد 39 استبانة منهم أي بنسبة 90.6%، وبعد تفحص الاستبانات لم يستبعد أي منهما لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة، والجداول التالية تبين خصائص عينة الدراسة:

أولاً: المعلومات الشخصية:

1- المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (1) أن 74.4% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "بكالوريوس"، و25.6% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "ماجستير"، مما يشير أن المستجيبين لديهم مؤهلات مناسبة للإجابة على الاستبانة، وهذا يدل على أهمية التأهيل العلمي لتطبيق الجانب الأكاديمي على الواقع العملي للوصول إلى نتائج مرضية في اتخاذ القرار الاستثماري الرأسمالي.

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	0	0.0
بكالوريوس	29	74.4
ماجستير	10	25.6
دكتوراه	0	0.0
المجموع	**39**	**100.0**

2- التخصص العلمي:

يبين جدول رقم (2) أن 84.6% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "محاسبة"، و10.2% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "إدارة أعمال"، في حين أن باقي التخصصات بلغت نسبتهم 5.2%، وهذا يزيد من قدرة المستجيبين للإجابة على الاستبانة؛ لما لهم من اطلاع ودراية لمفهوم الموازنات الرأسمالية والمعلومات المحاسبية، وآليات اتخاذ القرارات.

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
إدارة أعمال	4	10.2
محاسبة	33	84.6
اقتصاد	1	2.6
علوم مالية ومصرفية	1	2.6
تخصصات أخرى	0	0.0
المجموع	**39**	**100.0**

3- المركز الوظيفي

يبين جدول رقم (3) أن 48.6% من عينة الدراسة مركزهم الوظيفي "مدير مالي"، 2.6% من عينة الدراسة مركزهم الوظيفي "مدير عام الشركة"، و2.6% مركزهم الوظيفي "مدير تنفيذي"، و23.1% مركزهم الوظيفي "رئيس قسم"، و23.1% مركزهم الوظيفي "وظائف أخرى"، أي أن 53.9% من عينة الدراسة هي من الإدارة العليا التي تشارك باتخاذ القرارات الاستراتيجية ومنها قرارات الإنفاق الرأسمالي، مما يعني إمكانية الاعتماد على إجابات العينة.

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
عضو مجلس الإدارة	0	0.0
مدير عام الشركة	1	2.6
مدير مالي	19	48.6
مدير تنفيذي	1	2.6
رئيس قسم	9	23.1
وظائف أخرى	9	23.1
المجموع	**39**	**100.0**

4- عدد سنوات الخبرة في مجال العمل:

يبين جدول رقم (4) أن 35.9% بلغت سنوات الخبرة لديهم في مجال العمل "أكثر من 15 سنة"، و20.5% بلغت سنوات الخبرة لديهم "11-15 سنة"، أي أن 56.4% من أفراد العينة يملكون الخبرة الواسعة في مجال عملهم، وبالتالي قدرة العينة على الإجابة بموضوعية في مجال الإنفاق الرأسمالي، بما يعكس خبراتهم وممارساتهم العملية، في حين أن 18% لديهم خبرة متوسطة، و25.6% فقط خبرتهم محدودة لم تتجاوز 6 سنوات.

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في مجال العمل

سنوات الخبرة في مجال العمل	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 6 سنوات	10	25.6
6- 10 سنوات	7	18
11-15 سنة	8	20.5
أكثر من 15 سنة	14	35.9
المجموع	**39**	**100.0**

ثانياً: معلومات عامة حول الشركة:

1- نشاط الشركة:

يبين جدول رقم (5) أن 33.3 % من الشركات نشاطها "خدماتي"، و23.1% من الشركات نشاطها "صناعي"، و20.5% من الشركات نشاطها "استثمار"، و7.7% من الشركات نشاطها "مصرفي"، و15.4% من الشركات نشاطها "تامين"، ويلاحظ أن الأنشطة الصناعية والاستثمار تمثل 43.6% من الشركات، وهي أنشطة تحتاج إلى اتخاذ قرارات رأسمالية بصورة قد تتكرر خلال فترة التشغيل.

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير نشاط الشركة

نشاط الشركة	التكرار	النسبة المئوية
صناعي	9	23.1
خدماتي	13	33.3
استثمار	8	20.5
مصرفي	3	7.7
تامين	6	15.4
المجموع	**39**	**100.0**

2- عمر الشركة (الفترة من تأسيس الشركة حتى تاريخه):

يبين جدول رقم (6) أن 59.0% من الشركات بلغت أعمارها "أكثر من 15 سنة، و20.5% من الشركات بلغت أعمارها "11-15 سنة"، في حين أن 20.5% من الشركات أعمارها لم تتجاوز 10 سنوات، أي أن 79.5% من الشركات فترة عمرها أكثر من 11 سنة، بما يعني أنها قد يكون لديها خبرة في مجال إعداد الموازنات الرأسمالية.

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عمر الشركة

عمر الشركة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 6 سنوات	6	15.4
6- 10 سنوات	2	5.1
11-15 سنة	8	20.5
أكثر من 15 سنة	23	59.0
المجموع	**39**	**100.0**

3- عدد موظفي الشركة:

يبين جدول رقم (7) أن 53.8% من الشركات بلغ عدد موظفيها "أكثر من 100 موظف"، و10.3% من الشركات بلغ عدد موظفيها "51-100 موظف"، وهذا يعني أن 64.1% من الشركات لديها موارد بشرية كبيرة مقارنة مع الشركات الأخرى المدرجة في بورصة فلسطين، بينما 30.8% من الشركات بلغ عدد موظفيها "11-50 موظف"، و5.1% من الشركات لم يتجاوز عدد موظفيها 11 موظف".

جدول رقم (7)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد موظفي الشركة

عدد موظفي الشركة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 11 موظف	2	5.1
11-50 موظف	12	30.8
51-100 موظف	4	10.3
أكثر من 100 موظف	21	53.8
المجموع	**39**	**100.0**

❖ **أداة الدراسة:**

صمم الباحث استبانة من أجل استخدامها في جمع البيانات الأولية، ووزعت على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لتستهدف المستوى الإداري المتعلق باتخاذ القرار الرأسمالي في هذه الشركات.

وكان من أبرز الخطوات المتخذة لإعداد الاستبانة، ما يلي:

1. غطت أسئلة الاستبانة فرضيات الدراسة.
2. عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين الذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد.
3. إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديلها حسب ما هو مناسب.
4. توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

ولقد قسمت أسئلة الاستبانة إلى جزأين، كما يلي:

الجزء الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ومعلومات حول الشركات محل الدراسة، ويتكون من 7 فقرات.

الجزء الثاني: يتناول دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، وهي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وتم تقسيمه إلى أربعة محاور كما يلي:

1. المحور الأول: أسئلة تتعلق بأهمية استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة ويتكون من 12 فقرة.
2. المحور الثاني: أسئلة تتعلق قياس مدى الاستخدام للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي لشركة ويتكون من 7 فقرات.
3. المحور الثالث: أسئلة تتعلق طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي المستخدمة في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي للشركة ويتكون من 6 فقرات.
4. المحور الرابع: أسئلة تتعلق تحديد معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي للشركة ويتكون من 7 فقرات .

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات، على نمط مقياس ليكرت الخماسي، حيث الدرجة "5" تعني درجة الاستخدام كبيرة جداً والدرجة "1" تعني درجة الاستخدام قليلة جداً كما هو موضح بجدول رقم (8).

جدول رقم(8)

مقياس الإجابات

الفترة	1.80−1	2.60−1.81	3.40−2.61	4.20−3.41	5.0−4.21
درجة الاستخدام	**قليلة جدا**	**قليلة**	**متوسطة**	**كبيرة**	**كبيرة جدا**
الدرجة	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**

ثالثاً: صدق وثبات الاستبانة

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995: 429)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون 2001، 179)، وقد تأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

❖ **صدق فقرات الاستبانة:** تم التأكد من صدق فقرات الاستبانة بطريقتين.

1. **الصدق الظاهري للأداة:**

عرضت أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين تألفت من (8) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر وكلية العلوم والتكنولوجيا، متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء، واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون وأجريت التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها. ويوضح الملحق رقم (2) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة.

2. **صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة**

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 25 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، كما يلي:

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: أهمية استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.**

جدول رقم (9) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (9)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول

(أهمية استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	توفير المعلومات المحاسبية من قبل الشركة واستخدامها عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي أمراً ضرورياً.	0.705	0.000
2	اعتماد الشركة على المعلومات المحاسبية والمالية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يحقق فاعلية أكبر للقرار.	0.727	0.000
3	اعتماد الشركة على المعلومات المحاسبية والمالية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يحقق تكلفة أقل للقرار.	0.688	0.000
4	اعتماد الشركة على المعلومات المحاسبية والمالية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يحقق جودة في الأداء.	0.643	0.001
5	توفير الشركة للمعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي تساعد في التغير في نوعية مهارات متخذي القرارات.	0.731	0.000
6	توفير الشركة للمعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يؤدي إلى إنشاء نظم متكاملة للمعلومات وترشيد عمليات اتخاذ القرارات.	0.753	0.000
7	استخدام الشركة للمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها.	0.653	0.000
8	يؤثر استخدام الشركة للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي على طبيعة ونوعية الأصول المتفق عليها.	0.430	0.032
9	استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يؤدي إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين القرارات.	0.622	0.001
10	استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي للشركة يوفر قدرات ومهارات كافية لتحقيق الغايات المنشودة من الإنفاق الرأسمالي بشكل أمثل.	0.679	0.000
11	استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي للشركة يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الأخطاء في حال حدوثها.	0.859	0.000
12	توفر المعلومات المحاسبية معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد إدارة الشركة في صياغة وتصميم الموازنة الرأسمالية.	0.576	0.003

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: قياس مدى الاستخدام للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.**

جدول رقم (10) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (10)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

(قياس مدى الاستخدام للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	توفر إدارة الشركة المعلومات التالية عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي:		
1	أ- تقدير التكلفة الأولية للاستثمار.	0.626	0.001
	ب- التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية الداخلة.	0.806	0.000
	ج- التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية الخارجة.	0.788	0.000
	د- تحديد صافي التدفقات النقدية للاستثمار الرأسمالي.	0.522	0.007
	هـ- تحديد الطريقة المستخدمة لتقييم الاستثمار الرأسمالي.	0.447	0.025
	و- تحديد معدل الخصم (تكلفة رأس المال).	0.640	0.001
	تعتمد إدارة الشركة عند تخطيط القرار الرأسمالي على المعلومات التالية:		
2	أ- تحليل الميزانية وقائمة الدخل	0.695	0.000
	ب- تحليل قائمة التدفقات النقدية	0.694	0.000
	ج- بالاعتماد على تقارير مالية خاصة	0.608	0.001
	د- تعتمد على تقارير فنية وتشغيلية خاصة	0.549	0.004
3	توفر الشركة معلومات محاسبية عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي بهدف التأكد من سلامة البديل المختار.	0.674	0.000
4	تدرس إدارة الشركة المعلومات المحاسبية بهدف التأكد من رشد قرار الإنفاق الرأسمالي المتخذ.	0.484	0.014
5	تدرس إدارة الشركة المعلومات المحاسبية للتأكد من قدرتها على المساهمة في اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي الأكثر رشداً.	0.731	0.000
6	تجمع الشركة بيانات عن صافي التدفقات النقدية عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.	0.749	0.000
7	تقيم الشركة أي قرار إنفاق رأسمالي قبل اتخاذه بطريقة أو أكثر من طرق تقييم المقترحات الاستثمارية	0.783	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: (مدى استخدام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لطرق تقييم المشاريع الاستثمارية الرأسمالية)**

جدول رقم (11) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396 وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (11)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث

(مدى استخدام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لطرق تقييم المشاريع الاستثمارية الرأسمالية)

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	صافي القيمة الحالية	0.629	0.001
2	مؤشر الربحية	0.589	0.002
3	معدل العائد الداخلي	0.671	0.000
4	فترة الاسترداد	0.607	0.001
5	معدل العائد المحاسبي	0.721	0.000
6	القيمة الاقتصادية المضافة	0.755	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: (تحديد معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)**

جدول رقم (12) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (12)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع

(تحديد معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	من محددات استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة ارتفاع تكلفة الحصول على هذه المعلومات.	0.641	0.001
2	يعتبر ضعف توفر المعلومات بالدقة والسرعة المطلوبة معوقاً لاستخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة	0.637	0.001
3	من محددات استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي ازدياد كمية المعلومات المتوفرة بشكل كبير عن الكم المطلوب لاتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.	0.478	0.016
ضعف استخدام القائمين على إدارات الشركات للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الإنفاق الرأسمالي يعود للأسباب التالية:			
4	قلة الخبرة العملية.	0.795	0.000
	ضعف المعرفة بالمعلومات المحاسبية.	0.766	0.000
	بعد المؤهل الأكاديمي عن الجانب المحاسبي.	0.871	0.000
	ضعف المهارات المتوفرة للتعامل مع المعلومات المحاسبية.	0.882	0.000
	عدم القناعة بوجوب توفير معلومات محاسبية	0.860	0.000
5	من أسباب ضعف الاعتماد على المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة ضعف الثقة المطلقة بالمعلومات وطرق إعدادها.	0.703	0.000
6	ضعف الرقابة على نتائج قرارات الإنفاق الرأسمالي دون الاعتماد على المعلومات المحاسبية يحد من استخدام هذه المعلومات.	0.871	0.000
7	ضعف مشاركة إدارات وأقسام الشركة في اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي يعتبر معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي.	0.779	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

3. صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

جدول رقم (13) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396.

جدول رقم (13)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	أهمية استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	0.514	0.009
الثاني	قياس مدى الاستخدام للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	0.654	0.000
الثالث	طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي المستخدمة في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	0.563	0.003
الرابع	تحديد معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	0.535	0.006

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

- **ثبات فقرات الاستبانة:**

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة (العساف، 1995: 430). وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين، هما: طريقة التجزئة النصفية، ومعامل ألفا كرونباخ.

1. **طريقة التجزئة النصفية:**

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح حسب المعادلة التالية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2\text{ر}}{1+\text{ر}} \quad \text{حيث ر معامل الارتباط}$$

وقد بين جدول رقم (14) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (14)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	التجزئة النصفية			
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية
الأول	أهمية استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة	12	0.7256	0.8410	0.000
الثاني	قياس مدى الاستخدام للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة	7	0.7649	0.8668	0.000
الثالث	طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي المستخدمة في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة	10	0.6982	0.8223	0.000
الرابع	تحديد معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة	7	0.7325	0.8456	0.000
جميع المحاور		**36**	**0.7392**	**0.8501**	**0.000**

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "23" تساوي 0.396

2. طريقة ألفا كرونباخ:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات، ويبين جدول رقم (15) أن معاملات الثبات مرتفعة، مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة.

جدول رقم (15)

معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	أهمية استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	12	0.8629
الثاني	قياس مدى الاستخدام للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	7	0.8937
الثالث	طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي المستخدمة في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	10	0.8493
الرابع	تحديد معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	7	0.8813
جميع الفقرات		**36**	**0.8932**

رابعاً: المعالجات الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي لدرجة الاستخدام (1 قليلة جداً، 2 قليلة، 3 متوسطة، 4 كبيرة، 5 كبيرة جداً)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(5−1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0.08)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (16) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم (16)

الفترة	1−1.80	1.81−2.60	2.61−3.40	3.41−4.20	4.21−5.0
درجة الاستخدام	قليلة جدا	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدا
الوزن	1	2	3	4	5

- وقد استخدم الباحث الاختبارات الإحصائية التالية:

1. حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية للاستبانة
2. المتوسط الحسابي لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.
3. الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي.
4. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة
5. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات
6. معادلة سبيرمان براون للثبات
7. اختبار كولومجروف−سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
8. اختبار t لمتوسط عينة واحدة لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3"
9. تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاث متوسطات فأكثر.

المبحث الثاني

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

أولاً: تمهيد

نستعرض في هذا المبحث اختبار البيانات إذا ما كان توزيعها طبيعياً أم لا، ثم نتناول بالتحليل فقرات وفرضيات الدراسة باستخدام اختبار T للعينة الواحدة.

ثانياً: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول رقم (17) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور اكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (17)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	أهمية استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	12	1.061	0.210
الثاني	قياس مدى الاستخدام للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	7	1.246	0.090
الثالث	طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي المستخدمة في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	10	1.356	0.051
الرابع	تحديد معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	7	0.789	0.563
جميع الفقرات		**36**	**0.623**	**0.833**

ثالثاً: تحليل فقرات وفرضيات الدراسة

لتحليل فقرات الاستبانة استخدم اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test)، وتكون الفقرة ايجابية (بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها) إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 (أو القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية (بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها) إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 (أو القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان القيمة الاحتمالية لها اكبر من 0.05 وهذا يطبق على جميع فقرات الاستبانة.

الفرضية الأولى:

يدرك القائمون على إدارات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

لاختبار هذه الفرضية أعدت أسئلة (من رقم 1 إلى رقم 12) تتعلق بالمعلومات المحاسبية، ومدى إدراك الإدارة لدور تلك المعلومات في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، وذلك ضمن المحور الأول.

تحليل فقرات المحور الأول: أهمية استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، والنتائج مبينة في جدول رقم (18) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (**أهمية استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة**) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "1" (92.31%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "توفير المعلومات المحاسبية من قبل الشركة واستخدامها عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي أمراً ضرورياً".
2. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "2" (89.74%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "اعتماد الشركة على المعلومات المحاسبية والمالية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يحقق فعالية أكبر للقرار".
3. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "6" (86.67%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "توفير الشركة للمعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يؤدي إلى إنشاء نظم متكاملة للمعلومات وترشيد عمليات اتخاذ القرارات".

4. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "12" (86.15%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "توفر المعلومات المحاسبية معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد إدارة الشركة في صياغة وتصميم الموازنة الرأسمالية".
5. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "11" (84.10%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي للشركة يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الأخطاء في حال حدوثها".
6. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "9" (83.08%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يؤدي إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين القرارات".
7. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "3" (82.56%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "اعتماد الشركة على المعلومات المحاسبية والمالية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يحقق تكلفة أقل للقرار".
8. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "4" (82.05%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "اعتماد الشركة على المعلومات المحاسبية والمالية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يحقق جودة في الأداء" .
9. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "7" (81.03%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "استخدام الشركة للمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها." .
10. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "8" (81.03%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "استخدام الشركة للمعلومات المحاسبية يؤثر في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي على طبيعة ونوعية الأصول المتفق عليها".
11. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "5" (80.51%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "توفير الشركة للمعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي تساعد في التغير في نوعية مهارات متخذي القرارات".
12. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "10" (80.51%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي للشركة يوفر قدرات ومهارات كافية لتحقيق الغايات المنشودة من الإنفاق الرأسمالي بشكل أمثل".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (أهمية استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين) يساوي 4.21، والوزن النسبي يساوي 84.15% وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد "60%"، وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 22.735 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05، مما يدل على أن القائمون على إدارات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يدركون دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

وبناء على جدول رقم (18) والتحليل السابق، يلاحظ أن الفقرة المتعلقة باعتبار توفير المعلومات المحاسبية واستخدامها عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي أمراً ضرورياً احتلت المرتبة الأولى، بما يعني أن أفراد العينة يدركون أهمية توافر تلك المعلومات عند اتخاذ القرارات الرأسمالية، ويدركون بنسبة متقاربة أن اعتماد الشركة على تلك المعلومات يحقق فعالية أكبر للقرار، وأن المعلومات المحاسبية توفر معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد في صياغة الموازنة الرأسمالية، وأن استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة، ويؤدي إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين القرارات، وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (صيام وسعادة، 1996: 4) التي ذكرت أن 71% من الشركات الأردنية تهتم بتوفير المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الإحلال مع تفاوت أهمية بعض البيانات عن بعضها الآخر.

جدول رقم (18)

تحليل فقرات المحور الأول: أهمية استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	توفير المعلومات المحاسبية من قبل الشركة واستخدامها عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي أمراً ضرورياً.	4.62	0.493	92.31	20.468	0.000
2	اعتماد الشركة على المعلومات المحاسبية والمالية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يحقق فاعلية أكبر للقرار.	4.49	0.506	89.74	18.341	0.000
3	اعتماد الشركة على المعلومات المحاسبية والمالية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يحقق تكلفة أقل للقرار.	4.13	0.615	82.56	11.462	0.000
4	اعتماد الشركة على المعلومات المحاسبية والمالية	4.10	0.598	82.05	11.514	0.000

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يحقق جودة في الأداء.					
5	توفير الشركة للمعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي تساعد في التغير في نوعية مهارات متخذي القرارات.	4.03	0.743	80.51	8.621	0.000
6	توفير الشركة للمعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يؤدي إلى إنشاء نظم متكاملة للمعلومات وترشيد عمليات اتخاذ القرارات.	4.33	0.530	86.67	15.716	0.000
7	استخدام الشركة للمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها.	4.05	0.686	81.03	9.566	0.000
8	يؤثر استخدام الشركة للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي على طبيعة ونوعية الأصول المتفق عليها.	4.05	0.826	81.03	7.953	0.000
9	استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يؤدي إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين القرارات.	4.15	0.670	83.08	10.749	0.000
10	استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي للشركة يوفر قدرات ومهارات كافية لتحقيق الغايات المنشودة من الإنفاق الرأسمالي بشكل أمثل.	4.03	0.668	80.51	9.583	0.000
11	استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي للشركة يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الأخطاء في حال حدوثها.	4.21	0.615	84.10	12.243	0.000
12	توفر المعلومات المحاسبية معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد إدارة الشركة في صياغة وتصميم الموازنة الرأسمالية.	4.31	0.569	86.15	14.350	0.000
	جميع الفقرات	**4.21**	**0.332**	**84.15**	**22.735**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "38" تساوي 2.02

الفرضية الثانية:

يتوفر لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين معلومات محاسبية كافية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

لاختبار هذه الفرضية أعدت 7 أسئلة تتمحور حول توفير الشركة لمعلومات ودراسة تلك المعلومات لترشيد قرار الإنفاق الرأسمالي، ضمن المحور الثاني.

تحليل فقرات المحور الثاني: قياس مدى الاستخدام للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

استخدم اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (19) الذي يبين آراء أفراد العينة في فقرات المحور الثاني (قياس مدى الاستخدام للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين) حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. توفر إدارة الشركة المعلومات التالية عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي:

- بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "أ.1" (84.62%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "إدارة الشركة تقدر التكلفة الأولية للاستثمار عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي".
- بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "ب.1" (84.10%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "إدارة الشركة تتنبأ بالتدفقات النقدية التشغيلية الداخلة عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي".
- بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "ج.1" (83.59%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "إدارة الشركة تتنبأ بالتدفقات النقدية التشغيلية الخارجة عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي".
- بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "د.1" (83.16%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "إدارة الشركة تحدد صافي التدفقات النقدية للاستثمار الرأسمالي".
- بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "هـ.1" (83.16%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن "إدارة الشركة تحدد الطريقة المستخدمة لتقييم الاستثمار الرأسمالي عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي".
- بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "و.1" (78.97%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "إدارة الشركة تحدد معدل الخصم (تكلفة رأس المال) عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي".

2. تعتمد إدارة الشركة عند تخطيط القرار الرأسمالي على المعلومات التالية:

- بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "أ.2" (89.23%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "إدارة الشركة تعتمد عند تخطيط القرار الرأسمالي على تحليل الميزانية وقائمة الدخل".
- بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "ب.2" (88.21%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "إدارة الشركة تعتمد عند تخطيط القرار الرأسمالي على تحليل قائمة التدفقات النقدية".
- بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "ج.2" (84.62%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "إدارة الشركة تعتمد عند تخطيط القرار الرأسمالي على تقارير مالية خاصة تطلبها من الأقسام والفروع ذات العلاقة".
- بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "د.2" (82.56%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000"وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "إدارة الشركة تعتمد عند تخطيط القرار الرأسمالي على تقارير فنية وتشغيلية خاصة من المختصين".

3. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "3" (80.00%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "الشركة توفر معلومات محاسبية عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي بهدف التأكد من سلامة البديل الذي تم اختياره".
4. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "4" (82.05%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "إدارة الشركة تدرس المعلومات المحاسبية بهدف التأكد من رشد قرار الإنفاق الرأسمالي المتخذ".
5. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "5" (81.54%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "إدارة الشركة تدرس المعلومات المحاسبية للتأكد من قدرتها على المساهمة في اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي الأكثر رشداً".
6. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "6" (81.54%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "الشركة تجمع بيانات عن صافي التدفقات النقدية عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي".
7. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "7" (78.38%) والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "الشركة تقيم أي قرار إنفاق رأسمالي قبل اتخاذه بطريقة أو أكثر من طرق تقييم المقترحات الاستثمارية".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (قياس مدى الاستخدام للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين) تساوي 4.16، والوزن النسبي يساوي 83.11 % وهو اقل من الوزن النسبي المحايد

"60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 12.950 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه يتوفر لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين معلومات محاسبية كافية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي عند مستوى $\alpha = 0.05$

جدول رقم (19)

تحليل فقرات المحور الثاني: قياس مدى الاستخدام للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	توفر إدارة الشركة المعلومات التالية عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي:					
	أ- تقدير التكلفة الأولية للاستثمار.	4.23	0.931	84.62	8.258	0.000
	ب- التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية الداخلة.	4.21	0.767	84.10	9.811	0.000
	ج- التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية الخارجة.	4.18	0.914	83.59	8.059	0.000
	د- تحديد صافي التدفقات النقدية للاستثمار الرأسمالي.	4.16	0.754	83.16	9.463	0.000
	هـ- تحديد الطريقة المستخدمة لتقييم الاستثمار الرأسمالي.	4.16	0.754	83.16	9.463	0.000
	و- تحديد معدل الخصم (تكلفة رأس المال).	3.95	0.826	78.97	7.177	0.000
2	تعتمد إدارة الشركة عند تخطيط القرار الرأسمالي على المعلومات التالية:					
	أ- تحليل الميزانية وقائمة الدخل	4.46	0.600	89.23	15.205	0.000
	ب- تحليل قائمة التدفقات النقدية	4.41	0.715	88.21	12.315	0.000
	ج- بالاعتماد على تقارير مالية خاصة	4.23	0.810	84.62	9.491	0.000
	د- تعتمد على تقارير فنية وتشغيلية خاصة	4.13	0.732	82.56	9.626	0.000
3	توفر الشركة معلومات محاسبية عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي بهدف التأكد من سلامة البديل الذي تم اختياره.	4.00	0.882	80.00	6.897	0.000
4	تدرس إدارة الشركة المعلومات المحاسبية بهدف التأكد من رشد قرار الإنفاق الرأسمالي المتخذ.	4.10	0.680	82.05	10.120	0.000
5	تدرس إدارة الشركة المعلومات المحاسبية للتأكد من قدرتها على المساهمة في اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي الأكثر رشداً.	4.08	0.623	81.54	10.788	0.000
6	تجمع الشركة بيانات عن صافي التدفقات النقدية عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.	4.08	0.807	81.54	8.330	0.000
7	تقيم الشركة أي قرار إنفاق رأسمالي قبل اتخاذه بطريقة أو أكثر من طرق تقييم المقترحات الاستثمارية	3.92	0.954	78.38	5.860	0.000
	جميع الفقرات	**4.16**	**0.557**	**83.11**	**12.950**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "38" تساوي 2.02

الفرضية الثالثة:

يستخدم القائمون على إدارات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

1. تخطط الشركة لاستثماراتها الرأسمالية

يبين جدول رقم (20) أن 56.4% من الشركات تخطط لاستثماراتها "سنوياً"، و30.8% من الشركات تخطط لاستثماراتها "لفترة 5 سنوات"، و5.1% من الشركات تخطط لاستثماراتها "لفترة 10 سنوات"، و7.7% من الشركات لا تخطط لاستثماراتها.

وهذا يدلل على أن هناك 56.4 من الشركات لا تمتلك رؤية استراتيجية لاستثماراتها الرأسمالية، حيث إنها تخطط لاستثماراتها بشكل سنوي، إضافة إلى أن عدد محدود من الشركات لا تضع خطة مطلقاً، أي أن هذه الشركات ليس لديها موازنة رأسمالية، وإنما تقيم قراراتها الرأسمالية آنياً.

جدول رقم (20)

تخطط الشركة لاستثماراتها الرأسمالية

تخطط الشركة لاستثماراتها الرأسمالية	التكرار	النسبة المئوية
سنوياً	22	56.4
لفترة 5 سنوات	12	30.8
لفترة 10 سنوات	2	5.1
لا تضع خطة	3	7.7
المجموع	**39**	**100.0**

2. يبين جدول رقم (21) أن إدارة الشركة تطلب لأغراض اتخاذ القرار الرأسمالي معلومات مالية وفنية من الأقسام أو الإدارات حسب الأهمية النسبية لكل قسم كما يلي:
   - القسم المالي بنسبة 37.38% وقد احتل المرتبة الأولى.
   - قسم المبيعات بنسبة 19.19% وقد احتل المرتبة الثانية.
   - قسم الإنتاج بنسبة 15.15% وقد احتل المرتبة الثالثة.
   - قسم المشتريات بنسبة 12.12% وقد احتل المرتبة الرابعة.
   - قسم الصيانة بنسبة 8.08% وقد احتل المرتبة الخامسة.
   - الأقسام الأخرى بنسبة 8.08% وقد احتل المرتبة الخامسة.

وهذا يعكس مدى اهتمام الإدارة بالمعلومات المالية والمحاسبية عند اتخاذ القرار الرأسمالي، التي تحتل المراتب الأربع الأولى، مما يدل على أهمية المعلومات المالية عند اتخاذ القرار الرأسمالي.

جدول رقم (21)

الأقسام أو الإدارات

القسم	التكرار	النسبة المئوية
القسم المالي	37	37.38
قسم المبيعات	19	19.19
قسم الإنتاج	15	15.15
قسم المشتريات	12	12.12
قسم الصيانة	8	8.08
أقسام أخرى	8	8.08
المجموع	**99**	**100.00**

3. مدى استخدام الشركة لدراسات الجدوى الاقتصادية عند دراسة قرار الإنفاق الرأسمالي:

يبين جدول رقم (22) أن الشركة تستخدم دراسات الجدوى الاقتصادية لدراسة قرار الإنفاق الرأسمالي دائما بنسبة (61.5%) وغالبا بنسبة (17.9%) وأحيانا بنسبة (17.9%) ونادرا بنسبة (2.6 %).

وهذه النتائج تعكس مدى اهتمام الإدارة بدراسة الجدوى الاقتصادية من أجل اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي؛ لاسيما أن دراسات الجدوى تشتمل على دراسة القرار من أبعاد متعددة، من حيث الدراسة المالية والفنية ودراسة السوق ودراسة الآثار الاجتماعية للقرار، الأمر الذي يتطلب مزيد من المعلومات حول بيئة القرار.

جدول رقم (22)

مدى استخدام الشركة لدراسات الجدوى الاقتصادية لدراسة قرار الإنفاق الرأسمالي

مدى استخدام الشركة لدراسات الجدوى الاقتصادية لدراسة قرار الإنفاق الرأسمالي	التكرار	النسبة المئوية
دائماً	24	61.6
غالباً	7	17.9
أحياناً	7	17.9
نادراً	1	2.6
لا تستخدم	0	0.0
المجموع	**39**	**100.0**

4. معدل الخصم المستخدم في الشركة التي تستخدم طرق خصم التدفقات النقدية:

يبين جدول رقم (23) أن نسبة 41% من الشركات تعتمد على الخبرات السابقة لتحديد معدل خصم التدفقات النقدية لمواجهة المخاطر المالية والتجارية ومخاطر السيولة، وهذا يدل على أنهم يحددون المعدل دون الاستناد إلى معايير قاطعة، في حين أن 23.1% يستخدمون سعر الفائدة لدى البنوك، وربما يرجع ذلك إلى أن هذه الشركات لها تعامل كبير مع البنوك لتمويل مشاريعها الرأسمالية.

جدول رقم (23)

معدل الخصم المستخدم في الشركة التي تستخدم طرق خصم التدفقات النقدية

معدل الخصم المستخدم في الشركة التي تستخدم طرق خصم التدفقات النقدية	التكرار	النسبة المئوية
سعر الفائدة على ديون الشركة	3	7.7
معدل العائد على حقوق الملكية	8	20.5
سعر الفائدة لدى البنوك	9	23.1
التكلفة المرجحة لرأس المال	3	7.7
الخبرات السابقة	16	41.0
المجموع	**39**	**100.0**

المحور الثالث: مدى استخدام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لطرق تقويم الإنفاق الرأسمالي

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (24) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (مدى استخدام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لطرق تقييم المشاريع الاستثمارية الرأسمالية) مرتب تنازليا حسب الوزن النسبي لكل طريقة كما يلي:

1. "مؤشر الربحية" بنسبة (80.00%) وقد احتل المرتبة الأولى.
2. "معدل العائد الداخلي" بنسبة (78.42%) وقد احتل المرتبة الثانية.
3. "فترة الاسترداد" بنسبة (76.92%) وقد احتل المرتبة الثالثة.
4. "صافي القيمة الحالية" بنسبة (74.87%) وقد احتل المرتبة الرابعة.
5. "معدل العائد المحاسبي" بنسبة (73.16%) وقد احتل المرتبة الخامسة.
6. "القيمة الاقتصادية المضافة" بنسبة (65.64%) وقد احتل المرتبة السادسة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي المستخدمة لترشيد قرار الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين) تساوي3.74، والوزن النسبي يساوي 74.85 % وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 5.051 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن القائمون على إدارات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يستخدمون المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من دراسة الجدول رقم (25) وقراءة التحليل السابق نجد أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تستخدم في المرتبتين الأولى والثانية طرق التدفق النقدي المخصوم (مؤشر الربحية ومعدل العائد الداخلي) لتقييم المشاريع الاستثمارية الرأسمالية، وهي طرق تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.

كما يتضح من الجدول رقم (24) أن قيمة t المحسوبة لطريقة القيمة المضافة تساوي 1.380 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.176 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن القائمون على إدارات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لا يستخدمون طريقة القيمة المضافة عند تقييم المشاريع الاستثمارية الرأسمالية.

ويلاحظ أن الشركات تستخدم أكثر من طريقة لتقييم المشاريع الاستثمارية الرأسمالية، وهذا يدلل على حرص الشركات لاستخدام أكثر من طريقة لتخفيض أثر عدم التأكد الذي يحيط بالقرار الرأسمالي.

وجدير بالذكر أن هذه النتائج تتفق مع تلك التي توصل إليها (الرجبي، 1997: 311) إذ أن 95% من عينة الدراسة تستخدم طرق التدفق النقدي المخصوم، وأن نسبة 81% من تلك العينة تستخدم عدة طرق في آن واحد.

وتتفق كذلك مع (ارميلة، 2008: 88) إذ أن الطرق التي تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود حصلت على المراتب الأولى، وقد عزى قلة استخدام طريقة القيمة الاقتصادية المضافة إلى: حداثة هذه الطريقة مقارنة مع الطرق الأخرى، وإلى أن الكثير يستخدمها كطريقة لتقييم الأداء.

جدول رقم (24)

تحليل فقرات المحور الثالث: مدى استخدام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لطرق تقييم المشاريع الاستثمارية الرأسمالية

مسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
5	صافي القيمة الحالية	3.74	1.163	74.87	3.991	0.000
	مؤشر الربحية	4.00	1.170	80.00	5.339	0.000
	معدل العائد الداخلي	3.92	1.050	78.42	5.409	0.000
	فترة الاسترداد	3.85	1.182	76.92	4.471	0.000
	معدل العائد المحاسبي	3.66	1.021	73.16	3.973	0.000
	القيمة الاقتصادية المضافة	3.28	1.276	65.64	1.380	0.176
جميع الفقرات		**3.74**	**0.918**	**74.85**	**5.051**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "38" تساوي 2.02

الفرضية الرابعة:

توجد معوقات تحد من استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

لاختبار هذه الفرضية أعدت 7 أسئلة تتمحور حول المعوقات التي تحد من استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الإنفاق الرأسمالي، ضمن المحور الرابع.

تحليل فقرات المحور الرابع: تحديد معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (25) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع (تحديد معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين) حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

1. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "1" يساوي (56.84%) وهو أقل من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 1.098- وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.279 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن الفقرة "من محددات استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة

ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات" لا تعتبر معوق لاستخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة.

2. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "2" يساوي (75.38%) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 5.161 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الفقرة "ضعف توفر المعلومات بالدقة والسرعة المطلوبة تعتبر معوقاً لاستخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة".

3. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "3" يساوي (62.05%) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 0.598 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.553 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن الفقرة "من محددات استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي ازدياد كمية المعلومات المتوفرة عن الكم المطلوب لاتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي" لا تعتبر معوق لاستخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة.

4. ضعف استخدام القائمين على إدارات الشركات للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الإنفاق الرأسمالي يعود للأسباب التالية حسب الأهمية النسبية من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية:

- بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "ج" يساوي (68.21%) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 2.343 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.024 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الفقرة "بعد المؤهل الأكاديمي عن الجانب المحاسبي" تعتبر معوق لاستخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة، وقد احتلت المرتبة الأولى.
- بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "ب" يساوي (67.37%) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 1.937 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.06 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن الفقرة "ضعف المعرفة بالمعلومات المحاسبية" لا تعتبر معوق لاستخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة، وقد احتلت المرتبة الثانية.
- بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "أ" يساوي (66.67%) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 1.736 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.091 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن الفقرة "قلة الخبرة العملية" لا تعتبر معوق لاستخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة، وقد احتلت المرتبة الثالثة.

- بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "د" يساوي (63.59%) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 1.045 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.303 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن الفقرة "ضعف المهارات المتوفرة للتعامل مع المعلومات المحاسبية" لا تعتبر معوق لاستخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة، وقد احتلت المرتبة الرابعة.
- بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "ه" يساوي (62.56%) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 0.682 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.499 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن الفقرة "عدم القناعة بوجوب توفير معلومات محاسبية" لا تعتبر معوق لاستخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة، وقد احتلت المرتبة الخامسة.

5. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "5" يساوي (56.92%) وهي أقل من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 0.784- وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.438" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن الفقرة "من أسباب ضعف الاعتماد على المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة الثقة المتوسطة بالمعلومات وطرق إعدادها" لا تعتبر معوق لاستخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة.
6. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "6" يساوي (65.64%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 1.507 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي "0.140" وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن الفقرة "ضعف الرقابة على نتائج قرارات الإنفاق الرأسمالي دون الاعتماد على المعلومات المحاسبية يحد من استخدام هذه المعلومات" لا تعتبر معوق لاستخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة.
7. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم "7" يساوي (66.67%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 2.012 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.051 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن الفقرة "ضعف مشاركة إدارات وأقسام الشركة في اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي يعتبر من معوقات استخدام

المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي" تعتبر معوق لاستخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (تحديد معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين) تساوي 3.24، والوزن النسبي يساوي 64.78 % وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد" 60% "وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 1.999 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.053 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أنه لا توجد معوقات تحد من استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

من الجدول رقم (25) والتحليل السابق تبين وجود توافق ضمني بين أفراد مجتمع الدراسة على ترتيب المعوقات من حيث درجة الأهمية، على النحو التالي:

1. تصدرت الفقرة الثانية "يعتبر ضعف توفر المعلومات بالدقة والسرعة المطلوبة معوقاً لاستخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة" المعوقات من حيث درجة الأهمية.
2. تليها الفقرة السابعة "ضعف مشاركة إدارات وأقسام الشركة في اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي تعتبر من معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي"، الأمر الذي يدلل على أن العديد من الشركات لا تهتم بإشراك الأقسام والإدارات ذات العلاقة باتخاذ القرار الرأسمالي، مما يؤثر على فعالية قرار الإنفاق الرأسمالي.
3. يليها البند "ج" من الفقرة الرابعة "بعد المؤهل الأكاديمي عن الجانب المحاسبي يعتبر معوقاً من معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي"، مما يدلل على أن أشخاص ليسوا متخصصين في مجالات الجانب المحاسبي يمارسون عملية اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي.

جدول رقم (25)

تحليل فقرات المحور الرابع: تحديد معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	من محددات استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة ارتفاع تكلفة الحصول على هذه المعلومات.	2.84	0.886	56.84	-1.098	0.279
2	يعتبر ضعف توفر المعلومات بالدقة والسرعة المطلوبة معوقاً لاستخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة	3.77	0.931	75.38	5.161	0.000
3	من محددات استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي ازدياد كمية المعلومات المتوفرة بشكل كبير عن الكم المطلوب لاتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.	3.10	1.071	62.05	0.598	0.553
	ضعف استخدام القائمين على إدارات الشركات للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الإنفاق الرأسمالي يعود للأسباب التالية:					
4	أ- قلة الخبرة العملية.	3.33	1.199	66.67	1.736	0.091
	ب- ضعف المعرفة بالمعلومات المحاسبية.	3.37	1.172	67.37	1.937	0.060
	ج- بعد المؤهل الأكاديمي عن الجانب المحاسبي.	3.41	1.093	68.21	2.343	0.024
	د- ضعف المهارات المتوفرة للتعامل مع المعلومات المحاسبية.	3.18	1.073	63.59	1.045	0.303
	هـ- عدم القناعة بوجوب توفير معلومات محاسبية	3.13	1.174	62.56	0.682	0.499
5	من أسباب ضعف الاعتماد على المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة ضعف الثقة المطلقة بالمعلومات وطرق إعدادها.	2.85	1.226	56.92	-0.784	0.438
6	ضعف الرقابة على نتائج قرارات الإنفاق الرأسمالي دون الاعتماد على المعلومات المحاسبية يحد من استخدام هذه المعلومات.	3.28	1.169	65.64	1.507	0.140
7	ضعف مشاركة إدارات وأقسام الشركة في اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي يعتبر معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي.	3.33	1.034	66.67	2.012	0.051
	جميع الفقرات	3.24	0.747	64.78	1.999	0.053

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "38" تساوي 2.02

تحليل محاور الدراسة:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (26) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة ويتبين أن المتوسط الحسابي لجميع المحاور يساوي 3.84، والوزن النسبي يساوي 76.72% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 11.659 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.02، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي لها دور فعال عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

جدول رقم (26)

تحليل محاور الدراسة

مسلسل	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الأول	أهمية استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	4.21	0.332	84.15	22.735	0.000
الثاني	قياس مدى الاستخدام للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	4.16	0.557	83.11	12.950	0.000
الثالث	طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي المستخدمة في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	3.74	0.918	74.85	5.051	0.000
الرابع	تحديد معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	3.24	0.747	64.78	1.999	0.053
جميع المحاور		**3.84**	**0.448**	**76.72**	**11.659**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "38" تساوي 2.02

الفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي تعزى للخصائص التالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين: نشاط الشركة، عمر الشركة، عدد موظفي الشركة.

وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي تعزى إلى نشاط الشركة.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي تعزى إلى نشاط الشركة عند مستوى $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (27) ويتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.448 وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.65، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.773 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي تعزى إلى نشاط الشركة عند مستوى $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (27)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي تعزى إلى نشاط الشركة

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية
أهمية استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	بين المجموعات	0.677	4	0.169	1.642	0.186
	داخل المجموعات	3.502	34	0.103		
	المجموع	4.179	38			
قياس مدى الاستخدام للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	بين المجموعات	0.686	4	0.172	0.525	0.718
	داخل المجموعات	11.113	34	0.327		
	المجموع	11.799	38			
طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي المستخدمة في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	بين المجموعات	3.059	4	0.765	0.897	0.477
	داخل المجموعات	28.984	34	0.852		
	المجموع	32.042	38			
تحديد معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	بين المجموعات	1.024	4	0.256	0.431	0.785
	داخل المجموعات	20.179	34	0.594		
	المجموع	21.204	38			
جميع المحاور	بين المجموعات	0.382	4	0.095	0.448	0.773
	داخل المجموعات	7.241	34	0.213		
	المجموع	7.623	38			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "4، 34" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.65

2) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي تعزى إلى عمر الشركة.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي تعزى إلى عمر الشركة عند مستوى $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (28) ويتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.792 وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.87، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.690 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي تعزى إلى عمر الشركة عند مستوى $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (28)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي تعزى إلى العمر

<table>
<tr><th>عنوان المحور</th><th>مصدر التباين</th><th>مجموع المربعات</th><th>درجة الحرية</th><th>متوسط المربعات</th><th>قيمة F</th><th>القيمة الاحتمالية</th></tr>
<tr><td rowspan="3">أهمية استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين</td><td>بين المجموعات</td><td>0.636</td><td>3</td><td>0.212</td><td rowspan="3">2.093</td><td rowspan="3">0.119</td></tr>
<tr><td>داخل المجموعات</td><td>3.543</td><td>35</td><td>0.101</td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td>4.179</td><td>38</td><td></td></tr>
<tr><td rowspan="3">قياس مدى الاستخدام للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين</td><td>بين المجموعات</td><td>1.276</td><td>3</td><td>0.425</td><td rowspan="3">1.415</td><td rowspan="3">0.255</td></tr>
<tr><td>داخل المجموعات</td><td>10.523</td><td>35</td><td>0.301</td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td>11.799</td><td>38</td><td></td></tr>
<tr><td rowspan="3">طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي المستخدمة في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين</td><td>بين المجموعات</td><td>3.675</td><td>3</td><td>1.225</td><td rowspan="3">1.512</td><td rowspan="3">0.229</td></tr>
<tr><td>داخل المجموعات</td><td>28.367</td><td>35</td><td>0.810</td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td>32.042</td><td>38</td><td></td></tr>
<tr><td rowspan="3">تحديد معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين</td><td>بين المجموعات</td><td>1.704</td><td>3</td><td>0.568</td><td rowspan="3">1.019</td><td rowspan="3">0.396</td></tr>
<tr><td>داخل المجموعات</td><td>19.500</td><td>35</td><td>0.557</td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td>21.204</td><td>38</td><td></td></tr>
<tr><td rowspan="3">جميع المحاور</td><td>بين المجموعات</td><td>0.308</td><td>3</td><td>0.103</td><td rowspan="3">0.492</td><td rowspan="3">0.690</td></tr>
<tr><td>داخل المجموعات</td><td>7.315</td><td>35</td><td>0.209</td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td>7.623</td><td>38</td><td></td></tr>
</table>

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 35" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.87

3) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي تعزى إلى عدد موظفي الشركة.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي تعزى إلى عدد موظفي الشركة عند مستوى $\alpha = 0.05$. والنتائج مبينة في جدول رقم (29) ويتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.870 وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.87، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.153 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي تعزى إلى عدد موظفي الشركة عند مستوى $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (29)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي تعزى إلى عدد موظفي الشركة

عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
أهمية استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	بين المجموعات	0.183	3	0.061	0.534	0.662
	داخل المجموعات	3.996	35	0.114		
	المجموع	4.179	38			
قياس مدى الاستخدام للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	بين المجموعات	1.132	3	0.377	1.238	0.311
	داخل المجموعات	10.667	35	0.305		
	المجموع	11.799	38			
طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي المستخدمة في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	بين المجموعات	3.176	3	1.059	1.284	0.295
	داخل المجموعات	28.866	35	0.825		
	المجموع	32.042	38			
تحديد معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	بين المجموعات	2.074	3	0.691	1.265	0.301
	داخل المجموعات	19.129	35	0.547		
	المجموع	21.204	38			
جميع المحاور	بين المجموعات	1.053	3	0.351	1.870	0.153
	داخل المجموعات	6.570	35	0.188		
	المجموع	7.623	38			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 35" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.87

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة والتي أجريت على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والتي هدفت إلى تحديد أهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، وقياس مدى الإدراك لتلك الأهمية، وتحديد مدى استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، والمعوقات التي تحد من مثل هذا الاستخدام، والتعرف على طرق تقييم قرارات الإنفاق الرأسمالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. اتفقت الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على أهمية توافر المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي، وهناك إجماع أن اعتماد الشركة على تلك المعلومات يحقق فعالية أكبر للقرار، وأن المعلومات المحاسبية توفر معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد في صياغة الموازنة الرأسمالية، وأن استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة، ويؤدي إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين القرارات، وتهتم الشركات بتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة.
2. تستخدم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين المعلومات المحاسبية بشكل أمثل عند اتخاذ وتخطيط قرار الإنفاق الرأسمالي والتأكد من سلامة البديل الذي تم اختياره ورشد القرار المالي المتخذ.
3. تخطط العديد من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لاستثماراتها بشكل سنوي، إلا أنه يوجد عدد محدود من الشركات لا تضع خطة مطلقاً، أي أن هذه الشركات ليس لديها موازنة رأسمالية، وإنما تقيم قراراتها الرأسمالية آنياً.
4. تطلب الشركات المدرجة في بورصة فلسطين معلومات لغرض اتخاذ القرار الرأسمالي من الأقسام التالية حسب الأهمية: القسم المالي، قسم المبيعات، قسم الإنتاج، قسم المشتريات.
5. تعد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي.
6. يتباين استخدام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لطرق تحديد معدل خصم التدفقات النقدية، مع وجود عدد من الشركات ما زالت تتبع الخبرات الشخصية لتحديد معدل الخصم.
7. لا تستخدم الشركات طريقة القيمة الاقتصادية المضافة لتقييم المشاريع الاستثمارية الرأسمالية، عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي.

8. تستخدم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين طرق التدفق النقدي المخصوم (مؤشر الربحية ومعدل العائد الداخلي) لتقييم المشاريع الاستثمارية الرأسمالية، كما يلاحظ أن الشركات تستخدم أكثر من طريقة لتقييم المشاريع الاستثمارية الرأسمالية، ومازالت تستخدم الطرق التقليدية بنسبة مرتفعة.

9. تواجه إدارة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين معوقات تؤدي إلى ضعف استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، وهي حسب وجهة نظر أفراد العينة ما يلي: ضعف توفر المعلومات بالدقة والسرعة المطلوبة، وضعف مشاركة إدارات وأقسام الشركة في اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي، وبعد المؤهل الأكاديمي عن الجانب المحاسبي.

10. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي تعزى لخصائص الشركات: نشاط الشركة، عمر الشركة، عدد موظفي الشركة.

ثانياً: التوصيات

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، فإن الباحث يوصي متخذي القرارات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالتوصيات التالية:

1. تدعيم ثقافة استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ وتخطيط قرار الإنفاق الرأسمالي والتأكد من سلامة البديل الذي تم اختياره ورشد القرار المالي المتخذ في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

2. وضع خطة استراتيجية لمشاريع الاستثمارات الرأسمالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، لا تقل عن 5 سنوات، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل القيمة الزمنية للنقود.

3. العمل على تطوير الخبرات النظرية والعملية للجهات التي تقوم بتقييم المشروعات الرأسمالية للإلمام بالآراء النظرية التي تغطي الجوانب المختلفة لقرارات الإنفاق الرأسمالي، وذلك لرفع كفاءة قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

4. عدم الاعتماد على الخبرات الشخصية فقط عند تحديد معدل خصم التدفقات النقدية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

5. للتقليل من أثر المعوقات التي تحد من استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين نوصي باتباع التوصيات التالية:

أ- العمل على توفير المعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بالدقة والسرعة المطلوبة بما يحقق معايير جودة المعلومات المحاسبية.

ب- إشراك موظفي الأقسام والإدارات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بعملية اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي.

ج- الاهتمام بالرقابة على نتائج قرارات الإنفاق الرأسمالي بعد تنفيذ القرار، وعدم الاكتفاء باتخاذ القرار فقط.

ثالثاً: الدراسات المقترحة:

1. قياس وتحليل مخاطر المشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة.
2. أثر الهيكل التمويلي على تقييم المشروعات الاستثمارية.
3. دور المراجعة البيئية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
4. مدى استخدام الموازنة الرأسمالية في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو ارميلة، أحمد محمد، (2008)، "**الموازنات الرأسمالية والموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

أبو صرة، حازم محمود، (2009)، "**أصول المحاسبة**"، (ط1)، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.

أبو نصار، محمد، (2003)، "**المحاسبة الإدارية**"، (ط1)، عمان: دار وائل للنشر.

أحمد، بسام محمود، (2006)، "**دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

آل آدم، يوحنا عبد والرزق، صالح، (2006)، "**المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة**"، (ط2)، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

جربوع، يوسف محمود، (2007)، "مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين"، **مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)**، المجلد 15، العدد 2، ص507-555.

جمعة، أحمد حلمي والعربيد، عصام فهد والزعبي، إياد أحمد، (2007)، "**نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**"، (ط1)، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

حريم، حسين، (2004)، "**سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال**"، (ط1)، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

حسين، علي والساعد، رشاد، (2001)، "**نظرية القرارات الإدارية مدخل نظري وكمي**"، (ط1)، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

حمزة، محي الدين، (2007)، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد (23)، العدد الأول، ص 145-174.

حنان، رضوان حلوه، (2009)، "**مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري والتطبيقات العملية**"، (ط2)، عمان: دار وائل للنشر، الأردن.

الحناوي، محمد صالح والعبد، جلال إبراهيم، (2007)، "**الإدارة المالية – مدخل القيمة واتخاذ القرارات**"، (ط1)، الإسكندرية: الدار الجامعية.

حنفي، عبد الغفار، (2002)، "**أساسيات التمويل والإدارة المالية**"، (ط1)، الإسكندرية: الدار الجامعية.

الرجبي، محمد تيسير، (1998)، "قرارات الإنفاق الرأسمالي وأثرها على الأداء: دراسة ميدانية"، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 25، العدد 2.

الرمحي، نضال محمود ونصار، طارق عبد الخالق والذيبة، زياد عبد الحليم، (2010)، "**مبادئ المحاسبة المالية**"، (ط1)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

رمضان، صايل، (1991)، "طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي وعلاقتها بأداء الشركة (دراسة على الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن)"، **مجلة جامعة الملك سعود (سلسلة العلوم الإدارية)**، مجلد 3، العدد 1، ص 187-212.

الزبيدي، حمزة محمود، (2004)، "**الإدارة المالية المتقدمة**"، (ط1)، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

شبيب، دريد كامل، (2009)، "**مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**"، (ط2)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

شبير، أحمد عبد الهادي، (2006)، "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الشيرازي، عباس مهدي، (1990)، "**نظرية المحاسبة**"، (ط1)، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.

صيام، وليد وسعادة، يوسف، (1996)، "دور البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإحلال: دراسة ميدانية"، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 23، العدد1، ص1-6.

الطائي، محمد عبد حسين، (2009)، "**المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، إدارة تكنولوجيا المعلومات**"، (ط2)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الطائي، محمد عبد حسين والخفاجي، نعمة عباس خضير، (2009)، "**نظم المعلومات الإستراتيجية منظور الميزة الإستراتيجية**"، (ط1)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

طعمة، حسن ياسين، (2010)، "**نظرية اتخاذ القرارات أسلوب كمي تحليلي**"، (ط1)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

العامري، محمد علي، (2007)، "**الإدارة المالية**"، (ط1)، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

عبد الحميد، عبد العظيم عبد السلام، (1996)، "**القيادة الإدارية ودورها في صنع القرار-دراسة مقارنة**"، (ط1)، القاهرة: دار النهضة العربية.

عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن وعبد الحق، كايد، (2001)، "**البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه**"، (ط7)، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

العساف، صالح بن محمد، (1995)، "**المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**"، (ط1)، الرياض: مكتبة العبيكان.

عقل، مفلح محمد، (2009)، "**مقدمة في الإدارة المالية**"، (ط1)، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

علوان، قاسم نايف، (2009)، "**إدارة ا لاستثمار بين النظرية والتطبيق**"، (ط1)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عليان، ربحي مصطفى، (2010)، "**العمليات الإدارية**"، (ط1)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

العيساوي، كاظم جاسم، (2005)، "**دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع: تحليل نظري وتطبيقي**"، (ط2)، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

قاسم، عبد الرزاق (2003)، "**نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**"، (ط1)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

القاضي، حسين وحمدان، مأمون، (2007)، "**نظرية المحاسبة**"، (ط2)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

القاضي، زياد عبد الكريم، وأبوزلطة، محمد خليل، (2010)، "**تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية**"، (ط1)، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

كداوي، طلال، (2008)، "**تقييم القرارات الاستثمارية**"، (ط1)، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

كنعان، نواف سالم، (2003)، "**اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**"، (ط1)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

كنعان، نواف سالم، (2009)، "**القيادة الإدارية**"، (ط1)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

المجهلي، ناصر محمد، (2009)، "**خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر "باتنة"، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

مشرقي، حسن علي، (1997)، "**نظرية القرارات الإدارية مدخل كمي في لإدارة**"، (ط1)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

مطر، محمد والسيوطي، موسى، (2008)، "**التأصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبة في مجالات القياس والعرض والافصاح**"، (ط2) عمان: دار وائل.

مطيع، ياسر صادق وأبو عقاب، طارق سعيد والشوابكة، عبد الله أحمد، (2007)، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، (ط1)، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

الموسوي، منعم زمزير، (2009)، "**بحوث العمليات مدخل علمي لاتخاذ القرارات**"، (ط1)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

موسى، أسامة (2010)، "**دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

موسى، شقيري نوري وسلام، أسامة عزمي، (2009)، "**دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية**"، (ط1)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

نجم، أنور عدنان، (2006)، "**مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قراراتهم الاستثمارية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

النعيمي، عدنان تايه وآخرون، (2009)، "**الإدارة المالية النظرية والتطبيق**"، (ط3)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

النعيمي، عدنان تايه والتميمي، أرشد فؤاد، (2009)، "**الإدارة المالية المتقدمة**"، (ط1)، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

نور الدين، تمجغدين، (2010)، "دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العملية"، **مجلة الباحث**– جامعة ورقلة، عدد (7)، الجزائر.

الهزايمة، أحمد، صالح، (2009)، "دور المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد (25)، العدد الأول، ص379-408.

الوادي، محمود حسين وسمحان، حسين محمد وخريس، إبراهيم محمد، (2010)، "**دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية**"، (ط1)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

Adair, J., (2007), **"Decision Making & Problem Solving Strategies"**, 3rd ed., London: Kogan Page.

Belkaoui, Ahmed R., (2004), **"Accounting Theory"**, 5th ed., Thomson Learning, London.

Bennouna, K. Meredith, G. Marchant, T. (2010), "Improved capital budgeting decision making: evidence from Canada", **Management Decision**, Vol. 48, No. 2, pp. 225-247.

Braun, Karen W. Tietz, Wendy M. Harrison, Walter T., (2010), **"Managerial accounting"**, 2nd ed., New Jersey: Prentice Hall.

Brigham, Eugene F. Ehrhardt, Michael C., (2005), **"Financial Management Theory and practice"**, 11th ed., USA: South-Western, Thomson.

Brigham, Eugene F. Ehrhardt, Michael C., (2008), **"Financial Management Theory and practice"**, 12th ed., USA: South-Western, Thomson.

Brigham, Eugene F. Ehrhardt, Michael C., (2011), **"Financial Management Theory and practice"**, 13th ed., USA: South.

Carr C. & Tomkins C., (1996), "strategic investment decisions :the importance of scm a comparative analysis of 51case studies in uk us and German companies", **Management Accounting Research**, Vol. 7, No. 2, pp. 199-217.

Garrison, Ray H. Noreen, Eric W. and Brewer, Peter C., (2008), **"Managerial Accounting"**, 12th ed., USA: Mc Graw-Hill.

Gitman, Lawrence J., (2006), **"Principles of managerial finance"**, 4th ed., USA: Pearson Education, Inc.

Hilton, Ronald W., (2005), **"Managerial Accounting Creating Value in a Dynamic Business Environment"**, 6th ed., USA: McGraw-Hill Co., Inc.

Horngren, Charles T. et al., (2008), **"Introduction to Management Accounting"**,14th ed., New Jersey: Person Education, Inc.

Jiang, C. Chen, H. Huang, Y. (2006), "Capital expenditures and corporate earnings Evidence from the Taiwan Stock Exchange", **Managerial Finance,** Vol. 32 No. 11, pp. 853-861.

Khamees, B. Al-Fayoumi, N. Al-Thuneibat, A. (2010), "Capital budgeting practices in the Jordanian industrial corporations", **International Journal of Commerce and Management**, Vol. 20, No. 1, pp. 49-63.

Klammer, T., (1972), "Empirical Evidence Of The Adoption Of Sophistical Capital Budgeting Techniques", **The Journal Of Business**, Vol. 45, No. 3, pp. 387-397.

Laudon, k. Laudon, J., (2010), **"Management Information Systems: Managing the Digital firm"**, 11th ed., New Jersey: Upper Saddle River.

Lunenburg, F., (2010), "the decision making process", **National forum of Educational Administration And supervision Journal**, Vol. 27, No. 4, pp. 1-12.

Smolarski, J. Wilner, N. Yang, W. (2011), "The use of financial information by private equity funds in evaluating new investments", **Review of Accounting and Finance**, Vol. 10, No. 1, pp. 46-68.

Wilkinson, Nick, (2005), **"Managerial Economics A Problem-Solving Approach"**, 1st ed., UK: Cambridge University Press.

الملاحق

ملحق رقم (1)

استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الكريم/ الأخت الكريمة .... المحترم/ـة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
تحية طيبة وبعد ،،،

الاستبانة المرفقة هي جزء من بحث أكاديمي لنيل درجة الماجستير من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة ضمن برنامج المحاسبة والتمويل.

وتهدف الاستبانة إلى قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، ومدى كفاية تلك المعلومات والاعتماد عليها في ترشيد القرارات الرأسمالية، والتعرف على طرق تقييم قرارات الإنفاق الرأسمالي، إضافة إلى تحديد مدى استخدام الإدارة للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي.

وحيث أنني أعهد بكم الاهتمام والاستعداد الدائمين لمؤازرة ومساندة الباحثين في أبحاثهم التي تخدم تطور مجتمعنا، فاني آمل أن أجد التعاون المعهود بكم من خلال الإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الاستبانة.

لذا أرجو من سعادتكم أن تتكرموا بالإجابة على أسئلة هذه الاستبانة بدقة وموضوعية، حتى يتمكن الباحث من الوصول إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة، وبالتالي التوصل إلى توصيات لوضع الحلول المناسبة.

أؤكد بأن يتم التعامل مع إجاباتكم بسرية تامة، وألا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، وأؤكد الاستعداد لتزويدكم بنتائج هذه الدراسة إذا رغبتم في ذلك.

ولكم جزيل الشكر

الباحث

نهاد اسحق أبوهويدي

الاستبانة

القسم الأول: المعلومات العامة

أولاً: معلومات شخصية:

1. المؤهل العلمي:

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

2. التخصص العلمي:

☐ إدارة أعمال ☐ محاسبة ☐ اقتصاد ☐ علوم مالية ومصرفية

☐ أخرى ....

3. المركز الوظيفي:

☐ عضو مجلس الإدارة ☐ مدير عام الشركة ☐ مدير مالي

☐ مدير تنفيذي ☐ رئيس قسم ☐ أخرى ....

4. عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي:

☐ أقل من 6 سنوات ☐ من 6 – 10 سنوات ☐ من 11 – 15 سنة

☐ أكثر من 15 سنة.

ثانياً: معلومات عامة حول الشركة:

1. نشاط الشركة:

☐ صناعي ☐ خدماتي ☐ استثمار ☐ مصرفي

☐ تأمين

2. عمر الشركة: (الفترة من تأسيس الشركة حتى تاريخه)

☐ أقل من 6 سنوات ☐ من 6 – 10 سنوات ☐ من 11 – 15 سنة

☐ أكثر من 15 سنة

3. عدد موظفي الشركة:

☐ أقل من 11 ☐ من 11– 50 ☐ من 51 – 100 ☐ أكثر من 100

القسم الثاني: أهمية استخدام المعلومات المحاسبية والمالية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة:

م	البيان	درجة الأهمية				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	عديم الأهمية
1	توفير المعلومات المحاسبية من قبل الشركة واستخدامها عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي أمراً ضرورياً.					
2	اعتماد الشركة على المعلومات المحاسبية والمالية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يحقق فاعلية أكبر للقرار.					
3	اعتماد الشركة على المعلومات المحاسبية والمالية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يحقق تكلفة أقل للقرار.					
4	اعتماد الشركة على المعلومات المحاسبية والمالية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يحقق جودة في الأداء.					
5	توفير الشركة للمعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي تساعد في التغير في نوعية مهارات متخذي القرارات.					
6	توفير الشركة للمعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يؤدي إلى إنشاء نظم متكاملة للمعلومات وترشيد عمليات اتخاذ القرارات.					
7	استخدام الشركة للمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة فيها.					
8	يؤثر استخدام الشركة للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي على طبيعة ونوعية الأصول المتفق عليها.					
9	استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي يؤدي إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين القرارات.					
10	استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي للشركة يوفر قدرات ومهارات كافية لتحقيق الغايات المنشودة من الإنفاق الرأسمالي بشكل أمثل.					
11	استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي للشركة يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الأخطاء في حال حدوثها.					
12	توفر المعلومات المحاسبية معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد إدارة الشركة في صياغة وتصميم الموازنة الرأسمالية.					

القسم الثالث: قياس مدى الاستخدام للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة:

م	البيان	درجة الاستخدام				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	غير مستخدمة
1	توفر إدارة الشركة المعلومات التالية عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي: أ- تقدير التكلفة الأولية للاستثمار.					
	ب- التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية الداخلة.					
	ج- التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية الخارجة.					
	د- تحديد صافي التدفقات النقدية للاستثمار الرأسمالي.					
	هـ- تحديد الطريقة المستخدمة لتقييم الاستثمار الرأسمالي.					
	و- تحديد معدل الخصم (تكلفة رأس المال).					
2	تعتمد إدارة الشركة عند تخطيط القرار الرأسمالي على المعلومات التالية:					
	أ- تحليل الميزانية وقائمة الدخل					
	ب- تحليل قائمة التدفقات النقدية					
	ج- بالاعتماد على تقارير مالية خاصة					
	د- تعتمد على تقارير فنية وتشغيلية خاصة					
3	توفر الشركة معلومات محاسبية عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي بهدف التأكد من سلامة البديل الذي تم اختياره.					
4	تدرس إدارة الشركة المعلومات المحاسبية بهدف التأكد من رشد قرار الإنفاق الرأسمالي المتخذ.					
5	تدرس إدارة الشركة المعلومات المحاسبية للتأكد من قدرتها على المساهمة في اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي الأكثر رشداً.					
6	تجمع الشركة بيانات عن صافي التدفقات النقدية عند اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.					
7	تقيم الشركة أي قرار إنفاق رأسمالي قبل اتخاذه بطريقة أو أكثر من طرق تقييم المقترحات الاستثمارية					

القسم الرابع: طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي المستخدمة لترشيد قرار الإنفاق الرأسمالي في الشركة:

1. تخطط الشركة لاستثماراتها الرأسمالية

☐ سنوياً ☐ لفترة 5 سنوات ☐ لفترة 10 سنوات ☐ لا تضع خطة

2. تطلب إدارة الشركة لأغراض اتخاذ القرار الرأسمالي معلومات مالية وفنية من الأقسام أو الإدارات التالية: (يمكن اختيار أكثر من خيار)

☐ قسم المبيعات ☐ قسم المشتريات ☐ قسم الصيانة

☐ قسم الإنتاج ☐ القسم المالي ☐ أخرى ....

3. تستخدم الشركة دراسات الجدوى الاقتصادية لدراسة قرار الإنفاق الرأسمالي

☐ دائماً ☐ غالباً ☐ أحياناً ☐ نادراً ☐ لا تستخدم

4. معدل الخصم المستخدم في الشركة التي تستخدم طرق خصم التدفقات النقدية:

☐ سعر الفائدة على ديون الشركة ☐ معدل العائد على حقوق الملكية

☐ سعر الفائدة لدى البنوك ☐ التكلفة المرجحة لرأس المال

☐ الخبرات السابقة

5. ما هو مدى استخدام الشركة لطرق تقييم المشاريع الاستثمارية الرأسمالية التالية:

البيان	درجة الاستخدام				
	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	غير مستخدمة
أ- صافي القيمة الحالية					
ب- مؤشر الربحية					
ج- معدل العائد الداخلي					
د- فترة الاسترداد					
هـ- معدل العائد المحاسبي					
و- القيمة الاقتصادية المضافة					

6. هل هناك طرق أخرى تستخدمها الشركة لتقييم المشاريع الاستثمارية الرأسمالية؟ (يرجى ذكرها)

....

القسم الخامس: تحديد معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة:

م	البيان	درجة الأهمية				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	عديم الأهمية
1	من محددات استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة ارتفاع تكلفة الحصول على هذه المعلومات.					
2	يعتبر ضعف توفر المعلومات بالدقة والسرعة المطلوبة معوقاً لاستخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة.					
3	من محددات استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي ازدياد كمية المعلومات المتوفرة بشكل كبير عن الكم المطلوب لاتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي.					
4	ضعف استخدام القائمين على إدارات الشركات للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الإنفاق الرأسمالي يعود للأسباب التالية:					
	أ- قلة الخبرة العملية.					
	ب- ضعف المعرفة بالمعلومات المحاسبية.					
	ج- بعد المؤهل الأكاديمي عن الجانب المحاسبي.					
	د- ضعف المهارات المتوفرة للتعامل مع المعلومات المحاسبية.					
	هـ- عدم القناعة بوجوب توفير معلومات محاسبية.					
5	من أسباب ضعف الاعتماد على المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركة ضعف الثقة المطلقة بالمعلومات وطرق إعدادها.					
6	ضعف الرقابة على نتائج قرارات الإنفاق الرأسمالي دون الاعتماد على المعلومات المحاسبية يحد من استخدام هذه المعلومات.					
7	ضعف مشاركة إدارات وأقسام الشركة في اتخاذ قرار الإنفاق الرأسمالي يعتبر معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي.					

شاكراً لكم حسن تعاونكم وتجاوبكم

الباحث

نهاد اسحق أبوهويدي

ملحق رقم (2)

قائمة المحكمين

الاسم	التخصص	الدرجة العلمية	الوظيفة	مكان العمل
أ.د سالم عبد الله حلس	محاسبة	أستاذ	نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية	الجامعة الإسلامية
د. جبر إبراهيم الداعور	محاسبة	أستاذ مشارك	عضو هيئة تدريس	جامعة الأزهر
د. حمدي شحدة زعرب	محاسبة	أستاذ مشارك	نائب عميد كلية التجارة	الجامعة الإسلامية
د. عصام محمد البحيصي	محاسبة	أستاذ مشارك	محاضر أكاديمي	الجامعة الإسلامية
د. علي عبد الله شاهين	محاسبة	أستاذ مشارك	مساعد نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية	الجامعة الإسلامية
د. ماهر موسى درغام	محاسبة	أستاذ مشارك	رئيس قسم المحاسبة	الجامعة الإسلامية
د. محمد ساير الأعرج	محاسبة	أستاذ مساعد	عميد العلوم والتكنولوجيا	كلية العلوم والتكنولوجيا
د. نافذ محمد بركات	الإحصاء	أستاذ مساعد	محاضر أكاديمي	الجامعة الإسلامية